



منظمة حمورابي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي
أوضاع حقوق الإنسان
في العراق خلال عام 2022

بغداد / أيار 2023

المحتويات:

- المقدمة. ص4
- أوضاع حقوق الأقليات الدينية العراقية. ص5
- ألايزيديون. ص5
 - ✓ الحرائق في مخيمات النازحين. ص5
 - ✓ حالات الانتحار. ص6
 - ✓ المقابر الجماعية. ص6
 - ✓ الكوتا والتمثيل الحقيقي. ص7
 - ✓ البنى التحتية في سنجار. ص7
 - ✓ الوضع الأمني في سنجار. ص8
 - ✓ الناجيات من الأقليات. ص9
 - ✓ الترحيب بقرار برلمان لوكسمبورغ. ص9
 - ✓ الحرمان من الوثائق الثبوتية. ص10
- المسيحيون. ص10
 - ✓ التجاوزات على أملاك ودور المسيحيين. ص10
 - ✓ العبث يطال مقابر مسيحية. ص11
 - ✓ الحرية الدينية وخطاب الكراهية والتعرض للأقليات الدينية. ص12
- الصابئة المندائيين. ص14
- أوضاع الهجرة واللجوء والنزوح الداخلي. ص14
 - ✓ سياسات عودة النازحين واللاجئين. ص14
 - ✓ الهجرة غير الشرعية. ص15
 - ✓ التغييرات المناخية وأثرها على النزوح والهجرة. ص15
 - ✓ أثر التوترات والأزمات السياسية والاقتصادية على النازحين واللاجئين. ص16
- واقع المرأة العراقية خلال عام 2022. ص17
 - ✓ تواصل العنف الاسري وبدم بارد يمثل العنصر الأساسي المسبب في القتل السهل. ص18
 - ✓ عنف قتل النساء في العراق لا تقل نسبته عن العنف الاقتصادي. ص19
 - ✓ العنف الاقتصادي ضد نساء. ص20
 - ✓ الواقع الاقتصادي والتدهور المتواصل في عدم القيام بحملات إعادة الاعمار والتطوير المطلوب منذ ٢٠ عاما. ص23
 - ✓ الواقع الاجتماعي في العراق مر وعنيف ضد النساء بشكل عام. ص25
 - ✓ "الجانحة الصامتة". ص25
 - ✓ الانتحار باب للأفلات عن العدالة. ص26
 - ✓ ناجيات من الانتحار. ص27
 - ✓ يبدو ان النساء بدأن رد العنف بالعنف أيضا و"اتحاد الرجال" ضد عنف زوجاتهم. ص31
 - ✓ العنف ضد الأطفال يتفاقم. ص32
 - ✓ تزويج القاصرات بكل أشكاله يمثل إتجارا بالبشر وتعنيفا للطفولة. ص34
 - ✓ الابتزاز يشير الى أزمة اخلاق في العراق وهو عنف وانتهاك يومي. ص36
 - ✓ الاغتصاب. ص38
 - ✓ الاتجار والاختطاف. ص39
- المظاهرات والحراك الشعبي والاقتصاد. ص40
 - ✓ اغتياالات الناشطين. ص40
 - ✓ الاعتداءات بحق الإعلاميين. ص41
 - ✓ الحراك الشعبي. ص42

- البطالة والفقير.46 ✓
- الجفاف والتغير والمناخي.ص48 ✓
- الاعتداءات الخارجية.ص49 ✓
- الحراك الشعبي في إقليم كردستان.ص50 ✓
- ملف النفط.ص52 ✓
- واقع التعليم.ص54 •
- القضاء والسجون والمعتقلات.ص55 •
- الوضع الصحي.ص57 •
- حرق المشافي.ص57 ✓
- خلل في الرقابة.ص58 ✓
- خلل تعاقدي.ص58 ✓
- كوادر غير مدربة.ص58 ✓
- الاستنتاجات والمقترحات.ص60 •

المقدمة

- في ظل الالتزام الحاسم لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان القائم على مواظبة متواصلة في التصدي للإنتهاكات الحقوقية التي تطال العراقيين ، يهيم المنظمة أن تقدم نسخة عام 2022 عن أوضاع حقوق الانسان في العراق بعد أن اتبعت منهجية حديثة اعتمدت على مصادرها المنتشرة في الميدان في أغلب محافظات العراق وعلى الإطلاع المباشر للأحداث والوقائع وعلى المقابلات الحصرية لعدد من ضحايا الانتهاكات وكذلك الاعتماد على رصد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وعلى الأدبيات والتقارير من مصادر رصينة تنوعت بين الرصد العام الذي تتضمنه منصة الرصد الخاصة بالمنظمة والمتابعات الميدانية لأعضاء المنظمة والتوقف عند مؤشرات الأحداث.
- إننا لا ندعي ان هذا التقرير قد غطى كل أوضاع حقوق الانسان في العراق خلال عام 2022 ، ولكن تستطيع منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن تؤكد أنها استطاعت أن تسجل بأخلاص الظواهر التي ينبغي تسليط الضوء عليها اكراماً لأعلان الحقيقة ومايجري على ارض الواقع.
- لقد تناولنا واقع الأقليات والمرأة وما تتعرض له من تعسف واغتصاب وسبي والفساد السياسي والإداري والاقتصادي، واستمرار العنف وانفلات السلاح خارج سلطة الدولة وخدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى.
- وتوقفت المنظمة أيضاً عند الانتهاكات العامة بكل صنوفها المعروفة من اختطاف وتهديدات وتغييب واتجار بالبشر.
- وتناولت المنظمة الملف الأمني العام والحريات العامة والواقع الحكومي والحراك الشعبي والقضاء، وقضايا أخرى تدرج ضمن الإنتهاكات الحقوقية، كل ذلك جرى وفق إهتمام دقيق بالمصداقية ولذلك تم حذف العديد من الأحداث التي تحتل الشكوك.
- إن منظمة حمورابي لحقوق الانسان إذ تصدر هذا الملف السنوي إلى الرأي العام العراقي وإلى الجهات المعنية بإصلاح حقوق الإنسان من حكومة وبرلمان وكذلك إلى الجهات الدولية المعنية برصد هذه الحقوق... نقول أن منظمة حمورابي تتطلع لأية مشاركة من أية جهة في تقديم العون والمساعدة والمشاركة الفاعلة في تبني أي مشروع حقوقي يحقق حماية حقوق المواطنين العراقيين ويصون كرامتهم ويحمي تراثهم وحاضرهم ويفتح آفاقاً لمستقبلهم.

أوضاع حقوق الأقليات الدينية العراقية

لم تتغير أوضاع ومآسي الاقليات الدينية بشكل حاسم، ما لم تتحقق عملية العودة الى الديار التي لا تزال مرهونة بالكثير من التحديات التي تعيشها الأقليات الدينية والاثنية في العراق قاطبة جراء فقدان الأهل والممتلكات، ما جعل آمالهم مهزوزة في أي حلول منهجية حكومية تنقل بهم نحو حال أحسن، من تدهور المخيمات التي تعود الى 2014 الى اعادة الثقة والاستقرار في مناطقهم. كان لا بد من حملات خاصة وجهود استثنائية ازاء أوضاعهم، وممارسة عدالة انتقالية تقوم على محاسبة مرتكبي الجرائم بحقهم بعد ان تعرضوا الى مذابح جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية التي تضمنت التهجير القسري وعمليات فرض تغيير الدين ، على المسيحيين والايديبيين وسبي نساءهم الخ، مع تواصل استهداف من تبفوا بوسائل أخرى وفيما يلي بعض من وقائع تلك الاستهدافات المتنوعة على هذه المكونات الاصلية.

الايدييون

• الحرائق في مخيمات النازحين

- تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان منذ عام 2022 ظاهره إندلاع حرائق في مخيمات النازحين الايزيديين المنتشرة أغلبها في محافظة دهوك وكذلك في مناطق أخرى في نينوى وأربيل ويبلغ عدد هذه المخيمات 28 مخيماً وتأوي أكثر من 200 ألف ايديي حسب التصريحات الرسمية لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، وأغلبهم نزحوا من سنجار والبلدات المحيطة بها أثناء غزو داعش لمناطقهم في آب عام 2014 ، وارتكبت فيها أبشع الممارسات اللاانسانية من قتل وسبي واغتصاب واختطاف وتعذيب وغيرها من الجرائم التي ترتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية. إن هذه الحرائق في المخيمات أودت بحياة العديد من الايزيديين وخاصة من الأطفال والنساء بالإضافة إلى الخسائر المادية الأخرى.

- في 30 كانون الثاني 2022 أدى حريق نشب في خيمة في مجمع آسيان بقضاء شيخان في محافظه نينوى إلى وفاة طفلة بعمر ست سنوات، كما أودى حريق آخر اندلع في ثلاث خيم لنازحي سنجار في مخيم (جم مشكو) في زاخو يوم 13 نيسان إلى مصرع شخص يبلغ من العمر 27 عاماً وإصابة آخرين، فيما اندلعت حرائق أخرى في مخيمات أخرى لم تخلف خسائر بشرية أو إصابات سوى أضراراً مادية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، الحريق الذي حصل في 15 نيسان 2022 في خيمة داخل مخيم (باج كندالا) في زاخو شمال العراق والذي يأوي نازحين من سنجار، فإن الحريق أدى إلى خسائر مادية فقط دون حدوث خسائر بشرية، وتمكنت فرق الدفاع المدني في زاخو من السيطرة على الحريق وإخماده، لكن المسألة لم تنته إلى هذا الحد بل تكرر المشهد، إذ تعرضت 15 خيمة إلى الحرق في المخيم ذاته في نهاية حزيران من 2023، و بلغ عدد الخيم التي احترقت فيه أيضاً يوم 3 ايلول 2022 ستة عشر خيمة، وهكذا اندلع الحريق في أربعة خيم بمخيم الشيوخان شمال الموصل يوم 18 أكتوبر 2022 بسبب تماس كهربائي حسب إدارة المخيم. وأن هذه الحرائق خلفت أضراراً مادية كبيرة، وأن النازحين الذين تم اللقاء بهم أعربوا عن أن تلك الحرائق ولحسن الحظ لم تسفر عن إصابات بشرية. وهكذا فإن الحريق الذي اندلع في أربعة خيم في مخيم خانكي للنازحين شمال غرب دهوك في 15 أيار 2022 لم يسفر عن أية إصابات بين النازحين إلا أنه خلف أضراراً مادية.

- في محافظة أربيل التي تأوي أيضاً نازحين عراقيين من مختلف المكونات العراقية بما فيهم الايزيديين طالتهم ظاهرة الحرائق أيضاً، فقد أفاد نازحون في 6 أيلول بوقوع حريق في مخيم هرشم المخصص للنازحين الايزيديين، فقد إلتهمت النيران ستة كرفانات والتي تعد منازل للنازحين ولحسن الحظ أنها لم تسفر إلى خسائر بشرية.

هذا وقد كانت فرق الدفاع المدني في أربيل قد أعلنت يوم 11 كانون الأول 2022 عن وفاة شاب إثر حريق اندلع في مخيم بحركة في أربيل الذي يأوي النازحين من الموصل، وقد أكدت السلطات في أربيل أن الحريق أدى إلى تدمير خمس كرفانات و وفاة شاب يبلغ 17 عاماً.

ولكن الغريب ومع تكرر وقوع عدد كبير من الحرائق في مخيمات النازحين، لم يتم تحديد أو كشف أسباب وقوعها، أو إتخاذ خطوات لحماية النازحين من الحرائق ما عدا ما أعلنته دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة دهوك بموافقة الإدارة على طلبها وطلب النازحين الايزيديين بتحويل خيامهم إلى أبنية من الطوب الإسمنتي لتجنب الحرائق.

تحت المنظمة وزارة الهجرة والمهجرين كما تحت في الوقت ذاته السلطات المحلية المعنية بحماية مجمعات النازحين واللاجئين في أي مكان في العراق، القيام بواجبهم بأفضل صورة وتعويض المتضررين جراء الحرائق وتوفير الظروف الملائمة لإعادة النازحين بشكل طوعي وكريم.

• حالات الانتحار

رصدت منظمة حمورابي خلال هذا العام أخبار حالات الانتحار للنساء في مخيمات النزوح وكذلك المناطق التي كانت قبل سنوات تحت سيطرة المجموعات الإرهابية (داعش)، وتعرب المنظمة عن قلقها لتزايد هذه الحالات واستمرارها، فقد أفادت مصادر منظمتنا أن النازحة أحلام خيرو خويدا البالغة من العمر 15 عاماً وهي بالأصل من قضاء سنجار، بلدة العزيز، أقدمت على الإنتحار في مجمع شارية جنوب دهوك يوم 4 كانون الثاني 2022، وأفادت مصادر إعلامية تابعتها حمورابي وأكدتها جهات أمنية في دهوك عن حدوث حالة إنتحار لفتاة أخرى ايزيدية نازحة بعمر 22 سنة في ذات اليوم في مخيم إيسيان في قضاء الشيخان – محافظة نينوى. الفتاة هي بالأصل من قضاء سنجار بلده سيبا شيخدري جنوب سنجار. هذا وقد كانت منظمة حمورابي قد سجلت حالات إنتحار لنساء أخريات في مناطق خارج المخيمات منها امرأة في ناحية ربيعة غرب الموصل في 3 كانون الأول 2022 بعد أن أحرقت نفسها وفارقت الحياة على إثر خلافات زوجية. وهناك حالات أخرى وقعت في إقليم كردستان إحداهما في قضاء كلار وأخرى في قرية صالح آغا التابعة لناحية قورتو وقد أكدت شرطة منطقة كرميان في 2 أيار 2022 على وقوع الحادثتين دون أن تكشف ملابسات الإنتحار.

• المقابر الجماعية

لا يزال مسلسل العثور على المقابر الجماعية التي تضم رفات المدنيين الذين قتلوا على يد تنظيم داعش الإرهابي مستمراً، وخاصة في سنجار، فإن منظمة حمورابي دأبت على تلقي أخبار من مصادرها وشركائها ومن مدنيين عن وجود تلك المقابر، وكانت المنظمة قد تلقت معلومات نشرت فيما بعد على وسائل الإعلام عن وجود مقبرة في قرية همدان التابعة لقضاء سنجار، وأن المنظمة الايزيدية للتوثيق قادت في آذار 2022 فريقاً بصحبته قوة أمنية توجهت إلى المكان وتم العثور على المقبرة التي تضم رفات خمسة مدنيين قضاوا على يد مجموعات داعش الإرهابية. ويذكر أن هذه المجموعة الإرهابية قامت بتصفية الآلاف من أبناء الأقليات ميدانياً ودفنهم في مقابر جماعية. و تابعت منظمة حمورابي ما أعلنه المتحدث باسم هيئة الأدلة في حكومة إقليم كردستان العراق السيد نيجيرفان سليم في 16 آب 2022 عن إستخراج رفاة 47 ايزيدياً من ضحايا داعش إستخرجت من ستة مقابر جماعية بقرية (قني) في سنجار من قبل الفرق المتخصصة بفتح المقابر الجماعية.



أهالي ضحايا الايزيديين يبحثون عن رفاة أهلهم في المقابر الجماعية



ونقلت رفاة الضحايا الى دائرة الطب العدلي في بغداد للتعرف على هويات الضحايا ومن ثم يتم نقلهم إلى سنجار، ويشير ناشطون ايزيديون إلى أن هناك مقابر جماعية أخرى في ناحية العياضية غرب سنجار من المحتمل أن تضم أكثر من (2000) ضحية قُضِي عليها داعش.

• الكوتا والتمثيل الحقيقي

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان تدمير أبناء الأقليات وقياداتهم المدنية والمجتمعية من أن الكوتا المخصصة لهم يتم إستغلالها من المكونات الكبيرة وتجييرها لصالحهم، وبالتالي يتم تفرغها من محتواها والأهداف التي صممت من أجلها، بحيث باتت الأقليات تصرخ بأعلى صوتها بأن النواب في البرلمان والمجالس المنتخبة لم يعدوا يمثلوا مجتمعات الأقليات سواء المسيحيين أو الايزيديين أو غيرهم، بل إنهم يمثلون المكونات الكبيرة التي أسهمت بشكل أو بآخر لوصولهم عن طريق تمويل حملاتهم الإنتخابية أو شراء ذمم الناخبين لصالحهم مقابل امتيازات ومصالح. وفي سياق متصل فقد كانت المحكمة الاتحادية العليا قد قررت يوم 22 شباط 2022 الحكم بعدم دستورية الكوتا لتمثيل الايزيديين والشبك والورد الفيليين في البرلمان ووجوب مساواتهم مع المكونات المسيحية والصابئي، وأن النصوص التي يتضمنها قانون الإنتخابات لا تمنح تلك المكونات المشار إليها تكافؤ في الفرص، وأن ذلك يخل بمبدأ المساواة، علماً ان الواقع الحالي يتنافس المرشحون عن المكون المسيحي على خمسة مقاعد، مقعد واحد لكل من محافظات (بغداد ونيوى وكروك ودهوك وأربيل)، فيما يتنافس مرشحو المكون الايزيدي على مقعد واحد في نيوى، ومثله للشبك أيضاً في المحافظة ذاتها، وقد خصص مقعد واحد للصابئه المندانيين في بغداد، ومقعد واحد للورد الفيليين في محافظة واسط.

• البنى التحتية في سنجار

من خلال زيارات وفود منظمة حمورابي لحقوق الانسان لسنجار واللقاء بالأهالي والناشطين الايزيديين، إذ لا تزال البنى التحتية في مركز القضاء والمجمعات المحيطة بحاجة إلى إعادة البناء والتأهيل، فالمستشفى لا يزال لم يؤهل بالشكل الكافي، والطرق والمباني المدرسية بحاجة إلى إعادته البناء والتأهيل، وقد أظهر فيديو نشر على مواقع التواصل بأن العواصف الترابية التي عصفت بالمنطقة في سنجار في 5 أيار 2022 أدت إلى تدمير أركان مدرسة عياشات، وهي مدرسة كرفانية يدرس فيها (150) طالباً في قرية عياشات في قضاء سنجار وتم إخراجها عن الخدمة بشكل كامل، وطالب سكان القرية بضرورة لفت إنتباه مديرية تربية نيوى بإعادة تأهيل المدرسة قبيل أداء الطلاب امتحاناتهم للسنة الدراسية 2022. ولاحظت فرق منظمة حمورابي لحقوق الانسان

التي تزور سنجار بين فترة وأخرى، أن مئات البيوت والمحال التجارية لا تزال مهدمة، كما أن عدداً من الكنائس تعود لمسيحيين سنجار لم يتم إعادة بناءها بعد.

كما لم تسجل حالات عودة مسيحيين إلى سنجار سوى عائلة واحدة. كما أن الطرق ومداخل المجمعات بحاجة إلى إعادة تخطيط وتأهيل.

• الوضع الأمني في سنجار

لا يزال سكان سنجار وأغلبهم من الايزيديين لا يشعرون بالأمان، الأمر الذي لا يشجع الذين يعيشون في مخيمات النزوح في دهوك ونيوى بالعودة ويبلغ عددهم أكثر من 200 ألف ايزيدي.

فالتجاذب السياسي والصراع بين الفرقاء السياسيين الذين لهم تواجد في منطقة سنجار يثير قلق الأهالي ويزيد مخاوفهم بين الفترة والأخرى، وهذا ينعكس على الواقع الأمني في المنطقة، فهناك صراع كردي كردي على المنطقة متمثلاً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) وتنظيمات حزب العمال الكردستاني (PKK) وكذلك هناك شد وجذب بين بغداد وأربيل ووجود إدارتين تحكم سنجار في ظل عدم تطبيق إتفاق سنجار الذي عقد في ظل حكومة السيد مصطفى الكاظمي عام 2021 والذي استبعد الايزيديين من المشاركة في الإعداد لهذا الإتفاق أو أن يكونوا طرفاً فيه في الوقت الذي يدور الإتفاق حول مصيرهم واستقرارهم.

كما ان الايزيديين أنفسهم منقسمون في الولاء لهذا الطرف أو ذاك مما يعقد مسألة وضع حلول سريعة لأوضاعهم، هذا إلى جانب استمرار الإعتداءات التركية المستمرة التي تستهدف المنطقة بحجة تواجد حزب العمال الكردستاني في سنجار، حيث تابعت منظمة حمورابي أخبار القصف الذي نفذه طيران الجو التركي على القضاء يوم 20 حزيران 2022 في منطقة مأهولة بالمدينين، وقبلها كان الطيران التركي قد استهدف بطائرة مسيرة يوم 15 حزيران أهداف مدنية أدت إلى تدمير ومقتل خمسة أشخاص بينهم طفل، يدعى صلاح ناصر وعمره 12 سنة حسب ما تناقلته وسائل إعلامية مختلفة رصدتها منظماتنا، حيث صادف وأن كان الطفل في مكتبة لبيع القرطاسية يملكها والده.

إن هذه الإعتداءات إلى جانب أنها تعد إنتهاكاً للسيادة العراقية إلا أن الأقليات تدفع ثمنها لا محالة، إذ أن الهجمات التركية في حزيران على سنجار إلى جانب ما أحدثته من قتل وتدمير أدت إلى نزوح جديد للايزيديين من سنجار إلى إقليم كردستان العراق، فقد وصل عدد النازحين 964 عائلة وعدد أفرادها 4359 حسب إحصائية مؤسسة البارزاني الخيرية.

وفي هذا السياق إن تواجد القوات التركية في معسكر زليكان القريب من ناحية بعشيقة وتقع شمال شرق الموصل مركز نيوى، ويسكنها طيف واسع من الأقليات من الايزيديين والمسيحيين والعرب وغيرهم يهدد أمن السكان لأن هذا المعسكر وبسبب التجاذبات الدولية والتوترات السياسية والأزمات الأمنية الداخلية، يتعرض بين فترة وأخرى إلى هجمات صاروخية، ففي يوم 24 نيسان 2022 تعرض محيط هذه القاعدة التركية إلى قصف بعدة صواريخ أطلقت من المناطق المحيطة للقريبة حسب المصادر الأمنية والإعلامية. إن تواجد قاعدة زليكان التركية في منطقة سهل نيوى هو مثار قلق وخوف دائم على الأقليات، كما أنها مادة نقاش دائم بين بغداد وأنقرة والتي تقول أن تواجدها هناك هو من أجل مكافحة حزب العمال الكردستاني (PKK).

• المفقودون والإختفاء القسري

تكرر منظمة حمورابي لحقوق الانسان تأكيدها على لفت نظر الحكومة العراقية والسلطات العراقية كافة لمساعدة أسر المفقودين في العراق من الايزيديين والمسيحيين والعرب الشيعة والشبك والتركمان وغيرهم ممن غيبتهم داعش وغيرها من المجموعات المسلحة المنفلتة والإرهابية، من أجل الحصول على حقوقهم الرئيسية في الوصول إلى الحقيقة والعدالة والتعويضات، خاصة أن للدولة مسؤولية رئيسية للتحقيق في قضايا الاشخاص المفقودين نتيجة الصراعات وانتهاكات حقوق الانسان ومساءلة المعتدين، واعتبار الإختفاء القسري جريمة في القانون العراقي ، لاسيما أن العراق يعد من البلدان التي تقع على رأس السلم في امتلاكه أكبر عدد

من المفقودين في العالم، وهو من الموقعين على الإتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الإختفاء القسري، وان الالتزام بالإتفاقية المذكورة وغيرها من الإلتزامات الدولية هو جزء أساسي من إستجابة العراق لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن منظمة حمورابي لحقوق الانسان في الوقت الذي تؤكد على أهمية إلتزامات العراق الدولية بحقوق الإنسان، تنثني على التقدم الذي أحرزه العراق في جمع عينات من الحمض النووي من أسر المفقودين وتنقيب ما يزيد عن (90) مقبرة جماعية في مناطق كانت ضمن مسرح عمليات داعش الإرهابي بما في ذلك مقابر جماعية في سنجار التي اختطف فيها داعش ما يقارب من (7000) شخص أغلبهم من النساء والاطفال.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه منظمة حمورابي لحقوق الانسان التعاون مع الحكومة ومع أية مؤسسة معنية بشؤون المفقودين وخاصة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين تناشد الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، على ضرورة الإهتمام بهذا الملف وأخذه بعين الإعتبار كأحد أولويات السياسة وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، لاسيما ملف المفقودين في الموصل وجرف الصخر والأنفال ومناطق عديدة من العراق والتي سبق للمنظمة أن أكدت عليها.

• الناجيات من الأقليات

تتابع منظمة حمورابي لحقوق الانسان ملف الناجيات الايزيديات والمسيحيات وغيرها من الأقليات، خاصة وأن منظمة حمورابي كانت من المنظمات الأولى في التحقيق واللقاء بالناجيات، وهي تتعاون بشكل فعال مع شركائها وخاصة اليونيتاد واليونامي (اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق والمساءلة بجرائم داعش)، كشريك فعال للوصول إلى العدالة وإنصاف الضحايا وتعويضهم، وكذلك مع وزارة العمل والشؤون الإجتماعية. وفي هذا السياق تنثني منظمة حمورابي لحقوق الانسان على قيام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بفتح نافذة إلكترونية لشمول الناجيات والناجين بقانون رقم 8 لسنة 2021 الخاص بالناجيات والناجين، كما تشيد بدور المديرية العامة لشؤون الناجيات في الوزارة التي تقوم بجمع وتوثيق البيانات الخاصة بالناجيات عبر هذه النافذة، وهذا يعد خطوة إيجابية لتذليل معاناتهم، إلا أن المنظمة سجلت بعض الحالات التي ينبغي تجاوزها وتخص عملية التقديم والشروط المطلوبة للاستيفاء بذلك، خاصة أن بعض تلك الشروط روتينية تطالب الناجيات بجميع الوثائق الثبوتية للتقديم، إلا أن في الحقيقة الأمر، أغلب الناجيات فقدن أوراقهن الثبوتية أو التعريفية، وأن الإصرار على حرمان الناجيات ممن لم تستطع توفير هذه الوثائق الثبوتية من الوصول إلى حقوقها بسبب فرض هذه الشروط الروتينية يعد خللاً لا بد من معالجته، وترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان، أن تلجأ المديرية الخاصة بشؤون الناجيات والناجين أو الوزارة إلى وسائل بديلة أخرى لإثبات الحالات أو التأكد من الشروط واعتماد شهادات التأييد من المنظمات الرصينة العاملة في حقوق الانسان والتي أجرت مقابلات موثقة مع الضحايا أو مطالبية الضحايا بجلب شهود آخرين من الناجين أو الناجيات يشهدون على الحالة أو الواقعة.

إن منظمة حمورابي إذ تثير هذه المسألة وهي على استعداد للتعاون مع اللجان المختصة من المؤسسات الحكومية أو الدولية الأخرى أو القضائية لتقديم ما لديها من شهادات ووسائل تثبت وتؤيد الواقعة في حالة الشك بصحتها.

• الترحيب بقرار برلمان لوكسمبورغ

إن منظمة حمورابي لحقوق الانسان تنتهز فرصة إصدار هذا التقرير للترحيب بقرار برلمان لوكسمبورغ بتاريخ 11 تشرين الثاني 2022 بإعتبار جرائم داعش ضد الأقليات وخاصة الايزيديين والمسيحيين على أنها جرائم "إبادة جماعية"، وأن إعلان هذا القرار سوف يساعد الأقليات العراقية على الصمود في الوطن والشعور بالحماية الدولية، كما أنه يلبي شعور الضحايا بأن العالم يقف مع محنتهم ويعمق رغبتهم وتعاونهم في جهود المساءلة وتحقيق العدالة وعودة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية، وأن هذا الاعتراف بلا شك سوف يخلق شعوراً بالإرتياح لأكثر من 400 ألف ايزيدي تهجر من سنجار وكذلك بحدود 150 ألف مسيحي من الموصل وسهل نينوى و 200 ألف شبكي ومئات الآلاف من التركمان والكاكانيين والعرب وغيرهم. هذا إلى جانب

اختطاف داعش الآلاف من الايزيديين والمسيحيين والشيعية وغيرهم وغالبيتهم من النساء والأطفال فكانوا ضحايا السبي والاعتصاب الجنسي للنساء والمصير المجهول.

• الحرمان من الوثائق الثبوتية

تابعت منظمة حمورابي بقلق تلك السلطات العراقية ومؤسسات الدولة من إتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لمنح آلاف النازحين وثائق ثبوتية بدلاً من تلك التي فقدوها أثناء فرارهم من منازلهم إثر هجمات مجموعات داعش الإرهابية لمناطقهم منذ عام 2014، إذ أن معاناة النازحين تتضاعف نتيجة عدم قدرتهم على إثبات موقفهم القانوني أو هويتهم القانونية، إذ يحرمون نتيجة لذلك من عدد من حقوقهم الأساسية كالوصول إلى التعليم والدراسة أو العمل وكذلك حرية التنقل، ولا يحصلون في بعض الحالات على المساعدات الإنسانية كغيرهم من النازحين وهذا يضاعف من مأساتهم ويعقد من ظروف معيشتهم.

وخلال زيارات منظمة حمورابي الميدانية أثناء تقديمها المساعدات للنازحين استطاعت اللقاء مع العديد من النازحين الذين أعربوا عن معاناتهم هذه، لكن المنظمة لا تستطيع أن تقدم رقماً دقيقاً للنازحين الذين فقدوا وثائقهم الثبوتية، إلا أن مصادر من داخل المخيمات تكهنت بوجود ما يقارب 10 آلاف شخصاً نازحاً لا يمتلك هوية تعريفية أو ثبوتية تمكنه من التعبير عن موقفه القانوني الصحيح. وأن امتلاك كل فرد هوية تعريفية بشخصه هو من أبسط الحقوق الأساسية لكل فرد ويؤكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

وكانت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان قد أنشأت في عام 2020 مركزاً في سهل نينوى لمدة ثلاث سنوات، يقوم بتقديم الخدمات القانونية للنازحين والناجيات والناجين لمساعدتهم في استصدار وثائقهم الثبوتية، لكن بلا شك أن هذا لا يكفي أمام العدد الهائل من النازحين فإن الأمر يتطلب عشرات المراكز والمنظمات التي ينبغي أن تركز عملها لمساعدة النازحين واللجوءين جنباً إلى جنب مع جهود الحكومة والسلطات الرسمية الأخرى.

المسيحيون

• التجاوزات على أملاك ودور المسيحيين

في كل عام يطفو على السطح هذا الملف بين القاصص والأحداث التي ترصدها منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، خاصة أنها دأبت منذ تأسيسها على رصد التجاوزات والاعتصاب الذي يطال أملاك المسيحيين بتلاوين تسمياتهم المختلفة من الأشوريين الكلدان السريان والأرمن وغيرها من التسميات.

لقد تداول مقطع فيديو في وسائل التواصل الاجتماعي، حصلت حمورابي على نسخة منه، تظهر فيه امرأة تدعى (روزا حبيب يوسف توما) وهي مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1971، تناشد السيد مقتدى الصدر إنصافها في إستعادة العقار الذي تملكه في بغداد العاصمة، منطقة الداودي - المنصور، رقم (3/1241)، مقاطعة (20)، في شارع 14 رمضان، قرب مطعم الساعة. تم الإستيلاء عليه من قبل مجموعة قامت بتزوير المستندات والوثائق الخاصة بالعقار، وتتهم فيه شخصاً يدعى رعد شهاب حمادي على حد زعمها بأنه الشخص الذي قام باغتصاب العقار. إن منظمة حمورابي لم تستطع من التأكد من المعلومات التي أوردها المرأة في هذا الفيديو، إلا أن المنظمة تقف معها في أن تقوم السلطات العراقية بمتابعة هذه المناشدة وانصافها وتوجيه الجهات المسؤولة على محاسبة المتجاوزين ومساءلتهم قانونياً.

وفي هذا السياق لابد من الذكر بأن السيد مقتدى الصدر كان قد أمر في مطلع عام 2021، بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة شكاوى المسيحيين والصابئة المندائيين الخاصة بالأملاك والأراضي والدور المغتصبة، وأن اللجنة التي كان يتابعها شخصياً أنجزت أكثر من (120) حالة من أصل (30000) حالة تجاوز على أملاك المسيحيين في العراق، رفعت إليها حسب معلومات تلقتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان. وفي سياق التجاوزات على القرى والعقارات والأراضي في إقليم كردستان العراق، والتي سبق أن تمت الإشارة إليها في تقارير المنظمة السابقة.

أن منظمة حمورابي وللأسف لم تستطع أن تحصل على نتائج ما نفذته اللجنة الوزارية في حكومة إقليم كردستان العراق خلال عام 2022، خاصة أن اللجنة المذكورة تشكلت مطلع عام 2021 لمعالجة التجاوزات على القرى وأملاك المسيحيين في إقليم كردستان العراق، ويترأسها وزير الداخلية في الإقليم ويدخل في

عضويتها ممثلين من وزارات أخرى معنية بمسألة العقارات والاملاك كوزارة المالية والزراعة والبلديات والنقل والعدل وغيرها.

وفي سياق متصل، أكد غبطة بطريرك الكلدان في العراق والعالم، مار لويس روفائيل ساكو في بيان صدر يوم 29 تشرين الثاني 2022 ضمن مقطع فيديو تداول في وسائل إعلامية واخبارية، حصلت حمورابي على نسخة منه، عن وجود تجاوزات على المسيحيين العراقيين، وإقصاء متعمد ضدهم، مشيراً إلى أن (20) عائلة مسيحية تغادر العراق كل شهر بسبب عدم الإستقرار وغياب تكافؤ الفرص وعدالة القانون.

• العبث بطال مقابر مسيحية

بعد أن تعرضت مقابر للمسيحيين في محافظة نينوى للعبث في عام 2021 تناول تغطيتها تقريرنا السنوي السابق، إلا أن الأمر لا يزال يتكرر في مناطق ومحافظات أخرى، إذ تلقت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان معلومات ميدانية موثقة بالصور الفوتوغرافية عن العبث بالمقبرة العائدة للكنيسة الشرقية الآشورية في منطقة بغداد الجديدة من العاصمة بغداد، خلال 2022 ، حيث تم تجريف بعض القبور لإقامة محال تجارية بغرض الاستثمار، من جهة أخرى طال العبث مقبرة أخرى مسيحية في محافظة ديالى، أنشئت في عشرينيات القرن الماضي، إذ تم تجريف هذه المقبرة أيضاً لصالح مستثمرين بعد إزاحة الدالة التاريخية (النصب) الذي يشير إلى موقع تلك المقبرة، وتضم رفاة آلاف المسيحيين من الآشوريين حسب مصادر كنسية آشورية، وإن منظمة حمورابي إذ تسلط الضوء على هذه التجاوزات والإنتهاكات الحقوقية التي تعد مناقية للقيم الدينية والأخلاقية التي تنص على حرمة الموتى الراقدين في هذه المقابر، تحت اهتماماً من لدى السلطات الحكومية لمتابعة هذا الموضوع، كما تأمل أن يكون المعنيين في كنيسة المشرق الآشورية على المتابعة مع الجهات الرسمية والسلطات العراقية هذا الإنتهاك الحقوقي المخالف للقانون وللقيم الدينية.



بالإضافة الى جعل المقابر المسيحية في بغداد عبارة عن حاويات للنفايات، تم التعرض لها بهدف جرفها لأغراض تجارية متناسين الاحترام المطلوب للجانب المعنوي للمجموعات.



● الحرية الدينية وخطاب الكراهية والتعرض للأقليات الدينية

تقديرًا لمشاعر المجتمع في عدم المساس بالمقدسات الدينية والرموز الاجتماعية، وفي سياق المحافظة على اللحمة الوطنية والحفاظ على السلم والامن المجتمعي والذي يعد من ركائز عملية تعزيز حقوق الانسان. تدعم منظمة حمورابي لحقوق الانسان، مبادئ الحرية الدينية والشخصية، على ان لا يتقاطع ذلك مع الذوق العام وقواعد الاخلاق الخاصة بكل فرد ومجموعة. فهناك خيط رفيع بين الحرية والفوضى يجب ان لا ينقطع، وفي هذا الاطار

لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان خلال السنوات الماضية أن الأقليات الدينية غير المسلمة في العراق، تتعرض بين فترة وأخرى إلى هجمات تسيء إلى ديانتهم ورموزهم وطقوسهم الدينية، فقد تخف أحياناً ثم تظهر في أحيان أخرى، مما تثير مخاوف كبيرة لدى أبناء الأقليات ويزداد القلق على مصيرهم ومستقبلهم في العراق. فقد رصدت مصادر المنظمة تصريحات الداعية الإسلامية عبد اللطيف أحمد مصطفى ويكنى بـ (عبد اللطيف السلفي) خطيب جامع بهشت في السليمانية في مقطع فيديو، حصلت منظمة حمورابي نسخة منه، وهو يستهدف فيها الكاكائيين والايديين والمسيحيين ويهاجم الديانة اليارسانية التي يدين بها الكاكائيين في خطبة الجمعة. وتشعر منظمة حمورابي لحقوق الانسان بالأسف لاستخدام حرية التعبير التي كفلها الدستور العراقي 2005، في الإعتداء على حقوق الآخرين، في الوقت الذي تتعاسر الحكومة الاتحادية خاصة وحكومة إقليم كردستان العراق في بعض الأحيان، من محاسبة مثيري خطاب الكراهية وإزدراء الأديان وخاصة من رجال الدين والخطباء وغيرهم. وشهدت حمورابي أن مواطناً من الكاكائيين اتباع الديانة اليارسانية أقام دعوى قضائية ضد الداعية عبد اللطيف السلفي، لكن المحكمة غلقت القضية بحجة عدم كفاية الأدلة. وعلى ما يبدو أن القضاء والإدعاء العام في كردستان العراق يتحاشى مواجهة رجال الدين الذين يثيرون خطابات الكراهية بين الحين والآخر، لحسابات سياسية وأمنية. وقد أعرب هذا الشخص الذي تتحفظ المنظمة من التعريف به حفاظاً على أمنه وحياته، أنه يسعى لتميز القضية في محكمة التمييز في كردستان العراق بما يكفل محاسبة المتجاوزين وفق المادة (372) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) المعنية بإزدراء الأديان والرموز الدينية والإعتداء على القيم والمعالم الدينية. ان هذه المادة باتت معطلة طيلة عقدين من الزمن، ولم يحاسب أحداً بموجبها رغم كثرة التجاوزات ورصد عشرات خطابات الكراهية التي صدرت بحق الايديين المسيحيين والبهائيين والكاكائين وغيرهم، لذا ينبغي تفعيل هذه المادة المهمة في الحد من خطابات الكراهية، وضمن هذا السياق تثن المنظمة جهود جهاز الأمن الوطني، اذ تمكنت مفاوزه يوم الجمعة 23 أيلول 2022، ونتيجة لتعاون المواطنين في بغداد من إلقاء القبض على أحد الأشخاص بعد ظهور في مقطع فيديو عبر مواقع

التواصل الاجتماعي أساء فيه إلى المقدسات الدينية وبما يهدد السلم المجتمعي"، وأضاف أنه "تم إحالته إلى الجهات القضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه". وتطالب المنظمة ان يتصف التعامل مع تلك الحالات باحترام الكرامة الإنسانية وعدم تطبيق احكام الإعدام بسبب التعبير الحر عن الرأي في بلد يبيي ديمقراطية فنية وعليه ان يشهد من خلال هذه الأوضاع شروعه، في ممارسة احترام مبادئ الديمقراطية التي ينص عليها الدستور في المادة الثانية (2 :ب و ج) وبشكل مفصل في المواد 23 ، 38 ، 39 من باب الحقوق والحريات

- رصدت حمورابي لحقوق الإنسان، بعض ما ورد من أفعال المتابعة والتوقيف ومحاكمات بالسجن لمدد مختلفة ضد عدد من المعبرين عن آراءهم، "بحجة الإزدراء الأديان"، محملين الشريعة الإسلامية إزر منع وانتهاك الحرية الدينية والتي تشمل أكبر عدد سكان العراق اي ما يقارب ال 99% مسلم محروم من حرية الضمير والأختيار جراء تشريع أعيد مضمونه بتعديلات عديدة لا تفتح باب الحرية الدينية الا باتجاه واحد! فهو حال قانون البطاقة الوطنية الموحدة رقم 3 لسنة 2016 مادة 26 أولاً: تنص على ان: "يجوز لغير المسلم **تغيير دينه وفقاً للقانون**"، وتعني أن المسلم يستثنى بفعل هذا القانون من ممارسة حرية الضمير أو تبديل الدين. ويمكن بأي حال من الأحوال أن يتعرض إلى أحكام "حد الردة" ضدهم ما يعني إباحة الحكم بالإعدام بسبب حرية الرأي أو المعتقد وغالبا ما يثبت ذلك بتهم تحت مسميات مختلفة منها إزدراء الأديان. ولا يخفى بأن هذه المادة جملة وتفصيلاً

هي مادة خلافية ومطالب تعديلها من قبل الأقليات الدينية لأن المادة لا تنتهك الحرية الدينية لأغلب العراقيين فحسب وإنما تنتهك حق الطفولة والأسرة لغير المسلمين لدى أسلمة أحد الوالدين فالأطفال المسيحيين يستلمون هوية أحوال مدنية جديدة مكتوب عليها الديانة مسلم على اساس هذا النص القانوني في المادة 26 **ثانياً** و التي تنص على: " يتبع الأولاد القاصرون في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الأبوين"...لذا تواصل حمورابي حملاتها ومطالباتها في تعديل هذه المادة لاحترام الطفولة كونها لم تبلغ سن التأهيل (18 سنة حسب القانون) حيث الطفل لايمتلك حق الإختيار، لعدم اكتمال أهلية الطفل في صنع اي قرار أو تحديد مصيره. كما تطالب حمورابي، احترام حرية الدين والمعتقد لجميع العراقيين دون استثناء، التزاما لعدد من المواد الدستورية والالتزامات العراق الدولية في المواثيق التي العراق طرفا فيها كالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وكل ما يتصل بالحرية الدينية نطالب السلطات العراقية باحترام حرية التعبير والمعتقد المعبر عنها فرديا ومجموعة.

-وفي سياق متصل، تابعت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان منذ فترة ليست قصيرة، معاناة العراقيين اليهود المتبقين في العراق على قلتهم من خلال راصديها ومصادرهما المنتشرة في مختلف مناطق العراق، إذ تتعرض هذه الأقلية لمضايقات وتهديدات مستمرة من قبل جهات حكومية وغير حكومية نود الإشارة لبعضها في تقريرنا هذا، ففي عام 2021 قامت جهات حكومية في وزارة مصطفى الكاظمي بمداهمة مقر الطائفة اليهودية في بغداد والإستيلاء على جميع الوثائق الخاصة بها الموجودة في هذا المكان ولم يتم إرجاعها إلا بعد ضغوطات خارجية أجنبية حسب ما أفادت المصادر للمنظمة، وزعمت تلك المصادر أيضاً أنه جرت محاولات من قبل نفس الحكومة وفي السنة ذاتها للإستيلاء على المخطوطات الدينية والأملك اليهودية، لكن هذه المحاولات جوبهت بمقاومة من رئيسة الطائفة واليهود المتبقين في العراق إلى أن تراجع الحكومة عن هذه المحاولة. وفي عام 2022 اعتمدت رئيسة الطائفة (د.خ.ف.ل) في العراق وهي امرأة عراقية ناشطة وكفوءة، خطة جديدة وممنهجة لاستعادة الأضرحة والمعابد والمقابر اليهودية من قبل غاصبيها والحفاظ على المتبقى منها قبل إندثارها، خاصة أن تلك الأماكن تحمل قيمة دينية وتاريخية بالغة الأهمية لدى اليهود العراقيين. ونتيجة لهذا النشاط الرامي إلى الحفاظ على الذاكرة والإرث اليهودي العراقي من لدن رئيسة الطائفة، واجهت تهديدات كثيرة من قبل المجموعات المسلحة والميليشيات في العراق في ظل غياب توفير حماية كافية لها من الحكومة العراقية وعدم وجود تحرك أو دعم حكومي لمساندة أبناء الطائفة اليهودية التي لا يزيد عددها عن 10 أشخاص تقريباً في مسعاها للحفاظ على أضرحتها ومعابدها الدينية وإرثها التاريخي والثقافي. وكنتيجة لغياب الحماية المطلوبة، فقد تعرضت رئيسة الطائفة (د.خ.ف.ل) إلى محاولة إغتيال مساء يوم 12 كانون الأول 2022، إذ هاجمها أشخاص مسلحون يستقلون ثلاثة عجلات، أثناء عودتها إلى منزلها بحدود الساعة الخامسة وأربعون دقيقة بعد الظهر، حسب المصدر، وأدت محاولة الإغتيال هذه إلى إصابتها برصاصة في الرأس، نقلت على إثرها فوراً إلى مستشفى داخل المنطقة الخضراء المحصنة، وقد نجت من هذه المحاولة بإعجوبة.

وأفادت المصادر لمنظمة حمورابي أن جهات خارجية مارست ضغطاً على الحكومة العراقية لنقلها إلى المستشفى في المنطقة الخضراء وأضافت المصادر ذاتها أن أعضاء ومسؤولين في الحكومة العراقية وقيادات أمنية رفيعة قاموا بزيارتها في المستشفى أثناء فترة العلاج، وأكدت المصادر أيضاً لحمورابي أنه لم يتم القبض على أي من المجرمين المنفذين للعملية أو كشف الجهة التي تقف وراء عملية الأعتيال، كما لم تتلقى الطائفة اليهودية أية معلومات عن مجريات التحقيق أو مدى المتابعة للمجرمين لغاية إعداد هذا التقرير.

وترى منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، أن الحكومة العراقية ملزمة وفق الإتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية التي صادقت عليها بحماية الأقليات الدينية والأثنية والتي تتضمن الحماية المادية (الفيزيائية) التي تعني الحماية من أعمال القتل والإبادة والحماية المعنوية التي تعني حماية الإرث الثقافي والحضاري، لذلك إن الحكومة مطالبة بملاحقة المجرمين الذين قاموا بمحاولة الإغتيال بحق رئيسة الطائفة اليهودية في العراق وتقديمهم إلى العدالة والعمل على عدم الإفلات من العقاب. ودعم جهود أبناء هذه الطائفة في حماية واستعادة أماكنها الدينية المقدسة من أيدي العابثين والمغتصبين تجار الأزمات. وأن حماية الأقليات الدينية والأثنية سيعزز من حماية التنوع والتعددية في العراق ويضيف مزيداً من الغنى لإرث وتراث وعراقة حضارة العراقيين.

• الصابئة المندائيين

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان أوضاع الصابئة المندائيين، وشاركت معهم في كثير من المناسبات الدينية والأعياد، وخلال ذلك إلتقت بالعديد من الناشطين وأصحاب المصلحة من أتباع هذه الديانة، ففي البصرة سجلت المنظمة تدمير عدد من رجال الدين الصابئة الذين إلتقتهم حمورابي، نتيجة المضايقات المستمرة من لدن السلطات الحكومية في المطالبة بالأرض التي تجري فيها مراسم التعميد على شط العرب والتي تقع تحت الجسر الذي يطلق عليه أهل البصرة "الجسر الايطالي". فقد أكد مواطنون وناشطون صابنيون أن وزارة الموارد المائية تهددنا بين فترة وأخرى بعدم استخدام الارض لأداء المراسيم، فيما أكد البعض ممن إلتقتهم حمورابي أن عائدية الأرض أساساً تعود إلى الصابئة في البصرة. إن هذه الممارسات في تقييد أو مضايقة الأقليات الدينية في حرية ممارسة عقيدتهم وشعارتهم الدينية لا تتسجم مع مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الدينية وحرية المعتقد التي يؤكد عليها الدستور في العديد من مواده، وخاصة المادة رقم(2) ثانياً، التي تؤكد على ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين والاييزيديين والصابئة المندائيين. والمادة (14) التي تنص على " ان العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي .." والمادة (37) ثانياً التي تؤكد أن الدولة تتكفل حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني ، والمادة (41) التي تنص على أن " العراقيون أحرار في الإلتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم " والمادة (42) " لكل فرد حرية الفكر والضمير والمعتقد وغيرها من المواد الدستورية التي تحمي الأديان والمعتقدات .

أوضاع الهجرة واللجوء والنزوح الداخلي

على الرغم من تضمن المنهاج الحكومي للحكومة الجديدة التي تشكلت نهاية تشرين الثاني 2022 ، على أهداف تخص تحسين أوضاع النازحين وإعادة إعمار المناطق التي دمرها الإرهاب، من خلال الإنتهاء من ملف النزوح بعودة النازحين إلى مدنهم التي نزحوا منها، إلا أن عملية تذليل العقبات التي يواجهها النازحون بما فيها عمليات إعمار مناطقهم وتعويضهم تجري بشكل بطيء جداً، كما أن تهيئة ظروف ملائمة وتحقيق مقومات العودة الطوعية إلى المدن المحررة من إرهاب داعش وحل المشكلات الأمنية فيها، لا تزال لم تتحقق في بعض المدن وخاصةً منطقة سنجار التي كان يسكنها ما يقارب (400) ألف ايزيدي. كما أن ضمانات حماية الأقليات لا تزال غير كافية وأن الأسباب التي تدفعهم إلى الهجرة خارج العراق لا تزال لم تتغير بعد. مع العلم أن حكومة محمد شياع السوداني أكدت في برنامجها الحكومي المستقبلي على إطلاق مشروع إعمار للمناطق ذات الخصوصية في كل من سنجار ومنطقة سهل نينوى التي تسكنها أقليات غير مسلمة.

• سياسات عودة النازحين واللاجئين

إن سياسة غلق مخيمات النازحين واللاجئين وإعادة النازحين إلى مناطقهم قبل تأهيلها لا تتسجم مع مبدأ العودة الطوعية التي تزعم وزارة الهجرة العراقية تبنيها، وهذا يشكل خطراً على حياة النازحين واللاجئين ويدفعهم إلى ممارسة الأعمال غير المشروعة ومنها الخطيرة وأيضاً الهجرة إلى خارج البلاد للعراقيين. إن التحدي الأكبر الذي يواجهه اللاجئون والنازحون في العراق هو ضعف برامج دعم سبل العيش لهم من قبل الدولة لتسهيل دمجهم، بما فيها مسألة توفير فرص العمل وموائمة الوظائف، دعم الأعمال التجارية الصغيرة وزيادة التدريب المهني.

إن خطوات إصلاح المنظومة القانونية العراقية وتعزيز التنمية المجتمعية بطيئة وضعيفة بما فيها مسألة إعادة البنى التحتية للخدمات المحلية، كتوسيع المؤسسات التعليمية للاجئين والنازحين ومستلزمات تسهيل الوصول إلى التعليم، وتطوير بيئة صحية حديثة ومناسبة لهم ، في ظل عدم وجود قانون عراقي شامل للاجئين، وعدم انضمام العراق إلى الإتفاقية الدولية لشؤون اللاجئين لعام (1951) وبروتوكولها لعام (1967)، فإن التلكؤ في تحقيق ذلك، يحفز اللاجئين في تفضيل إعادة التوطين في بلد ثالث، وأن النازحين يضطرون إلى الهجرة إلى الخارج مستخدمين الطرق الشرعية وغير الشرعية لذلك.

• الهجرة غير الشرعية

وقد أفادت منظمات دولية في أديباتها إطلعت عليها منظمة حمورابي، أن أكثر من نصف مليون عراقي غالبية من الشباب هاجروا إلى الخارج بشكل غير شرعي منذ 2014 وحتى الآن، مؤكدة أنها تواصل توعية آلاف الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية خصوصاً في غضون القوانين الدولية الجديدة الخاصة بالهجرة غير الشرعية. وفي هذا السياق أكد مدير ناحية سنوني التابعة لقضاء سنجار لوكالات الأخبار ، السيد خديدا جوقي، يوم 28 آب 2022، عن تزايد أعداد الايزيديين الذين يهاجرون من العراق باتجاه الدول الأوروبية ، مرجعاً ذلك لسوء الأوضاع المعيشية في مناطقهم وحتى في مخيمات النزوح، مضيفاً، "أن أكثر من (3500) شخصاً من الايزيديين قد هاجروا خلال الفترة الأخيرة، وأن مديرية جوازات الموصل أصدرت نحو 4000 جواز سفر لاييزيديين خلال شهر واحد فقط ."

إن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة العراقية لمكافحة شبكات التهريب للحد من الهجرة غير الشرعية والحد من نتائجها الوخيمة بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، لا يمكن أن تحقق نجاحات إيجابية وحاسمة ما لم يتم تحسين مقومات إدماج اللاجئين والنازحين في العراق وكذلك تهيئة بيئة آمنة ومستقرة مقرونة بتحسين البنى التحتية لعودة النازحين العراقيين إلى مناطقهم الأصلية، في ظل وجود حوار مستمر بين العراق والجانب الأوروبي حول الهجرة، ودعم برامج تشجيع العودة الطوعية للعراقيين المرفوضة طلباتهم في الدول الأوروبية من خلال إعداد برامج خاصة لتأهيل العائدين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

إن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية أكدت من خلال المتحدث الرسمي لها فيما يتعلق بالمهاجرين العراقيين بشكل غير قانوني والموجودين على حدود بيلاروسيا بأنها أعادت 4 آلاف منهم والعدد المتبقي منهم يتراوح بين 3 و 4 آلاف آخرين مازالوا يقيمون في مخيمات بأماكن متفرقة من بولندا، إذ رفض أغلبهم العودة إلى الوطن بعد إجراء مقابلات مباشرة معهم من قبل اللجان المختصة بالوزارة. وأن أغلب هؤلاء هم من أبناء الأقليات العراقية وخاصة من الايزيديين والمسيحيين وغيرهم. وفي ذات السياق استصرخ عضو البرلمان العراقي محمدا خليل يوم 26 آب 2022، في بيان رصدته حمورابي ، الضمير والشرفاء في العالم أجمع بإنفاذ الايزيديين العالقين في اليونان، مشيراً بأن نحو 150 ايزيدياً علقوا في اليونان وأن السلطات اليونانية لا تسمح لهم بدخول المخيمات، وأنهم يعيشون أوضاع معيشية صعبة وخاصة الشيوخ والأطفال والنساء ومنهم المسنين والمسنات. ويذكر أن السلطات اليونانية كانت قد أوضحت لوكالات الأنباء الفرنسية بأنها تحتضن في مخيم سيرس شمال البلاد نحو 700 شخص عراقي ايزيدي، وأن القدرة الإستيعابية لا تتحمل المزيد، الأمر الذي جعلها ترفض إستقبال أعداداً تفوق القدرة الإستيعابية للمخيم، مما خلق مشكلة لأكثر من 120 ايزيدياً هائمون في الشوارع المحيطة بالمخيم وأغلبهم من الشباب لم تسمح السلطات اليونانية دخولهم إلى المخيم، وقد افترشوا الأرض لأكثر من عشرة أيام حسب "فرانس بريس" على أمل قبولهم في المخيم.

إلى جانب ذلك كانت وزارة الهجرة العراقية قد أعلنت لوسائل الإعلام مع بداية الحرب الأوكرانية الروسية بأن الوزارة لم تتخذ أي إجراء حقيقي لإعادة أكثر من 5 آلاف عراقي مقيم في أوكرانيا إلى البلاد أو نقلهم إلى بلدان مجاورة لأوكرانيا، وقال المتحدث بإسم وزارة الهجرة علي عباس جبهانكير، أن وزارته تعمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية العراقية لتسوية أوضاع الجالية العراقية المتواجدة على الأراضي الأوكرانية، موضحاً أنه يوجد 5 آلاف و535 عراقياً يقيمون في أوكرانيا.

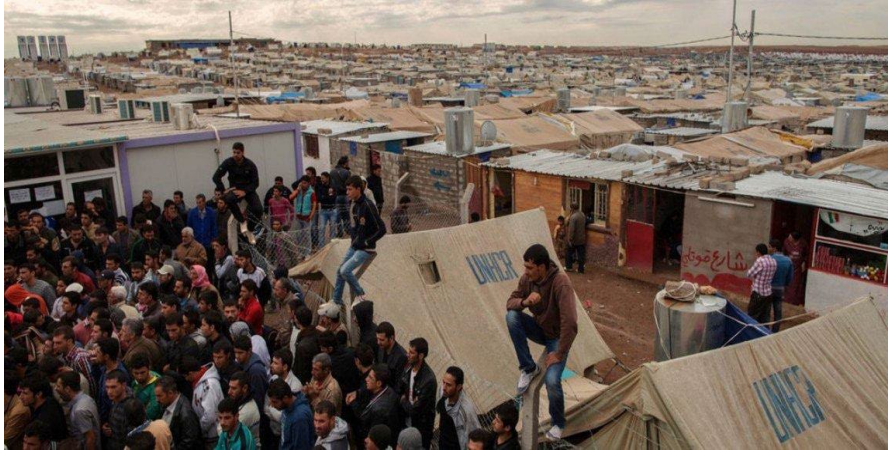
• التغييرات المناخية وأثرها على النزوح والهجرة

إن التغيير المناخي في العراق يشكل أحد التحديات الكبيرة الأخرى في زيادة الهجرة بعد أن أصبح العراق الأكثر ضرراً عالمياً بالتغيرات المناخية. وأن جفاف الأهوار هو أحد أهم مخلفات التغييرات المناخية في ظل الإهمال الحكومي، إذ اختفت مساحات مائية واسعة جداً من أهوار العراق التي تشكل مقصداً سياحياً، وكذلك لما توفره من فرص عمل وحياة لسكان جنوب العراق وخاصة النساء ومربي الحيوانات والصيادين والثروة السمكية. وكان غياب شبه تام للأمطار خلال السنوات الثلاث الأخيرة وانخفاض مستوى المياه المتدفقة من الأنهار التي تنبع من إيران وتركيا، سبب للجفاف ما أرغم العراق على تقنين استخدام احتياجاتها. وقد أكد ناشطون عراقيون في جنوب العراق لمنظمة حمورابي أن الأهوار تشهد جفافاً شبة تام وهجرة السكان المتواجدين هناك، بالتالي تحتاج حلولاً تتبناها الحكومة الإتحادية، فيما أكدت منظمات مجتمع مدني عراقية معنية بالآثار والسياحة أن نسبة الجفاف في الأهوار تجاوزت 80% من كل مساحات الأهوار.

تري منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن التصحر وشحة الأمطار وانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات يساهم في عدم التوازن السكاني بنسبة 75% في المناطق الحضرية، بمعنى آخر هجرة السكان من الريف إلى المدينة واكتظاظ المدن الرئيسية في العراق وقلة المساحات الخضراء وتراجع الزراعة، يعني أيضاً مزيداً من الهجرة إلى خارج البلاد، في الوقت الذي لم تشهد سياسات الدولة خطوات جادة للمعالجة.

● أثر التوترات والأزمات السياسية والاقتصادية على النازحين واللاجئين

من الواضح أن التوترات السياسية والأمنية والاقتصادية، كان لها وقعها على أوضاع اللاجئين والنازحين، فالصراعات السياسية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق في أربيل، كان لها تأثيراً سلبياً على أوضاع اللاجئين السوريين والإيرانيين، إذ تعذر للحكومة الاتحادية في بغداد تنظيم البيانات الخاصة بهم وتزويدهم بالوثائق المطلوبة التي تخص الإقامة وحرية انتقالهم وضمان العمل. فانهصر تواجد أغلبهم في منطقة إقليم كردستان العراق لأنهم دخلوا العراق عبر المنافذ الحدودية التابعة للإقليم ومنح امتيازات لهم في السكن والإقامة والعمل خارج إطار آليات وتعليمات الحكومة الاتحادية، فإن هذا التباين في فرص الحماية إنعكس على واقع اللاجئين ومدى حرية إقامتهم وتقلهم وعملهم في أنحاء العراق كافة، كما تأثر اللاجئون في العراق بشكل مباشر بتفاقم الأزمة الاقتصادية في إقليم كردستان العراق، التي برزت بسبب التوترات السياسية المترامية بين حكومتي بغداد وأربيل. الأزمات الاقتصادية كان لها انعكاسات على مجمل احتياجات اللاجئين، منها إنعكاس على الرعاية الصحية، وتأخر إنجاز وثائقهم، بالإضافة إلى أن المدارس القليلة التي تقدم المنهاج باللغة العربية كانت معرضة للغلق بسبب تأخر دفع رواتب المدرسين لمدة أشهر، كما هو الحال مع بقية الموظفين الحكوميين الآخرين. كما كان لها انعكاسات سلبية على أوضاع الأطفال خاصةً ممن يعيشون خارج المخيمات والذين هم بحاجة إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وأيضاً الأطفال العراقيين النازحين داخلياً.



مصدر الصورة والبيان موقع الأمم المتحدة : مجمع دوميز

وكما أكدت وكالتا الأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي " ومفوضية اللاجئين المهتمين باللاجئين السوريين في العراق، في بيان لها أنه، وفي ظل تمويل ضئيل للغاية لمساعدة الناس في حياتهم اليومية، يبدو أن ظروف العديد من اللاجئين المتردية أصلاً وفي طريقها للتدهور. ويغرق اللاجئون في المزيد والمزيد من الديون ولا توجد لديهم وسيلة لسدادها. ويستضيف العراق ما يقرب من 260 ألف لاجئ سوري، تعيش الغالبية العظمى منهم في إقليم كردستان. ويشمل ذلك 95,745 شخصاً يعيشون في المخيمات، يتلقى 72 ألفاً منهم مساعدات غذائية ونقدية منقذة للحياة من برنامج الأغذية العالمي. بينما تقدم مفوضية اللاجئين مجموعة من الخدمات، بما في ذلك الدعم القانوني وخدمات التسجيل والمساعدة النقدية ودعم التعليم وخدمات أخرى.

ويبدو حسب بيان الأمم المتحدة المذكور أن صدمات إجتماعية واقتصادية تزيد الوضع سوءاً ولا يزال 86% من اللاجئين داخل المخيمات يعانون من إنعدام الأمن الغذائي أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي في أعقاب سلسلة من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية. فأتار جائحة كوفيد-19 على التوظيف في عام 2020 وما ترتب على

ذلك من انخفاض قيمة الدينار العراقي لا تزال محسوسة في حين أن ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب في أوكرانيا يستمر في الحد من وصول الناس إلى الغذاء الأساسي.

قالت الوكالتان الإنسانيان إن اعتماد العائلات على الوظائف غير المنتظمة والتي لا يمكن التنبؤ بها في الاقتصاد غير الرسمي هو عامل رئيسي في تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وعندما تنعدم فرص الكسب، تدفع هذه العائلات إلى استراتيجيات سلبية للتكيف، ك شراء الطعام بالدين، وتقليل الإنفاق على الاحتياجات الأساسية، وبيع الأصول، وعمالة الأطفال، والتسرب المدرسي والتسول.

واقع المرأة العراقية خلال عام 2022 ازداد سوءاً عزل من المشاركة في القرار السياسي العنف الاقتصادي والعنف الاسري، افتقاد للأمن المجتمعي، مظالم خدمية عامة، انتهاكات تتعلق بالجفاف والتصحر الذي ضرب العراق

بالرغم أن في البرلمان العراقي عدد النساء تجاوز الربع الإجمالي في الانتخابات الأخيرة إلى نسبة أكبر من الانتخابات السابقة. و نظراً للنسبة الدستورية: ما لا تقل عن (25%) من مجلس النواب يجب أن يكون من النساء، وحيث بجميع الأحوال (الكوتا) النسبة النسوية إجبارياً تضمن (83) مقعداً من مجموع (329) مقعداً برلماني. هذا أقل ما يمكن أن تحققه النساء في الانتخابات التشريعية، والعراقيات شهدن على قدرتهن في تحقيق لأكثر من ذلك، بدليل ان العدد المعلن رسمياً في انتخابات 2012 هو (97) مقعداً بفضل عبارة "نسبة لا تقل عن..". التي تعتبر الباب المفتوح لتحقيق المزيد لصالح النساء. وأن (33) منهن حصلن على النسبة الاعلى من الاصوات في دوائرهن الانتخابية. وكان من المفروض ان يكون عدد النساء الفائزات (116) مقعد. لكن عدم العدالة في احتساب ما يسميه القانون "إعادة ترتيب تسلسل المرشحين المنتخبين" كما نصت المادة (15) من قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 ثالثاً: "يُعاد ترتيب تسلسل المرشحين في الدائرة الانتخابية وفقاً لعدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم ويُعد فائزاً من حصل على أعلى الاصوات على وفق نظام الفائز الاول، وهكذا بالنسبة للمرشحين المتبقين. هنا يهدر حق النساء ولا تحظين بنفس اعتبارات العد خلال الترتيب التسلسلي للرجال. مثل احتساب تسلسل النساء اللاتي حصلن على أعلى الاصوات وحقن بذاتهن الاصوات ما يفرض ترحيلهن من الكوتا لأنهن تمكّن من الفوز بقدراتهن. لذا يجب ان تخرج الفائزات بأعلى الاصوات من الكوتا، طبقاً لما ورد في قانون الانتخابات الذي يطبق على الرجال وليس على النساء في هذه الجزئية. كذلك يجب إحلال امرأة بديلاً عن المرأة التي خرجت من البرلمان لأي سبب، على ان تحل التي تليها على القائمة في تسلسل الكوتا من التي حصلت على أعلى الاصوات والمعتمدة على النسبة الاجبارية في القائمة وليس استبدالها برجل. لان هذا المكان هو أصلاً للكوتا المخصصة لتمكين وصول النساء. لذا اشغال المقعد برجل في حال تحريك المرأة يمثل تحايلاً على الدستور لا بل انتهاكاً صارخاً للحقوق المدنية والسياسية للنساء، وان كان ذلك مقنناً في المادة (16) تاسعاً: "اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة، الا اذا كان ذلك مؤثراً في نسبة تمثيل النساء؟! هنا نفهم، و كما معمول به وبكل وضوح، تقنين المزاجيات الذكورية، عندما يتعلق الامر بمكانة النساء بغض النظر عما يأمر به القانون الأساسي أي الدستور. لان في هذه الفقرة يعني الغاء المطلوب من عبارة "نسبة لا تقل..". الدستورية! وتناقض جلي في القانون ذاته والامر واضح جدا في عدد من فقرات المادة (15) (16) من قانون الانتخابات 2020. لذا ايماناً بالعدالة وحرصاً على دستورية القوانين بهدف تحقيق العدالة والسلم المجتمعي، مطلوب تعديل هاتين المادتين لتضاربهما مع الدستور لا بل حتى مع مواد في القانون المذكور نفسه.. بوضوح تام، يتبين في القوانين العراقية الروح الذكورية التي باي حجة ووسيلة معلنه او خفية ممكنة، عمدا تحجب وتقلل حظوظ النساء! لكن الفرق بين الماضي والحاضر هو أن الوعي القانوني لدى النساء بحقوقهن والانتهاكات المشرعة ضدهن في تزايد. لذا بات هذا الوعي أمراً لا يمكن الحد منه بالتمكيل ضدها ولا حتى بالقتل المتصاعد. وخير دليل على ذلك كان في الانتخابات الأخيرة حيث تصاعدت نسبة الانتهاكات ضد النساء المرشحات والناخبات في تطبيق قانون الانتخابات. مع ذلك واصلن النساء في تحديهن وحصلن على أكثر من المتراهن عليه. مع ذلك اختلفت موازين العد و احتساب المقاعد

وغيرها لوجود نوع من احتيالي مقنن في قانون الانتخابات نفسه والمذكور اعلاه، ويمثل السبيل الذي أوقع هدرا بحق عدد من النساء وخاصة اللاتي اصواتهن قريبة من الفوز. وهذا ليس مخالفا للدستور فحسب بل وأيضا يخالف التزامات العراق الدولية بالمواثيق الدولية التي الزم العراق نفسه بها وأخرها كان من خلال الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة وتمكينها الخاصة بتنفيذ اتفاقية مناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة والخطة الوطنية الأولى والثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن (1325) والخاص باشتراك المرأة في بناء السلم والامن الوطني باحترام كامل للحقوق المدنية والسياسية لتمكين مشاركة النساء في صناعة القرار السياسي واشغال المناصب السيادية على جميع مستويات المجتمع ومؤسساته التي تفتقر الى الانصاف بين النساء والرجال. إن الجنوح نحو انصاف النساء هو الطريق الوحيد للتأسيس للعدالة والمساواة بين الجنسين بغرض تغيير النظرة الدولية على النساء وانهاء ثقافة تطبيع تلك النظرة وتبعاتها.

• تواصل العنف الاسري وبدم بارد يمثل العنصر الأساسي المسبب في القتل السهل

مازال العنف الاسري الذي يستهدف المرأة بالدرجة الاولى وكذلك الفتيات، في تصاعد مستمر وبرغم أن الحالات التي نشرتها وزارة الداخلية عن الظاهرة تشير إلى الالاف من الحالات التي تستهدف المرأة. ونتيجة لمراقبة منظمة حقوق الانسان لاوضاع النساء، فإن نسبة الجرائم الممارسة ضد النساء هي الأكبر، وتشمل الظاهرة العراق بما فيه اقليم كردستان العراق، وهناك تكتم اجتماعي عليها خشية ما يعتقدونه انفضاحاً، فهن بالمئات ان لم تكن بالآلاف النسوة، لا ولن يعلم أحداً أي شيء عن مدى سوء الذي يحيط بهن ومصيرهن البائس.

رصدت منظمة حقوق الانسان عدد ليس بقليل من حالات القتل للنساء والفتيات نتيجة للعنف الاسري حيث يستغرب المرء باتباع العراقيين طريق جريمة القتل، كحل سريع، لأية مشاكل أسرية، والكارثة هي افتخار الذكور بتحقيق جريمة القتل كبطولة! لا بل في أغلب الأحيان يعتبرونه "تبييض وجه أو غسلا للعار" للإفلات من اية محاسبة عادلة بحق الجاني الذي في اغلب الأحيان هو من الذكور المقربين جدا، كما يتبين في الإحصاءات المتوفرة تباعا. و صرح العضو السابق للمفوضية العليا لحقوق الانسان الدكتور علي البياتي: ان هنالك ما لا يقل عن (150) فتاة او امرأة تقتل سنوياً بحجة جرائم "غسل العار" وهي جريمة منتشرة في جميع مناطق العراق وفي زيادة كارثية، وفيما أشار الى ان الارقام الظاهرية غير دقيقة لان "العدد أكثر من ذلك" وأشارت منظمة اليونسيف في تقرير لها انه، في العراق، هناك نحو (1.32) مليون شخص اي (75% من النساء واليافاعات) معرضون لخطر أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن (77%) من حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي مرتبطة بالعنف المنزلي، والذي زاد خلال جائحة كورونا. وحسب احصائية لمنظمة الصحة العالمية. نحو (736) مليون امرأة من نساء العالم، تتعرض للعنف الجسدي او الجنسي خلال حياتها.

لا يكاد يمر يوم دون أنباء عن جريمة من العنف الأسري في العراق. وغالباً ما يكون الضحايا من النساء والأطفال، وغالباً ما يكون الجناة أزواجاً أو آباء أو أخوة. بينما المدافعين عن حقوق الانسان والمنظمات النسوية وغيرها بمختلف مسمياتها، تطالب بشكل عاجل سن قانون يحد او يقضي على العنف الأسري. أما الأحزاب السياسية والدينية منها بشكل خاص، من خلال نوابهم في البرلمان العراقي، أصروا وبحجة أن القانون الجديد الخاص بمناهضة العنف الاسري سيؤدي إلى "تفكك الأسرة العراقية"، أصروا على منع المصادقة على مشروع قانون مناهضة العنف الاسري المقدم الى البرلمان من قبل الحركة النسوية وفي مقدمتها شبكة النساء العراقيات! هذا لان القانون يضمن حق وإمكانية تشريع لآليات التعامل قانونا وانسانيا مع حالات التعنيف الحاصلة كتوفير مأوى يحفظ للنساء حقهن في الحياة وكرامتهن الإنسانية، باننظار حل الازمات بالطرق القانونية. والاغرب هو ان بدلا من مسألة التنسّر على التفكيك الاسري الذي ينتج عن العنف الممارس في الاسرة، يعتقد الذكور بان الحل القانوني هي التي تفكك الاسرة!؟

وفي كانون الثاني 2021 في خطوة إيجابية تحسب لقضائنا الكرام، شكل القضاء في كل محافظة محكمة خاصة بجرائم العنف الأسري بغية تحديد هذه الجرائم والحد منها بعقوبات رادعة، لكن أرقام الضحايا لم تنزل ترتفع عن السابق.

• عنف قتل النساء في العراق لا تقل نسبته عن العنف الاقتصادي

وتشير الإحصائية للنصف الأول من العام 2022 الى أن "عدد دعاوى العنف الأسري بلغ (10143) دعوى توزعت ما بين (500) دعوى عنف ضد الأطفال و(7947) دعوى تعنيف نساء و (1696) دعوى خاصة بتعنيف كبار السن". وأكد أن "العنف الأسري لم يتوقف على عنف الأزواج ضد زوجاتهم بل العكس حيث

سجلت حالات عنف زوجات بحق أزواجهن بالإضافة الى عنف الآباء ضد أبنائهم وبالعكس وقد سجلت مديرية الأسرة والطفل (العنف الاسري) (768) دعوى عام 2019 و(735) دعوى عام 2020 و(1361) عام 2021 و(985) عام 2022 في ديالى، والإحصائيات بالحقيقة لا تقل عن الضعف المذكور او اكثر كما نوه على ذلك القاضي سيف حاتم، قاضي الأحوال الشخصية في محكمة استئناف ديالى قائلا: ان التقاليد الاجتماعية والمخاوف الأخرى قد تمنع بعض النساء من إقامة دعاوى قضائية ضد أزواجهن خوفا من ردود الأفعال الانتقامية أو التشدد. وطبقا لإحصائية أوردتها دائرة العلاقات العامة في مجلس القضاء الأعلى فإن "المحاكم سجلت خلال عام 2022 ما مجمله (21595) دعوى تعنيف ضد الأطفال والنساء وكبار السن، وسجلت دعاوى عنف الأطفال فيها (963) دعوى عنف أسري، بينما كان عدد دعاوى العنف التي تخص النساء (17438) دعوى جاءت الرصافة بمقدمتها مسجلة (3169) دعوى عنف ضد النساء ومن ثم تلتها رئاسة استئناف كربلاء ب(1726) دعوى ورئاسة استئناف بغداد الكرخ ب(1558) دعوى عنف ضد المرأة". ان جريمة قتل النساء تدوي في كل بلدان العالم حيث يبدو حسب إحصاءات الأمم المتحدة ان امرأة أو فتاة تُقتل كل (11) دقيقة"

ان واقع العنف كما أسستها الأمم المتحدة ب "الجائحة الصامتة" التي تجتاح الدول العربية والعالم على يد أحد أفراد أسرتها، وفق المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكأنما حياة الاناث أداة في ايادي اهلن يتصرفون بها كما يحلو لهم. وتفيد التقديرات أن معدلات انتشار عنف الشريك ضد المرأة خلال حياتها بلغت (20%) غرب المحيط الهادئ و (22%) في البلدان المرتفعة الدخل وأوروبا و (25%) في إقليم المنظمة للأمريكتين و (33%) في إقليم المنظمة لأفريقيا، و (31%) في إقليم المنظمة لشرق المتوسط، و (33%) في إقليم المنظمة لجنوب شرق آسيا. كما تصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها الشريك إلى (38%) من مجموع هذه الجرائم على مستوى العالم. وتقوم نسبة (6%) فقط من نساء العالم بالتبليغ عن تعرضهن للاعتداء الجنسي على يد شخص آخر غير الشريك، على الرغم من شحة في البيانات المتوفرة عن العنف الجنسي على يد غير الشريك.

بوضوح تام ارتفع العنف ضد المرأة والأسرة بشكل عام، مقارنة مع ما جاء في احصائية المحاكم سجلت خلال عام 2021 وهو العام الذي تفشت فيه جائحة كورونا بشكل كبير (1141) دعوى عنف أسري ضد الأطفال، وكان لمحكمة استئناف بغداد الكرخ النصيب الأكبر بـ (267) دعوى، بينما كان عدد دعاوى العنف التي تخص النساء (18602) دعوى، في حين بلغت دعاوى تعنيف كبار السن (2622) دعوى سجلت محكمة استئناف بابل (426) دعوى منها.

لم تطرأ اية تطورات ايجابية يمكن الاشارة اليها خلال عام 2022 مقارنة بالنسب الدومية للاعوام السابقة. بل بالعكس تفاقمت الأوضاع لنحصل على أكثر أعداد الضحايا من النساء والفتيات المقتولات والأطفال واكثرهم أبرياء لا بل قمة البراءة كما هو حال الطفلة زينب، بعمر عشرة سنوات، وهي نائمة بين ذراع والدتها، فجر والدها جمجمتها بضربها بعضا ثقيل صارخا "الانثى عار علي"! وكانت وسائل الإعلام المحلية والدولية والجهات المختصة بالدفاع عن حقوق المرأة قد تناولت موضوعها مصدومين من توحش والدها في مدينة الصدر ببغداد في منتصف شهر نيسان 2022 دون أي سبب يشير الى ارتكاب الطفلة اي خطأ في حياتها القصيرة، الا لانها بنت!

لا توجد شريحة من الشعب العراقي الا ويتم تعنيفها بسبب العنف الاقتصادي بشكل ام آخر وهنا امثلة منها: تم القبض على (211) متسولا ومتسولة في العاصمة بغداد. المصدر /مديرية النجدة في بيان تلقته قناة الرشيد يوم 25/ أيار/ 2022، ناهيك عن الموجودين داخل أماكن التوقيف او متواصلين في مختلف المناطق. وهذه الظاهرة بحاجة الى دراسة واقعية وإنسانية للوصول الى حلول تنهئها. مثلا أطفال العراق اليتامى والمزميين في الشوارع لأسباب اجتماعية وهي كثيرة للأسف الشديد جراء العنف الاسري المستشري، والامهات بلا مأوى بعد التعنيف والطلاق والأوضاع الأخرى، وبدون مورد تزج نفسها في خانة التسول بكل بساطة..

● العنف الاقتصادي ضد نساء

شكلت النساء (23%) من القوة العاملة في العراق قبل الحظر الدولي على العراق الذي بدأ عام 1990 واستمر (13) عاما. وانخفضت تلك النسبة إلى (15%) بعد الحظر، بحسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2020. ويبدو ان هذا النوع من العنف هو الأكثر أهمية لأنه غالبًا ما يكون بداية أنواع أخرى من العنف. ويصدق هذا بشكل خاص لأن النظرة الشعبية التي تعززت تدريجياً من قبل المد الديني منذ بداية التسعينيات، ترى أن مسؤولية الزوج هي إعالة زوجته!

والسبب الأساسي في أغلب جرائم قتل النساء هو العنف الاقتصادي الذي يفتك بحياة النساء لقلة الاستقلال الاقتصادي للنساء بالإضافة الى التمييز الممارس ضد النساء كونهن تتفرغن بضع أشهر لأسباب الانجاب. ونشير هنا، والى يومنا هذا، الى بعض دول العالم، منها المتقدمة لا تزال لا تقبل المساواة في الاجر بين الرجال

والنساء، فقط لأن "النساء تتمتعن بإجازة الامومة" وهذا يسري على جميع النساء حتى اللاتي لسن أمهات وفي هذا انتهاك صارخ لحقوق المرأة بشكل لا يغتفر لأنها سياسة التمييز السلبي التي لها علاقة بالتمفرقة لأجل الفارق الجنسي.. وبالرغم من تقدم إيجابي حدث الا وهو في بعض الدول الاوربية مثل فرنسا وبلجيكا الخ، تم تشريع حق الإباء في إجازة الابوة أي بعد نهاية إجازة الامومة وعودة الام الى عملها، يأتي دور الاب ليصبح مجازا بغرض الاعتناء الاسري بالمولود الجديد! لكن لا يمس راتبه كما يحدث في سياسة التمييز السلبي المذكورة ضد النساء.

- اما في العراق وخلافا للعالم أجمع، والفضل يعود الى إصرار أول امرأة شغلت حقيبة وزارة البلديات، الرائدة النسوية، السيدة نزيهة الدليمي التي اثرت إيجابا خلال تشريع قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959، وحيث قبلت الدليمي مشاركتها في الحكومة بشرط ان تشرع مسألة المساواة في الاجر قانونا، بين الرجال والنساء، وهذا ما تحقق منذ ذلك الوقت لان رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم تفهم منها واقتنع بأن المساواة هي في الكرامة الإنسانية وحقوق الانسان وليست في الاختلافات الخارجية بدنية او غيرها..

- أما ما نلاحظه اليوم من تزايد في العنف المنظم على شكل تهمة والنظرة الدونية والاعتداء على طفولة الاناث بالاتجار بهن وكأتهن شيء يملكه الاهل ويتمكنون من قتلهن او التخلص منهن بالتزويج المبكر متى ما أرادوا او احتاجوا أموالا؟! بينما جميع اشكال العنف الممارس ضد النساء ما هي الا مؤشر خطير يدل على التراجع نحو التوحش واختيار التخلف وتعدد الجريمة بدلا من التقدم والتنمية الحتمية للفدرات في عصر تعطي فيه التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي فرصا واسعة وصعبة الضبط. كما ان هذا التقدم التكنولوجي يمكن ان يساهم في تقصير مسافات الظلم والجرائم والكشف عنها لسرعة فضحها أيا كان مصدرها او مبررها. وخاصة انها قضت على فارق العضلات الذي خلفه يتستر الرجال لتبرير شرعته التمييز ضد النساء. فالغاء بعض المواد والقوانين البالية مثلا وليس حصرا، مادة ٤١ : ١ الخاصة بتأديب الزوج لزوجته الواردة في قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وتعديل أخرى من التي أصبحت مواد خلافية يكون حافظا لوضع العراق على طريق التنمية المستدامة للحد من العنف بأشكاله والاستفادة من الطاقة الكامنة في العنصر النسوي في عمليات بناء السلم المجتمعي والمشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي والاقتصادي وقيادة البلد الذي هو بأمس الحاجة الى كل طاقاته للنهوض بواقعه المستغل من قبل دول الجوار وغيرهم. ان الشبيبة العراقية لا يمكن ان يقبل بتراجع مهد الحضارات بسبب قوانين غير لائقة بهم للوقوع في عبث أنماط رجعية بعيدة عن أي احترام لكرامة وقديسية حياة الانسان، وحقه في الحياة والحريات، ذكر كان أم أنثى. وعلى عاتق التربية والتعليم وعلى النساء أكثر، يقع مهام التغيير الجذري للفكر والعقليات النمطية المبسطة لجرائم التعنيف والقتل. كفى هدر عقول العراقيين! لان في ظل هذا العنف المستشري، يمكن القول أن العراقيين اصابهم التصحر الإنساني نتيجة التشدد المعبر عنه في سلوك ممارسي التعنيف والعدد الأكبر للضحايا هو دائما من الاناث. هذا بالإضافة الى التصحر البيئي والاقتصادي الذي وضع بإزره الأكبر على ظهر النساء وبشكل خاص المرأة الريفية التي حتى في العلاج الطبي لا يحق لها ابداء شعورها الا وهي تقترب من التدهور الصحي الكلي حيث لا تعي شيئا من أوضاعها وكل ذلك "باسم الشرف، أي الاولوية لدى الذكور تعطي لحماية ما يعتقدونه كبريائهم، وان كلف ذلك حياة كل نساء وأطفال العالم! وحيث يتم تجنب عرض المريضة للطبيب، دون أي اعتبار بان الامر يتعلق بانتهاك صارخ للحق في الصحة والعلاج، ناتج عن عرف سلبي مقتن وان كان جانبا ومرفوضا بكل اشكاله.

- من خلال رصد منظمة حمورابي للوضع الاقتصادي جنوبي العراق وحضور بعض معارض الصور التي تشهد تصحر الاهوار الفضيح، وهذا أدى الى أن يفقد الالاف من الجواميس والمواشي وموارد اقتصادية أخرى من التي كان اهل الاهوار يعتاشون عليها، أصبحت الآن شعب صحراوية. لذا تنادي أصوات المعنيين من سكان تلك المناطق وتطلب الحلول من السلطات الرسمية لاسعاف المواطنين في الازمة الاقتصادية التي تقع باضرار عنيفة على الملايين الأشخاص فيما يخص الجانب الاقتصادي الذي يمس حقهم في المعيشة الكريمة والسكن اللائق وجميع الجوانب الحياة والخدمات المتعلقة بها والعبء الأكبر لنتائج هذه الحالات البيئية السيئة يقع علي النساء هناك. كذلك في بغداد وباقي المحافظات، تعاني الملايين العوائل العراقية، بما فيه في اقليم كردستان العراق، من سوء الكهرباء وغلاء الامبيرات المزودة لهم من جهة والقطع الكثير من جهة أخرى. ورصدت حمورابي ان المواطن في إقليم كردستان العراق لا تصل الخدمة المقدمة له الى نصف استحقاقه وبشكل خاص في قضاء عنكاوة حيث ليست فقط الامبيرات الكهربائية أغلي من أربيل بل أيضا المواد الغذائية وغيرها من المستلزمات الحياتية يفوق سعرها الضعف! لا بل يضرب في ثلاثة مثلا: كيلو طماطة سعره في عنكاوا ثلاث اضعاف (1500) دينار في عنكاوا مقابل (500) دينار عراقي في اربيل! هناك حسب شهادات حية رصدها حمورابي، يعيش الأهالي في إحساس بوجود ممارسات تدل على التمييز في ظل وضع اقتصادي صعب على اغلب العوائل. ويتسال المواطن في عنكاوا اذا ما هناك تحميلهم ضريبة خاصة بتجمعهم من حيث لا يدرون. ام

ان ما خفي كان أعظم في قلوب المتطرفين أمثال احد المسؤولين في الدائرة الانتخابية هناك لدى أجابته على سؤال احد المراقبين الدوليين من الذين سألوا مدير الدائرة الانتخابية عن عدم وجود أسماء مرشحين مسيحيين فأنزيرين في الدائرة المخصصة لانتخابات اهل بحركة، الجواب كان وبكل وضوح: "ولماذا يكون لهم مرشحين وفانزيرين ونحن نحميهم؟ لا يحتاجون لاي ممثل بما اننا نحميهم". حزت بنفس مواطنة مسيحية وهي تسمع صاحب السؤال الذي كان مراقبا دوليا وكورديا وهي مسيحية من نازحي الموصل وقالت انهم لا يزالوا يعتقدوا بالحماية الذمية لاذلانا؟! وايضا رصدت حمورابي في المكاتب الرسمية بالإضافة الى الكثير من العقبات لانجاز معاملة ما، إذ يبدو ان في كل نافذة في نفس الدائرة، هناك صندوق يفرض مبالغ لا يتصورها العقل تفوق ما يمكن ان يعتبر رسوما او شيء من هذا القبيل. يشعر المواطن بانهيأ أينما حل سواء كان من بدل الايجارات الفائقة والغلاء أو السوق أو التعاملات الرسمية كلها مفكر فيها نسبة الى أصحاب الرواتب والدخل الاكثرم متوسط. هذا ناهيك عن أوضاع القرى والارياف التي تفتقر الى ابسط حقوقها منها ضعف البنية التحتية وانعدام فرص العمل وعدم تشجيع الزراعة بقتل الإنتاج المحلي مقابل اغراق الأسواق والمحال بإنتاج مستوردة رغما عن أنف المواطن ونتاجه الذي منذ 2003 لم يرى مكانته في الأسواق المحلية بل يبقى في البساتين او يتخلص منه بأسعار زهيدة لا تصل الى ثمن النقل من الحقل الى السوق. وبالفعل يشعر المرء بالمرارة في الأسواق من غياب أي انتاج عراقي على المستوى الزراعي كما الصناعي لا بل من الموت الكامل للجانب السياحي الذي لا يتحرك لانعدام المرافق السياحية والمبادرات التطويرية لهذا القطاع وتأمين حياة السواح واشهار البيات تحقيق الامن بتطوير "قطاع السياحة". لذا تحت منظمة حمورابي السلطات العراقية المسؤولة في إقليم كردستان العراق وباقي مناطق العراق بان يضطلعوا بمسؤولياتهم وأن تكون لهم زيارات ميدانية ليتقصوا حقيقة التراجع الذي يكلف حياة العراقيين وبشكل حاد جدا، يعكس بظلاله سلبا على حياة النساء لتراجع فرص العمل امامهن وسيطرة النمط العشائري المنتقص من قيمة النساء الخ. ففي بغداد تتضاعف ويلات النساء عندما تهطل زخات مطر على العاصمة حيث وبالإضافة الى تواصل سوء الخدمات البلدية وخاصة اكوام النفايات والشوارع المحفورة منذ أشهر وسنوات بهدف "التعبيد الجديد"، وتبقى اكوام الاتربة والطبانات تعود بالمناطق الى حال أسوأ من الريف المتصحّر الذي لم يعرف الشوارع المعبدة.

هنا حفريات بهدف إعادة التبليط، أدت الى تريف العاصمة في الغدير وغيرعا من المناطق



يطوف الدور في منطقة الغدير بماء وسخ الى في المطبخ والغرف بسبب انسداد المجاري الرئيسية للصرف الصحي جراء الامطار والتي تعود بالمياه الثقيلة إلى الدور حيث في كل مرة هناك امطار تفيض مجاري المياه الثقيلة داخل البيوت ما يحدث كل سنة لأهالي الغدير وبغداد الجديدة لا بل حتى في بعض مناطق القادسية الخ ولم يحرك مدير البلدية في الغدير ولا امانة بغداد ساكنا! وهنا السؤال: ترى، من يستفيد من هذه اللعنات ضد العراقيين؟ ولماذا تبقى السلطات دون أي إجراءات لتطوير الحكومات المحلية وتدريبهم على الحوكمة الرشيدة؟ ومتى سوف يفهم الموظف العراقي بانه خادم يخدم مجتمعه وليس متسلط لاجل السلطة بحد ذاتها وتعقيد حياة المواطنين بدلا من تطويرها وتسهيلها؟ إلى متى يفرح أعداء الشعب العراقي وتشهد لهم السلطات العراقية بانعدام القدرة على تحمل المسؤوليات وخاصة في تقديم الخدمات؟ أوامر من ينتظر من استلم المناصب الإدارية والتشريعية لتعذيب العراقيين كل هذه السنوات؟ مسألة هدر حقوق العراقيين تبدو مبرمجة ام ماذا؟ تستنكر حمورابي وبشدة هذه الانتهاكات غير الإنسانية وتطالب بحاسبة المسؤولين المهملين لواجباتهم، وتعويض الضحايا المتأثرين بالانتهاكات الجلية لايسط حقوق المواطنين الخدمية حتى في عقر دارهم!

هنا في الصورة امرأة حائرة بحذاء مطاطي فلاحى (جزمة) في قلب بغداد لا تعلم تجنباً لبلاوي الكهرباء كيف تشغل الطاقة الكهربائية وهي مغمورة الساقين في الماء على ارض مطبخها! صور من فيضانات المياه الثقيلة داخل الدور وميدانيا كامرة حمورابي راقبت هذه الماسات سنويا احيث ارتفاع منسوب الماء داخل الغرف دمرت الاثاث بالإضافة الى الروائح الكريهة التي تجبر اهل الدار الى هجرته لان السير داخل البيت يكون بالجزمات من كثرة المياة الوسخة! هل المسؤولين في البلدية يقبلون بهذا الوضع لعوائلهم؟



تؤكد حمورابي لحقوق الانسان بأن الإصرار على عدم تحسين الخدمات و تطوير القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، هو انتهاك صارخ ومزدوج لا بل مركب يشهد على انعدام الإحساس بالمسؤولية بين غيرها من الأسباب، تجاه المجموعات التي تعتمد فقط على هذه القطاعات ويمثلون أكثرية الشعب العراقي. اما اللامبالاة التي تعني الإهمال المتعمد من قبل المسؤولين المحليين وغيرهم، سواءا كان بعدم تخصيص ميزانيات كافية او بسوء صرفها او لأي سبب مفروض آخر كلها أسباب يجب أن يحاسب عليها القانون. ما من شخص يتجاهل الواقع المزيء لاوزاع اهل الجنوب الذين ليس فقط لهم آبار نفطية فحسب بل يسيرون فوق منابع النفط التي تمثل بحارا تحت اقدمهم ولا تبذل ارجل أهل البصرة والعمارة والجنوب بشكل عام، بل يتم سلب حقوقهم في حصتهم منها، والتي من المعقول ان تكون حصة ذي خاصيتين: الخاصة الأولى: حصة كاي مواطن لهم الحق كمواطنين، بالإضافة الى الخاصة الثانية: وهي حصة أصحاب الأرض المتمثلة في تمييز إيجابي يجب ان يخص أهالي الجنوب بها لاسعافهم بنسبة إضافية لدعم مستواهم المعيشي ووضعهم البيئي الذي يعاني من اهمال مابين لمختلف الإدارات فيما يخص نظافة المياه الصالحة للشرب من جانب ونظافة الشوارع وتطوير العمل البلدي الذي يبدو بغير مستوى المدن والقرى الأهلة بالبشر من جانب آخر . بالإضافة الى الافتقار الى حملة اعمار كبيرة في تلك المناطق التي داخل المدن كما على طول الطرق الاستراتيجية الجاذبة للسياحة، هناك حاجة كبيرة وعاجلة الى مرافق حياتية وخدمية توفر راحة البال والاحساس بالعيش الكريم وهوية وطن متحضر يفتخر به العراقي. بالنتيجة ان هذه الخدمات سوف توفر للمواطنين هناك فرص العمل للقضاء على البطالة الفتاكة. كل هذه المطالب هي من ابسط الحقوق الأساسية التي لا يحق التصرف بها على الاطلاق.

كما راقبت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الخطر القائم والخسارة الكارثية لمشكلة اتلاف الغاز الطبيعي في اجزاء المناطق النفطية في الجنوب كما في كركوك وغيرها. ان حمورابي تطالب بحفظ وتصنيع تلك الشعل النفطية المهدورة التي هي منتج الغاز الصالح للاستخدام من جانب، وبالنتيجة يكون تجنب وتقليل من الامراض المستشرية التي تسببها الغازات والمواد الكيميائية الناتجة عن استخراج النفط من الجانب الآخر حيث التلوث البيئي يسبب امراض طويلة المدى منها السرطانات وتودي بحياة الالاف المواطنين وخاصة من اهل البصرة وباقي المناطق الجنوبية بسبب انتشار آبار استخراج النفط. لذا تحت حمورابي السلطات المعنية الكف عن جعل النعمة نقمة بوجه محقبيها.

• الواقع الاقتصادي والتدهور المتواصل في عدم القيام بحملات إعادة الاعمار والتطوير المطلوب منذ ٢٠ عاماً

يكشف الواقع الاقتصادي في العراق أن نسبة البطالة في صفوف النساء هي الأعلى في إطار النسبة العامة للبطالة بفعل ضغوط اقتصادية تعطي أرجحية لدى الحكومة في توظيف الشباب أولاً، ثم إن تراجع حركة القطاع الخاص لعب دوراً كبيراً في تكريس ظاهرة بطالة المرأة مقابل ملاحظة جديرة بالاهتمام. وإن العديد من الفتيات يتحسن من العمل في القطاع الخاص لأسباب أخلاقية بالدرجة الأولى خوفاً من التحرشات الجنسية أو الاعتداء الجنسي المباشر أو لصعوبة الوصول الى مواقع العمل اذا كانت بعيدة عن مناطق سكنهم فضلاً على قلته عن استمرار التمييز السلبي على اساس الجندر في التوظيف الحكومي.

كشفت منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن انتهاكات جديدة تعرضت لها المرأة الريفية خلال عام 2022 بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب العراق ، فقد اشار في مداخلة له خلال مشاركته في مؤتمر نظمته الجامعة الاميركية لكوردستان العراق في دهوك الى ان ظاهرة الجفاف والتصحر دفعت الالاف من العوائل في مناطق الاوار الى الهجرة، مما افقد النساء تلك العوائل فرص العمل حيث يعدن مساهمات حقيقيات في العمل هناك ويشمل الصيد، والزراعة ، وتربية الحيوانات والدواجن، الامر الذي فقد الالاف من النساء فرص الخروج والعمل ودفعن الى اليقاء في مخيمات اللجوء الجديدة التي اقيمت بسبب الجفاف وتدفق الالاف الى ضواحي المدن لتكوين احزمة فقر جديدة ، المشهد جرى في العمارة، والناصرية، والكوت، والبصرة، وبغداد ، وديالى، ودهوك ، واربيل.

مازال الواقع الطبي لمعالجة الامراض النسائية في حالة تذبذب إن لم يكن في ضعف تام وقد اشار الراصد المتخصص في منظمة حمورابي لحقوق الانسان، كيف أن النساء اللواتي تهددن الامراض النسائية ينتظرن امام عيادات الطبية بعد ان يكون المرض قد استزمن في اجسادهن نتيجة الحياء الذي يمنعهن من الافصاح عنه في المراحل الأولى، ومازالت المرأة العراقية في الاحياء المحافظة تقول (مريضة)، دون ان تفصح عن نوع المرض الذي يتعلق بجهازها التناسلي والالتهابات التي تصيب الجهاز البولي عموماً والاصابات التي تتعرض لها الصحة الانجابية.

-الخطط الطويلة لا تسعف وضع النساء لانها لا تنفذ، الناجيات من بطش داعش تلقي اهتماما خاصا راقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان، قائلة وبالرغم من الخطط التي وضعتها السلطات العراقية للالتزام بتنفيذ قرارمجلس الامن (1325) الذي الزمت السلطات العراقية نفسها بتنفيذها كأول دولة في الشرق الأوسط تلزم نفسها بهذا القياس، لكن للأسف الشديد لم يتقدم وضع المرأة في العراق الا في المزيد من التهميش والاستبعاد عن أي مبادرات المشاركة المنصفة والحقيقية في صنع السلام والامن كما وفي القرار السياسي. وعن مديرة عام دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، السيدة يسرى كريم محسن: "العراق أطلق الخطة الوطنية الأولى استجابة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1325) للأعوام 2014-2018، لكن تلك الخطة لم يتم تطبيقها للأسف، لما تعرض له العراق وقتها بسبب داعش، ونفذت بدلاً عن تلك الخطة خطة طوارئ استهدفت النساء الناجيات من التنظيم الإرهابي في (2019) . وبهذا الصدد تم توقيع اتفاق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة الهجرة الدولية IOM في شهر تشرين الثاني 2022 لدعم تنفيذ "قانون الناجيات الايزيديات لسنة 2021 " للتأهيل النفسي وتقديم الدعم المادي للناجيات من بطش داعش من الايزيديات والمسيحيات والتركمانيان والشبكيات الخ بينما الى هذه اللحظة لم تستجيب الدائرة الى طلبات اي ناجية مسيحية.

وتابعت أن "الخطة الثانية ستمتد من 2021 الى 2024، والخطة تتضمن ثلاث ركائز، وكل ركيزة تتضمن أنشطة، فالركيزة الأولى مثلاً تخص المشاركة، وهي تتعلق بمشاركة المرأة في صنع السلام وديمومته وخاصة في مفاوضات السلام، وأيضاً هنالك تدريب وتأهيل نساء يعملن في القطاع الحكومي أو المجتمع المدني".

لقد بذلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان جهودا كبيرة في تقديم الدعم المعنوي والمادي للناجيات المسيحيات والايزيديات لدى عودتهن من السبي الداعشي ابتداءً بتوثيق قصصهم ونشر عدد منها، وتتواصل في تقديم ما يتوفر لديها.. كذلك قامت حمورابي بالمشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي قامت بها الأمم المتحدة بهذا الخصوص سواء من خلال الزوم او لوكالة الأنباء العراقية (واع)، مباشرة مع اللجنة الدولية الخاصة بالتحقق عن جرائم داعش UNITAD وبعثة الأمم المتحدة لدى العراق UNAMI ولا زالت المنظمة تنظم مختلف الملفات الخاصة بالناجيات المسيحيات او على المستوى الإعلامي حيث خلال سنوات مضت تنشر حمورابي في تقاريرها السنوية قوائم الأسماء وما يخص بالناجيات دون استثناء. كما وتدعم الناجيات بتزويدهن بكتب تايب حسب حاجتهن.

تلاحظ منظمة حمورابي لحقوق الانسان في تشخيصاتها قائلة: يبدو أن كل هذه المبادرات لم يتحقق منها حتى ما يمكن اعتباره مستوا رمزياً، بل ارتفعت نسب استئثار المزيد من العنف وعزل المرأة العراقية عن المساهمة في القرارات السياسية والإدارية التي يمكن بمشاركتها يتم تحصين البلد. وخير دليل لهذه الفجوة بين النساء والرجال في المناصب الإدارية العليا في الوزارات العراقية كبيرة جداً، فحتى فكرة ترؤس أكاديمية لإحدى الجامعات، تواجه الكثير من المشككين والمعترضين في السر والعلن، فيما تكشف بيانات حكومية أن نسبة تمثيل النساء في موقع مدير عام بوزارة التعليم العالي العراقية هي صفر% !

أن هذا العزل لرأي المرأة في تقرير مصير التوجهات التعليمية والسياسية والاقتصادية للعراق مازال قائماً وهو تراجعاً واضحاً لحقوق المرأة العراقية وتصاعد القتل وتعنيف النساء هو دليل قاطع على هذا التراجع غير المقبول. تم اعتبار وجود النساء في التعليم العالي كندريسيات وباحثات منذ بداياته أمراً حتمياً ومهماً. مع ذلك بقيت المرأة غائبة عملياً عن المناصب القيادية في الجامعات العراقية. إن غياب القيادات النسائية في الجامعات العراقية هو نتيجة للقيم والممارسات الذكورية في المجتمع الأوسع والتي تنتشر فيها الجامعات العراقية. لذا تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان رؤساء الجامعات كافة الحكومية والاهلية بان يكونوا المزيد من الاحترام لقدرات النساء بفسح المجال الذي تستحقه الكثيرات من الأكاديميات صاحبات الخبرة والابداع والاختراع ان تبؤن مناصب إدارية عليا بدون تمييز لانهن اناث. ونطلب من الوسط الجامعي بان يجتهد لصالح النساء لإزالة وتصحيح السمعة السلبية التي لا يستحقها العراق بين اقارنه في الأمم المتحدة بسبب التقاليد الابوية القبلية كما ورد في تقرير الامم المتحدة (الاسيكوا)- "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق": إن التقاليد الابوية النابعة من ثقافة قبلية تميز ضد المرأة وترفض قيادتها. وهذا التمييز منسوخ ومدمج في النظام السياسي. وبالتالي، تدار الحياة السياسية وفقاً لمعايير وقيم ذكورية. وكثيراً ما تختار الاحزاب السياسية المرشحين للانتخابات بناء على انتماءاتهم القبلية، وهو نظام متحيز للرجال. بينما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1325) حول المرأة والسلام والأمن، الذي أعتمد في 31 تشرين الأول 2000، قد حث كلا من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج.

تؤكد منظمة (الاسيكوا) إحدى منظمات الأمم المتحدة - "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق": إن التقاليد الابوية النابعة من ثقافة قبلية تميز ضد المرأة وترفض قيادتها. وهذا التمييز منسوخ ومدمج في النظام السياسي. وبالتالي، تدار الحياة السياسية وفقاً لمعايير وقيم ذكورية. وكثيراً ما تختار الاحزاب السياسية المرشحين للانتخابات بناء على انتماءاتهم القبلية، وهو نظام متحيز للرجال. بينما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن، الذي أعتمد في 31 تشرين الأول 2000، قد حث كلا من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج

تلاحظ منظمة حمورابي كون الصروح العلمية العراقية ومنذ اول سنوات انشاءها، لم تخلو من العنصر النسوي، بالرغم من قلة اعدادهن للأسباب المذكورة أعلاه، لذلك تطالب حمورابي وتحت وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم ورؤساء جميع الجامعات والمعاهد والمناصب الخاصة فيها، ودون أي شك ننتظر دعم دولة رئيس الوزراء وباقي أعضاء كابينته الوزارية، ان يعيدوا النظر في الوضع السلبي ويعتبروا اشغال النساء في مختلف الاختصاصات والعلوم دون أي تمييز جزء إيجابي ونقلة نوعية في دفع عجلة التنمية المستدامة وترسيخ السلم المجتمعي والاقتصادي كحقوق أساسية حمايتها الرجال والنساء نوعاً وكماً. وتؤكد حمورابي بالحاح مطالبتها لتحقيق المساواة في الوسط التعليمي ، لأنها تؤمن بان الجامعات هي افضل المؤسسات التي فيها ومنها يجب ان تنطلق عقلية التفاهم والانفتاح واستخدام العقل وبناء الفكر وتطويره المتواصل نحو تمدن حضاري ليس وليد اليوم بل ارث نهريني بدأ على ارض الرافدين قبل اكثر من (7) آلاف سنة، وعليه ان يتواصل في النمو والاشعاع في بناء حضارة معاصرة يواكب من خلالها كل عراقي وعراقية عجلة التغيير

بأنه حتى الأمهات، ممن تمسكن الصمت تجنباً لمحاسبة الذكور، أو بكل بساطة خوفاً من العقاب ذاته، تتحملن مسؤولية ما يحدث.

● الأنتحار باب للإفلات عن العدالة

استمرت ظاهرة الأنتحار في عموم البلاد لإستمرار أسبابها وغياب سبل علاجها. بالإضافة إلى جرائم القتل المعلن، هناك حالات أنتحار النساء. ولا بد من الفصح لهذه الجريمة التي أكثرها تبدو جرائم قتل مقنعة مسجلة كحالات أنتحار حتى يتمكن الجاني من ألتهرب من المساءلة. هكذا يستمر العنف الأسري والمجتمعي في العراق دون رادع قانوني وغياب كامل للحماية الجادة للضحايا.

. سجلت تقارير الشرطة المجتمعية أكثر من (700) حالة الإنتحار في عام 2021 ، نصفها بين النساء. مرة أخرى، من المحتمل أن تكون العديد من حالات الأنتحار هذه جرائم قتل عنف منزلي مسجلة على أنها أنتحار للإفلات عن المعاقبة، في حين ان نائب الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمانة محمد صرحت "بان الرجال والنساء الغاضبين النظر عن جريمة قتل النساء يجب ان يعلمون بأنهم شركاء في الجريمة" أي يجب محاسبة عادلة لمنفذ ولمن علم وسكت عنها من المحيطين بالجريمة. من هنا نتساءل أين العراق من هذا بينما ظاهرة الأنتحار لوحدها سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في عموم العراق لظاهرة أفة الأنتحار الى أكثر من (300) حالة تشمل نساء وفتيات في كردستان العراق ، لكن معدلات الأنتحار في اعتقادنا اكبر عدد من ذلك اذ تلجأ بعض العوائل الى لملمة الموضوع واخراج تقارير الموت الطبيعي حفاظاً على سمعة العائلة كما يعتقد مرتكبي هذه الجرائم المركبة لا بل ابعادا للجاني من المحاسبة، لان اغلب الأحيان يكون الجاني من الذكور الذي يعتبر نفسه لا بل اكثر الأهالي يعتبرونه، لانه ذكر، يستحق الحياة الأمانة بعيدا عن العقوبات وبجميع الأحوال ! وفي السياق، تلخص نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، إن الرجال والفتيان الذين "يغضون الطرف" عن العنف الممارس ضد المرأة، يجب أن يقبلوا بأنهم "شركاء في العنف". وانا اضيف حتى الأمهات، ممن تمسكن الصمت تجنباً لمحاسبة الذكور أو بكل بساطة خوفاً من العقاب ذاته

تحت منظمة حمورابي لحقوق الانسان السلطات الرسمية في جميع مناطق العراق، وبشكل خاص وزارة الداخلية بما فيه إقليم كردستان علي الوقوف عند كوارث العنف الممارس ضد الأناث للنظر جدياً في حيثيات هذه الفضائح ومحاسبة القائمين على ممارسة الجرائم القتل للحد من عمليات الإفلات عن العقاب. والمثير للجدل اكثر الأوضاع تروى بان الرجل هو احد منتسبي القوات الأمنية! وهنا نذكر عدد مما وصلنا من أوضاع غير اللإنسانية لظاهرة الأنتحار التي نعتبرها مقلعة:

بالإضافة الى قديم عدد من الايزيديات الى الأنتحار في مجتمعات النزوح في إقليم كردستان العراق (راجع موضوع الأقليات: حرائق في مخيمات النازحين، موضوع الأنتحار) انتشرت ظاهرة الأنتحار بشكل خطير ونذكر بعض الأوضاع التي رصدتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن بعض المصادر الأمنية ومختلف وسائل الاعلام.

1- اقدمت " فتاة تبلغ من العمر (30) عاما يوم 25 شباط /2022 على الأنتحار رمياً بالرصاص داخل منزلها شرقي مدينة الناصرية مركز المحافظة " . و" ذويها طلبوا الشكوى ضد زوجها المنتسب في القوات الامنية، كونه دائم المشاكل معها، فيما عثرت القوات الامنية على ظرفي إطلاق نار قرب جثة المجني عليها، حيث تحوم الشكوك حول أن الحادث جنائي وليس انتحاراً". عن مصدر أمني بمحافظة ذي قار.

2 -انتحرت شابة عشرينية بتناول "الزرنيخ السامة" داخل منزلها، شرقي بغداد-يوم الخميس 17 آذار 2022 وذلك في منطقة حسينية المعامل، شرقي بغداد، وأدى الى وفاتها على الفور". ويبدو ان "سبب الأنتحار لا يزال مجهولاً، وتم نقل جثة الشابة الى الطب العدلي فيما تم فتح تحقيق بالحادث لمعرفة ملابساتها.

3-انتحرت فتاة ألفت نفسها من على جسر الجمهورية في وسط العاصمة بغداد، تلتها ثلاث حالات أنتحار أخرى في أسبوع واحد فقط في بغداد وأربيل. ازدادت حالات الأنتحار بين النساء في السنوات الأخيرة لدرجة أنها أصبحت ظاهرة تغطيها الكثير من التقارير الصحفية.

4- انتحرت فتاة من بغداد في الأسبوع الأول من أيار 2022 وقبلها كتبت هذه الكلمات: أصبحت وصمة عار عليك، لذلك سوف أتخلص من حياتي". وتركتها لعائلتها قبل أن تنتحر: " آخر النساء والفتيات العراقيات اللواتي اخترن الموت على الحياة في العراق. ويبدو ان قبل ذلك بيومين كانت امرأتين اخريبتين قد انتحرتا..

5- انتحرت امرأة كبيرة بالسن في نهر دجلة وسط العاصمة بغداد وتم انتشال جثتها بقرب من الجسر المعلق يوم السبت 13 آب 2022 النجدة النهرية".

6-انتحرت الراقصة و"التيك توكر" العراقية، مروة القيسي، الإثنين 5 أيلول 2022، من أعلى مبنى في القرية اللبنانية في أربيل. مصدر محلي في إقليم كردستان

- 7- انتحرت شابة طالبة كلية، في منطقة الشعب، شرقي العاصمة بغداد، يوم الاثنين وعن IQ NEWS 5
أيلول 2022 والشابة من مواليد 1996، انتحرت بأسلوب شقن نفسها بواسطة شال تم ربطه بمروحة سقف
المنزل، مبينا أنه حسب المعلومات الأولية فإن الشابة تعاني من حالة نفسية.
- 8-انتحار فتاة شقنا داخل منزلها في قضاء بلدروز شرقي المحافظة (30 كم شرق بعقوبة) يوم الأحد 10 كانون
الأول /2022. ويبدو إن الضحية طالبة من تولد 2003 واسباب انتحارها مازالت غامضة.

• ناجيات من الانتحار

ان المبادرات الأمنية الإيجابية تعتبر تقدما مهنيا يحسب للمهتمين في الأجهزة الأمنية وتوابعها كالشرطة
والشرطة المجتمعية الذين حققوا منع تحقيق بعض حالات الانتحار نذكر منها:

- 1- حالة محاولة أنتحار تم منعها من قبل الشرطة المجتمعية وذلك بتاريخ شباط 2022 التي تمكنت من احباط
محاولة انتحار لفتاة هاربة من ذويها بسبب اجبارها على الزواج برجل مسن وأيضا تم إيقاف اربع حالات
عنف اسري ضد فتيات وأطفال في 5 محافظات.
 - 2-محاولة انتحار شابة (ر. ج) البالغة من العمر (23) عاما، على وشك رمي نفسها من سطح " مول نزار
ستي في كركوك يوم 5 نيسان/2022 و تمكن قائد شرطة محافظة كركوك العميد كاوه غريب من اقناع
عائلتين بقبول تزويج الفتاة التي حاولت الانتحار، بالشاب الذي تريده. المصدر/ اذاعة بلد
 - 3-محاولة انتحار لامرأة بعمر (58) عاما في الموصل بعد ان اقدمت على القفز في نهر دجلة من فوق الجسر
التقديم يوم السبت، آيار 2022، بينما انقذتها الشرطة النهرية. وقال المصدر الأمني لوكالة ايثر نيوز، الذي
طلب عدم ذكر اسمه ان "المفرزة أخرجتها من النهر وسلمتها الى مركز الشرطة"
 - 4- محاولتنا انتحار لامرأتين واحدة من فوق جسر المعلق والثانية حاولت رمي نفسها من فوق جسر 14
رمضان، 25 آيار/2022، تم انقاذهما ونقلهما الى أحد المراكز للإجراءات الأصولية.
 - 5- محاولة انتحار لامرأة ترمي نفسها من أعلى جسر تكريت في محافظة صلاح الدين يوم الأحد
10 تموز 2022، قام مصدر أمني في محافظة نينوى بإنقاذها المصدر لـ السومرية نيوز
 - 6-محاولة انتحار لفتاة بغدادية ذي العمر (12) سنة من على جسر 14 رمضان، يوم السبت أيلول/2022،
وذلك بسبب مشاكل عائلية. وقامت الأجهزة الأمنية بإنقاذها "وقدمت شرطة النجدة الدعم النفسي لها، وعملت
على تسليمها اصولياً الى مركز الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة".
 - 7- محاولة تحريض للانتحار على يد زوجها يوم 7 تشرين الأول 2022، لزينب ذات الثمان والعشرين عاماً،
انتهى بها المطاف في قسم الحروق بإحدى مستشفيات بغداد، بعد خلافات زوجية دامت لأكثر من أحد عشر
عاماً، تعنيف وطعنات بالسكين وأخرها حرق من الدرجة الثالثة بنسبة خمسة وسبعين بالمائة، كما يقول ذووها.
زينب سلام الضحية التي تغطي جسدها الحروق، أشارت الى صور تعرضت فيها للعنف على يد زوجها،
وقالت "يعنفني ويشتمني، واحياناً يقول لي اجلي لي خراطوم الماء (الصوندة)، وعندما اجلبها يضربني بها امام
بناته".
- ذوو زينب يتحدثون عن معاناتها طيلة السنوات الماضية. اما والدة زينب، أكدت ان صهرها كان يعنف ابنتها
وذلك دفع زينب الى التفكير في الانتحار عن (رووداو ديجيتال).

لقد بررت الأحزاب وممثليها في البرلمان مواقفهم السلبية من خلال مواد قانونية تسمح بالمخالفات والانتهاكات
الصارخة، في حين انها مواد خلافية وقديمة تفسر الدساتير القديمة للنظام السابق والتي ادعت الحكومات
المتعاقبة رفضها. ومن هذه المواد المادة (41) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 التي تسمح
للزوج "بتأديب زوجته" وأبائهم لتأديب أبنائهم وبناتهم بالضرب! اي التعنيف. ودون أي شك، قوانين كهذا
تؤدي الى التطبيع مع العنف فالى جريمة القتل وكأنها الحل الأمثل وبطولة الرجولة. وفيما يلي بعض النماذج:

- 1- مقتل امرأة على يد شقيق زوجها خلال مشاجرة عائلية ضمن مدينة الصدر يوم 5 شباط/2022.
شرقي العاصمة بغداد حيث تطورت الى استخدام السلاح الخفيف. اما الجاني فلاذ بالفرار بعد تنفيذ الجريمة.
عن مصدر أمني / قناة الرشيد الفضائية.
- 2-تعذيب و وفاة الشابة (حلا عبد الله عباس البياتي) بعد الساعة السابعة من مساء يوم الخميس المصادف
شباط/2022 وهي بعمر (22) في احدى قرى الكاطون التابعة لقضاء بعقوبة بسبب تعذيبها من قبل والدها
حتى الموت.
- 3-الشابة طيبة ضحية العنف الاسري، تصارع الموت بعد تعرضها للحرق إثر خلاف مع زوجها في يوم 16
شباط /2022 والداها يؤكدان ان زوجها أحرقها في بيتها في محافظة بابل بسبب مطالبتها بحياة كريمة. نسأل
ما الذي ينوي هذا الرجل الفعل في حياته بينما حتى حياة كريمة لم يقدر على توفيرها لزوجته الشابة التي دون
أي شك منعها من العمل خارج المنزل؟ للأسف لأنه مدعوم من القوانين والأعراف والتقاليد المجتمعية غير

العادلة سوف يثني ويثالث وأكثر جاعلا الضحية هي الخطأ وبذلك افلاته عن المعاقبة لأنه ذكر! حسب والدتها هو قال: حتى لم يوفر لها بطانية ليلفها بها مقاومة للحريق بل نظر اليها وهي تحترق! والى اين أيها الرجل العراقي وما نوع الانسان المتوحش هذا؟



والدا الشابة طيبة يشهدان بصوت عال



بان زوج ابنتهما قد احرقها عمدا ولم يحاول انقاذها

٤-مقتل امرأة مسنة (همين عبدالله محمد أمين) تبلغ من العمر (70) عاماً على يد نجلها (ه. ز. خ) بعمر (36) عاما في منطقة بحركة يوم الأربعاء شباط2022. المصدر بيان مديرية شرطة محافظة اربيل / شفق نيوز

٥-مقتل امرأة على يد زوجها يوم 22 آذار 2022 في ناحية السعدية بمحافظة ديالى إثر مشادة عائلية كلامية بين زوج وزوجته تطورت الى الضرب، وحسب مصدر أمنى أقدم الزوج على ضرب زوجته بمطرقة على رأسها وفارقت الحياة على الفور". وأضاف، أن "قوة أمنية توجهت الى مكان الحادث وتم اعتقال الزوج". قناة السومرية نيوز

٦-قتلت العروس مروة علي فالح البالغة من العمر (20) عاماً في مدينة النجف بينما زوجها يلبسها لباس الانتحار. ارتكبت جريمة بحقها في 20 نيسان 2022. بينما كانت قد تزوجت منذ أكثر من خمسة أشهر فقط، عندما ادعى زوجها أنها انتحرت شنقاً، بينما ظهرت على جسدها آثار الضرب المبرح والتعذيب، كما هو الحال في العديد من الحالات المماثلة التي تنتهي عادة بإفلات الجاني من العقاب بدعم من أهلهم والقانون نفسه.

٧- مقتل امرأة في العشرين من عمرها من قبل عصابات معتدين وكان ذلك يوم عيد ميلادها في الأول من نيسان 2022 من قبل اربع افراد عصابة حاملين أدوات كسر الحديد وفتح النافذة حيث قتلوا الضحية في غرفة نومها تاركين طفلها صغيرا يتيما/ مصدر الشرقية نيوز

وعلى الرغم من فظاعتها، لم يكن مقتل زينب بعيداً جداً عن واقع الانتهاكات والتجاوزات المستمرة بحق النساء والأطفال، والتي تعم المجتمع العراقي بأشكال مختلفة. في كثير من الحالات، أدت الانتهاكات إلى الموت، كما في حالة زينب وأكثر من عشر حالات أخرى مسجلة لدى الشرطة المجتمعية خلال شهري نيسان و ايار 2022 وحدهما. حدثت هذه القضايا في مناطق عراقية مختلفة وتناولتها منصات المنظمات النسوية، مثل شبكة النساء العراقيات ومنظمة حقوق المرأة العراقية، ومنظمة حرية المرأة في العراق، ومنصة "هي ثورة".

٨- مقتل فتاة بعمر 20 سنة تقريبا، عليها اثار اطلاق نار في منطقة الرأس عثر عليها مرمية في احد الميازل المتروكة ضمن منطقة الدسيم شرق العاصمة بغداد في 23 ايار / 2022، شرقي بغداد، أن " هذا الحادث هو الثاني من نوعية خلال ساعات . المصدر / قناة IQ NEWS

٩- مقتل امرأة وابنها، كشفت مديرية شرطة محافظة نينوى، الاحد 11 ايلول/2022، عن جريمة قتل امرأة وولدها في مدينة الموصل فيما أكدت القبض على الجاني. وذكرت المديرية في بيان، ان "مفارز مديرية شرطة نينوى تمكنت من كشف جريمة قتل امرأة مع ولدها البالغ من العمر 18 عاما واللذين تعرضا لجريمة قتل داخل دارهما في الجانب الأيسر لمدينة الموصل من قبل طليقها بواسطة الطعن بألة جارحة". و اضاف البيان "تم القبض عليه بالتعاون مع الأجهزة الأمنية لإقليم كردستان داخل مخيم (حسن شامي)، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وتدوين أقواله ابتدائيا وقضائيا وتوقيفه وفق المادة 406 ق ع". حسب قناة ناس.

١٠- مقتل فتاة على يد شقيقها جنوبي بغداد منطقة الدورة جنوبي، طعنا بالسكين وأطلق الرصاص عليها يوم 20 تشرين الثاني / 2022 ولاذ القاتل بالفرار الى جهة مجهولة". وبين المصدر الأمني أن "الفتاة من سكنة العمارة وتعمل (راقصة) في نادي ليلي وتسكن بالدورة مع صديقاتها". وأردف: "وحسب ادعاء صديقاتها تم قتلها من قبل شقيقها كونها هاربة من ذوبها.



IQ بغداد الفتاة المقتولة بيد شقيقها

هكذا تلجأ بعض الضحايا من النساء الى مواقع التواصل الاجتماعي لنشر قصصهن على أمل أن تتسبب في إحراج السلطات بحيث يتعين عليهم اتخاذ إجراءات لحمايتهم. مع ذلك على الجميع التساؤل: ما الذي يشرع حرمان الفتيات من حقوقهن او بالأحرى نوعيا، ما الذي قام الرجل بتحقيقه يعلو على ما حققته هذه الوجوه التاريخية؟ في فنون الشعر والقيادة السياسية والعمران وشتى العلوم والصبر وحتى الفضاء؟



معالي اول امرأة وزيرة في العراق والشرق الأوسط، السيدة نزيهة الدليمي، محققة المساواة في الاجر بين الرجال والنساء في قانون الأحوال الشخصية لسنة 1959، كم هو فخر العراقيات وامتناهن لك ابنتها العظيمة؟ لم تنتظري الى مصالحك الشخصية قبل وجهتي النظر الى المستقبل. فيا نساء العراق لكن ارث مبارك للاقتداء به.



وهؤلاء هن فتيات أيضا ان كن في ديار الخلود أم ابيننا، فهن في أعلى قمة الفخر للعراق. والمئات مثلهن انانا ورفعن راس العراق اعلى مما يقوم به أمثال أبا الطفلة زينب، هذا الاب المجرم الذي عمت عيونه التربية الخاطئة للنظرة الدونية على المرأة وسببت له تلك التربية أختيار صفة الاب القاتل بدلا من الاب المحب. فعلى جميع الرجال الوقوف اجلالا لهؤلاء العراقيات وغيرهن عديدات هن في مختلف الحقول، ليكتشف الذكوريون مدى خطورة وجريمة أفكارهم الكارثية التي بها يمثل الرجال من اشكال والد زينب، وصمة عار على حضارة في عصرنا الحالي زودت الكرة الأرضية "بقمم" من النساء تعلو وتعلو عبر العالم. كما تطالب حمورابي ان يسهم القضاء في ترسيخ مبادئ المساواة من خلال استخدام النصوص الدستورية والنصوص الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في العهدين الدوليين السنة 1966 التي تفرض احترام المساواة بين الجنسين في الكرامة والحقوق وحيث بدعمها اليوم ندعو الرجل العراقي ليغير نظراته النمطية على النساء باحترام مجالات مساهمات وشراكات النساء حيث هناك اكثر من مثل عراقي من النساء الرائدات في مختلف المجالات العلمية والسياسية والمدنية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث وصلت العراقيات الى اكثر من ريادة بما فيه في الفضاء والشابة العراقية ديانا السندي خير مثل لذلك كونها أول مهندسة عراقية تعمل في مجال تطوير الصواريخ، لاستكشاف الفضاء وتصنيع محركات الاقمار الصناعية في وكالة "ناسا" (NASA) الأمريكية -متابعيها وزعوا خبر مشاركتها في إطلاق صاروخ الى القمر...



ديانا السندي في الفضاء

تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان السلك القضائي الموقر بان يحقق عملية وهي ان كل قضائنا الكرام والمحامين وباقي المختصين بالقانون ان يمارسوا تطبيق القوانين بتكليفها مع النصوص الدولية الملزمة التي، وان لم يكن تطبيقها قد تم ادراكه الى الآن، فهي تبقى جزء لا يتجزأ من القانون العراقي بعد مصادقتها من قبل السلطات العراقية ونشرها في الوقائع العراقية. هكذا يتسنى لهم احقاق الحق ودعم استقلالية القضاء في خدمة المواطن العراقي لأجل تحقيق العدالة وهو بأمس الحاجة اليها في مجتمع عاش ولا يزال الكثير من الولايات جراء الفساد السياسي والإداري والمالي المسبب الأساسي لتدنني غير المعقول للخدمات وادامة العنف الذي يتسبب في استفحال الازمات والجرائم وبالتالي استشراف العنف. هكذا أيضا يمكن استعادة الصورة الحقيقية التي يستحقها العراق امام العالم والخروج من "سمة أعنف بلد". بينما طيبة الشعب العراقي متميزة.

يبدو ان النساء بدأن رد العنف بالعنف أيضا و"اتحاد الرجال" ضد عنف زوجاتهم!

وبما ان العنف لا يولد الا العنف، فلم يعد ممكنا للتقاليد والأعراف المبررة للعنف الوصول الى الحلول بالعنف و تجاهل إمكانية جعل الضحايا من النساء تتقلب على جانبيها ويدورهن تعنفن الرجال وهو امر يحدث في جميع بلدان العالم بينها العراق حيث و حسب فرانس بريس، شهد بذلك رجال اسسوا "اتحاد الرجال" في السليمانية اذ يشهدون : بتاريخ 2 كانون وبدايات 2022 و على لسان رئيس المنظمة برهان علي الذي صرح لل"العربي الجديد"، إنه "في عام 2021 في إقليم كردستان العراق، تم تسجيل 521 حالة تعنيف أسري ضد الرجال من قبل الزوجات"، مبينا أن من بين حالات الانتحار المسجلة في العام نفسه بالإقليم هناك (68) رجلا تعرضوا للتعنيف داخل أسرهم. وأضاف أنه "خلال العام المذكور بلغ عدد الرجال الذين قُتلوا على يد زوجاتهم بحسب الإحصائية (6) رجال، فيما بلغ عدد الذين طُردوا من المنزل على يد زوجاتهم كونهم مسنين (31) رجلاً، فيما بلغت حالات الخيانة الزوجية من قبل الشريكة (47) حالة". وأكد أن "محافظة السليمانية إحدى محافظات إقليم كردستان العراق التي تصدرت حالات الانتحار بسبب تعنيف الرجال بـ(28) حالة، فيما جاءت أربيل في المرتبة الثانية بواقع (24) حالة، ودهوك ثالثاً بواقع (9) حالات، ومدينة حلبجة بحالتين"

بينما شخصيات نسوية كردية ومنظمات نسوية شككوا في صحة الإحصاءات بهذا الخصوص ويعتبرن ان الرجال في كردستان يعتبر نضال المرأة لنيل حقوقها تهديدا وتعنيفا لمصالحهم لأننا نعيش في مجتمع ذكوري، وهذا الأمر الذي جعل اتحاد الرجال يبالغ بالأرقام التي ينشرها حسب النساء الكورديات.

لذا تحت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الرجال وبغض النظر عن دينهم وتوجهاتهم، على عدم التواصل في الاصرار على منع المصادقة على مشروع قانون مناهضة العنف الأسري، وخاصة الأحزاب الدينية الحاكمة ونوابها في البرلمان العراقي، بحجة أنه "سيؤدي إلى تفكك الأسرة العراقية". بينما العنف كانتهاك صارخ لحقوق الانسان، ان كان ضد الرجال او النساء، هو المفكك الرئيسي للأسرة والاداة الوحيدة للحد منه هو قانون مناهضة العنف الأسري. وهذا يعني حكم القانون المدني للتعامل مع الانسان بأكثر إنسانية ممكنة، لصون كرامته وحماية حقوقه الغير قابلة للتصرف. نهيب بالسلطات الحاكمة ان يمارسوا المهمات العقابية باليات تحسب للإنسان حساباته الإنسانية، رجل كان ام امرأة طفل او مسن: حر كان ام تحت طائلة القانون. كذلك نطالب ألمشرعين بالاستماع الى احتياجات النساء من المطالبات بهدف اجراء بعض التعديلات القانونية المطلوب تعديلها لأنها أولا لا تتناسب وروح ومواد الدستور الجديد من جانب ولأنها تديم التعنيف الاسري بأشكاله.

كما تكرر منظمة حمورابي لحقوق الانسان مطالباتها بإلغاء حكم الإعدام من قانون العقوبات العراقي رقم (111) وايجاد وسائل وطرق أخرى مثل السجن المهد لمعاقبة مرتكبي الجرائم الكبرى تنفيذا لمبدأ عدم المساس بالحق في الحياة أيا كان الوضع الذي يتواجد فيه الشخص.

● العنف ضد الأطفال يتفاقم

الأطفال جميعهم لديهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة، لكنّ مئات الآلاف من الأطفال في العراق، بمن فيهم الأطفال النازحون واللاجئون، يحتاجون إلى الحماية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال . اما أوجه العنف المتزايد ضد الأطفال في العراق لا يمكن علاجه لا بالقوانين الحالية ولا بمجرد الحديث عنها جراء توحش العقليّة الاجرامية للانسانية التي يتصرف بها الإباء خاصة والامهات أحيانا في مختلف مناطق العراق . الأمثلة كثيرة ولا بد ان اذكر منها:

- الطفل من محافظة ديالى يسكن في شارع النضال قضاء المقدادية وهو بعمر (14) عاما مات إثر احتجازه في حمام البيت في الطابق العلوي من بيت والده وذلك عمدا من قبل والده وزوجة والده لمدة ١٤ يوما. وحسب مصدر أمنى لشفق نيوز، نقلت جثته الى مستشفى المقدادية يوم 14 كانون الثاني 2022 بهدف الإجراءات القانونية بحق والده ويا حبيذا بحق الامراة التي بكل توحش شاركت ولم تمنع وقوع هذه الجريمة البغضاء على طفل بحاجة الى الحنان المسلوب من جراء اللامسؤولية للمقتنعين

- بالعنف كوسيلة للتربية بما فيه القتل العمد! يجب ان يمضي هذا الاب المجرم، باقي عمره وراء القضبان. نتمنى ان يكون للقانون دور حازم.
- مقتل الطفلة زينب البالغة من العمر عشر سنوات بينما كانت نائمة بين ذراعي والدتها في منزلهم في مدينة الصدر ببغداد.



زينب قاتلها والدها وهي ما زالت في حديقة الأطفال تلعب

كان ليلا في 13 نيسان 2022، عندما قرر والدها، الذي استحوذ على فكرة "العار" من كونه اب لفتاة! ضرب الفتاة في رأسها بعضا ثقيلة، مما أدى إلى كسر جمجمتها وكسر أسنانها وأضلاعها. "الفتاة وصمة عار!" صرخ الاب المجرم وهو عازم على قتل الطفلة. توفيت زينب، وأثارت أنباء مقتلها الوحشي موجات استياء العراقيين. كانت الجريمة التي تم استنكارها على نطاق واسع صادمة للرأي العام، خاصة وأن الضحية لم ترتكب أي "ذنب". في الواقع، قتلها والدها ليس لسبب سوى كونها انثى! وعلى الرغم من فظاعتها، لم يكن مقتل زينب بعيداً جداً عن واقع الانتهاكات والتجاوزات المستمرة بحق النساء والأطفال، والتي تعم المجتمع العراقي بأشكال مختلفة. وفي كثير من الحالات، أدت الانتهاكات إلى الموت، كما في حالة زينب وأكثر من عشر حالات أخرى مسجلة لدى الشرطة المجتمعية خلال شهري نيسان و ايار 2022 وحدثت هذه القضايا في مناطق عراقية مختلفة وتناولتها منصات مختلف المنظمات النسوية وغيرها بينها حمورابي لحقوق الانسان ومنظمة حقوق المرأة العراقية، ومنظمة حرية المرأة في العراق، ومنصة "هي ثورة"

- طفل من بين (5) اشخاص من عائلة واحدة قتلوا بيد صهر العائلة بما فيه زوجته لخلافات عائلية في مجمال التابعة لمحافظة السليمانية في إقليم كردستان. وكان ذلك يوم العيد 2 أيار 2022/ المصدر: بغداد اليوم
- انتشار جثة شاب الفاه والده في نهر الزاب الكبير بعد قتله خنقا 30 حزيران 2022

المعروف في العراق هو ان قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 وقانون الأحداث لعام 1983 عالج موضوع العنف بحق الأطفال، إذ شدد العقوبة بحق الاعتداء على الأطفال دون سن (18) عاماً. وتدرج هذه العقوبات بحسب نوع العنف، منها أن الاغتصاب بحق الطفل تصل عقوبته إلى الإعدام والضرب المتسبب بعاهة تصل عقوبته إلى السجن أكثر من (3) سنوات. هذا بالإضافة الى تبني العراق اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1989 الخاصة بحقوق الطفل وهي اتفاقية تعاقدية أي تجبر الدولة الطرف فيها تقديم تقرير شامل عن حالة الأطفال ومدى تحقيق التطور وتنمية القدرات بالتعليم والحياة الكريمة بعيدة عن العنف والعوز والفقر المتفق. مع ذلك ازداد العنف واستغلال حياة الأطفال في العراق حيث كشفت تقارير سابقة أن نحو(90%) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام (14) عاماً يتعرضون بشكل أو بآخر للعنف بأساليب مختلفة. وكانت منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) أيضاً نعزي أسباب هذا التفاقم في علاقة المربين بالأطفال اكانوا اباء ام معلمين، الى سوء استخدام المادة المحرصة للعنف في قانون العقوبات وهي (41) من قانون العقوبات رقم (111) وكانت منظمة الأمم المتحدة (يونيسيف) قد حذرت قبل فترة من تبعات العنف المتماذي ضد الأطفال العراقيين، والذي يبلغ مستويات خطيرة، حيث ذكرت المنظمة في تقاريرها أن (4) من بين كل (5) أطفال العراق، يتعرضون للعنف والضرب. ان المادة (41) من قانون العقوبات التي تبرر العنف باسم التربية وتأديب النساء والأطفال بالضرب وغيره من اشكال العنف في كثير من الحالات يصل الوضع بهم الى القتل. والغريب في هذا ان العراقيين يربطون بشاعة هذه الجرائم بعادات واعراف وتقاليد بالية يتباكون عليها مقابل الخروج من الإطار الإنساني ضد أطفالهم! بينما في التزامات العراق الدولية، ورد بان لا مبرر لضرب وتعنيف الطفل باي ذريعة كان. لان له الحق في الحماية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة أيا كانت أوضاعه مواطناً ام لاجئاً، الطفولة عالمية ويجب مراعاتها والكف عن تعنيفها.



صور تشهد لفضاعة العنف الممارس الذي لا ينجو منه حتى ذوي الاحتياجات الخاصة، والفتيات مسفوكة دماهن بالسكاكين في الحمامات المدرسية

طالبات الـ "يونيسيف" الحكومة العراقية بتكريس آليات رصد ومتابعة لمرتكبي جرائم العنف والقتل بحق الأطفال وتقديمهم إلى المحاكمة. للأسف الشديد كما رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان، ان تعنيف الأطفال العراقيين وصل الى مستوى مقلق ودموي في المدرسة أيضا من قبل المعلمين والطلاب فيما بينهم وبشكل متزايد في المدارس الثانوية. لذا تطالب المنظمة السيد وزير التربية المحترم، ان يوجه بشكل صارم الكادر التربوي في منع الضرب والعنف بأشكاله ضد الأطفال، وتبني طرق تربوية صحيحة تعزز طاقات الطفل بتعليمه التفكير والفهم والشروع في المبادرات الإبداعية بدلا من تقزيمه في السلوك العنيف وتوريثه ذلك.

وتنقل حمورابي عن اليونيسيف تأكيدها، بان هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل: حيث لا يزال العنف المرتبط بالنزاع مستمرا بلا هوادة وقد تفاقم بعد سنواتٍ من اندلاعه. ووفقاً لآلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ في العراق، فإن قتل وتشويه الأطفال يشكل أكبر انتهاكٍ جسيم لحقوق الطفل. بالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من (271) حالة تجنيد لأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع منذ عام 2014.

الأطفال غير المصحوبين: اتخذت حالات الفُصر غير المصحوبين أو الأطفال المنفصلين عن والديهم اتجاهاً تصاعدياً كبيراً على مدار سنوات النزاع، كما أن ما لا يقل عن (10%) من الأطفال المسجلين على أنهم أطفال غير مصحوبين يحملون جنسياتٍ أجنبية ومحرومين من مقدّمَي الرعاية، ويُعتبرون من بين الأكثر تعرّضاً للعنف والاستغلال والإساءة والإهمال، وهم بذلك عبارة عن قنابل موقوتة للمستقبل القريب وعلى المستوى الوطني جددت الأمم المتحدة تأكيدها بخصوص تسجيل المواليد للأطفال تحت سيطرة داعش على ان كان المعدل الوطني لتسجيل المواليد في العراق قبل اندلاع النزاع أعلى من (99%)، غير أنّ الوضع تغيّر بشكلٍ كبير عندما سيطر تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق، وقد وُلد أطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم حيث لم يكن هناك نظام رسمي لتسجيل المواليد، و (25%) من الأطفال دون سن الخمس سنوات في تلك المناطق لا يحملون وثائق رسمية، لذا سيكون لهذا النقص في السجلات المدنية آثار طويلة المدى على قدرة الأطفال على الوصول إلى خدمات التعليم الأساسي والصحة والرعاية الاجتماعية. ترى ماذا يمثل الأولوية بالنسبة الى المجلس التشريعي في العراق؟ يتواصل على نهج سابقه ليغض النظر عن تشريع قانون مناهضة العنف الاسري الذي يمكن ان يحد من هذه الثقافة المترسخة للاعتقاد بالعنف والتعنيف كوسيلة للتربية!

لكن نكرر بان العنف لا ينتج الا المزيد من العنف وخير دليل على ذلك ما يتبين في أوضاع جرائم نفذها أطفال قاموا بقتل والديهم او اشقائهم او حتى نفسهم بالانتحار وهم أطفالا والامثلة عديدة نذكر منها:

- الشاب الذي قتل والدته في منزله يوم 11 تشرين الثاني 2022 وفور بشاعة الجريمة قتل نفسه في احدى مقابر السليمانية.
- حالي انتحار لفتاة تبلغ من العمر (14) عاما ضمن منطقة الحسينية بالمعامل ببغداد، انتحرت بشنق نفسها بواسطة الشال وشابا يبلغ من العمر (15) عاما أيضا شنق نفسه بواسطة شال، ضمن منطقة الشعب ببغداد! هذا يدل على ان عندما يتربى الأطفال في بيئة تبرر القتل والتعنيف ماذا ننتظر ان يبعد هذه الأفكار غير الإنسانية من الأبرياء الذين ترعرعوا في فكرة ان القتل امر مشروع وحل لازمات لا حلول لها. بينما القضاء على العنف الاسري المتزايد. ممكن الحد منه على أقل تقدير من خلال تحسين المستوى المعيشي للحياة وتوفير خدمة العلاج النفسي والخدمات القانونية كحلول سلمية تساهم في تذليل المشاكل التي تسبب الخلافات. ويتم التوعية الاجتماعية بان الخلافات يمكن ان تحدث في أية اسرة كانت. اما الحلول فيجب ان تتعدد ضمن النظام الحماية الاجتماعية

● تزويج القاصرات بكل أشكاله يمثل اتجارا بالبشر وتعنيفا للطفولة

تشكل الفتيات القاصرات أعلى نسبة من هذا النوع من الزواج بمباركة السلطة الدينية القائمة. وبلغت نسبة الفتيات المتزوجات تحت سن (18) في عموم العراق (25.5%) بحسب إحصائيات وزارة التخطيط، وسجل اقليم كردستان نسبة أقل بقليل بلغت (22.6%). هذا بالإضافة إلى جريمة استغلال القاصرات في الدعارة وشبكات الخدمات الجنسية التي تديرها شخصيات ذات نفوذ كبير. ولهذا السبب يمثل تزويج القاصرات والقاصرين تعنيفا وإستدامة لإنتهاكات حقوق الطفولة. وفي أغلب الأحيان، يتعلق الامر بالإتجار بالبشر ونلاحظ ذلك في بعض ما وصلنا من حالات الفتيات القصر اللاتي تم تزويجهن لحل المشاكل المالية للأسر أو حل مشكلة فصلية في النمط العشائري. أصبح من الصعب الحصول على أرقام حقيقية توثق عدد الضحايا القصر الذين يملأ النوادي الليلية تحت انظار السلطات التي لا تفعل شيئاً لإنقاذهم. بينما أي فعل العنف ضد النساء والفتيات هو جائحة.

ويبدو ان هذا النوع من التزويج يمارس اكثر في الأوساط العشائرية وبالتحديد المناطق الريفية حيث في أوضاع معينة تصبح النساء والفتيات عبارة عن سلعة تهدي أو تبادل خلال مساومات فض النزاعات العشائرية مستخدمين عبارات مهينة للمرأة مثل "راس برأس او مقابل رأس، أو كصة بكصة" الخ لأن غالبا ما تكون تلك النزاعات دموية لاخذ الثأر، العمل الذي لا يحترم التسامح ولا الحق في الحياة ويسحب من جيل الى جيل في منهجة القتل والتعنيف. وهذا ما لاحظته حمورابي في عدد من الأحداث حصلت بين مختلف العشائر في الوسط والجنوب وفي اقليم كردستان العراق ايضاو حيث وصل عدد حالات النزاعات العشائرية الى أكثر من 14 حالة نتج عنها (18) قتل و(12) جريح بما فيهم عناصر من القوات الأمنية وهم يحاولون تفريقهم.

تطالب حمورابي الحد من ظاهرة اغتنام الاسلحة من قبل العشائر لتجنب القتل المنهج هذا (الثأر) وغيره. أما بقاء السلاح بأيدي المواطنين "كحل للدفاع المشروع عن النفس"، كما يزعم البعض، يعني عدم احترام القانون وتزايد العنف، وهذا ما يضعف الدولة واجهزتها الأمنية لأبل ضمنا هناك فرض دولة داخل دولة كون النظام العشائري له حوله الخاصة والتي يجعلونها تسمو على القانون منذ 2003 بسبب ضعف القانون والسيطرة على السلاح المنفلت. ولطالما استخدام القوة عندهم والفصل العشائري وغيره من الانماط التي تميزهم هي أقصر الطرق لتحقيق مقاصدهم فلا يمكن تغليب قوة القانون على قانون القوة في العقلية المتبعة الا اذا هناك دولة قوية تتبنى مسؤ ولية حماية هؤلاء المواطنين وغيرهم داخل حدود البلاد.

● هل من حماية الأطفال والكبار من طالبي اللجوء في العراق بغض النظر عن جنسياتهم؟

العراق خلال تاريخه الألفي ولا يزال، من البلدان التي يقدم إليه الفارون من بطش بلدانهم سواء من سوريا أو تركيا أو فلسطين أو إيران الخ، فهو بأمس الحاجة إلى تشريعات خاصة بهذه الشريحة التي في أغلب الأوقات يقبلوا باستغلالهم جسديا ونفسيا، في عمليات التسول بحثا عن لقمة العيش مذلولين. وأغلب الاحيان يكون هؤلاء من النساء والأطفال. وهنا من سؤال مهم: عجبنا في حال لم يكن للدول التي لجأ العراقيون اليها، قوانين محلية ودولية تحفظ كرامة من هرب من بطش نظامهم، كيف كان يمكن تجنب العيش خارج هذه الظاهرة الخالية من الكرامة والإنسانية بغرض تامين حياتهم ضد الجوع؟

بينما يجب أن يكون هناك إمكانية اكتساب إقامة قانونية خاصة بوضعهم، تعطي لهم حق الكسب المشروع واللائق بكرامة الانسان من خلال الحق على وصول الى فرص العمل. لكن هذا الامر بحاجة الى قوانين واليات دعم وصول المعنيين الى نتائج القوانين الخاصة بالدعم الاجتماعي إن وجدت، لكن اقصد قوانين جديدة تتناسب ووضع اللاجئين لتنظيم حياتهم ضمن البلد بدعم دولي يشترط تبني ومصادقة اتفاقية جنيف لسنة 1951 للأمم المتحدة الخاصة بحقوق اللاجئين. والغريب الذي لا يمكن قبوله هو ان ما لا يقل عن خمس ملايين عراقي كان ولا يزال خارج العراق ومعظمهم تمتع بمزايا قوانين خاصة باللاجئين وخاصة اتفاقية جنيف المذكورة، واليوم منهم في أعلى قمم الدولة عادوا مكرمين الى بلدهم حال انتهاء البطش. ولم يلفت هذا الامر انظارهم ليسعوا الى مصادقة وتبني اتفاقية جنيف التي لا بد منها لحفظ كرامة الأشخاص الذين يقدمون من بلدانهم الى العراق لأسباب سياسية أو أمنية تهدد حياتهم وحيات ذويهم. والعراق متمكن اقتصاديا لعمل المزيد وانهاء ظاهرة التسول

والعوز المادي بدلا من سجن المعنيين إثر تعرض الشرطة لهم والفاء القبض عليهم. العراق يستحق وجهه المتحضر والمتمدن الذي من خلاله صادق على اغلب النصوص الدولية الخاصة بحقوق الانسان الاتفاقيه جنيف لسنة 1951 الخاصة بحماية اللاجئين.

● إلغاء الحكم بالإعدام يخلق "العبرة" وليس العكس

تلاحظ منظمة حمورابي لحقوق الانسان بعد كل هذه الجرائم التي تهز البدن، بان "العبرة" في إلغاء العمل بقانون الإعدام وليس في تطبيقه. لأنه يبدو وكأنه بالفعل هو أساس الذي يطبع التفكير بالقتل الذي يمارسه أقرب المقربين في الأسرة او غيرهم بأبشع الطرق وبدون أي اعتبار لما ورد في الدستور وأنظمة الإجراءات الجزائية بهذا الخصوص.

نص " الدستور العراقي الجديد وأنظمة الإجراءات الجزائية أيضا على: "ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية عادلة ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها ولا يجوز توقيف اي متهم الا بقرار من القضاء وعلى قاضي التحقيق ان يستجوب المتهم خلال أربع وعشرين ساعة من حضوره بعد التثبت من شخصيته وإحاطته علما بالجريمة المنسوبة إليه". كل معني ولو بشك وبعض الأوضاع دون وجود أثر أي جريمة مثل قتل الطفلة زينب بيد والدها، وقتل الامراة بيد زوجها لأنها لا توافق بيع قطة الأرض التي باسمها والخ، يعتبر المتسلط نفسه مخولا باي شيء يخطر في باله!؟

. والغريب في العراق، بعد كل هذه المواد الواضحة يتضاعف التمثيل بالبشر وتعذيبه وقتله بكل سهولة وداخل نطاق الاسر بشكل كارثي! هذا لأنه الدستور كما قانون العقوبات فيه مواد تتناقض مع بعضها البعض لتعطي المجال الى هذا التطاول على حياة الفرد وكأنه آلة يعود لمن له السلطة او الوصاية عليه. تلاحظ حمورابي ان لهذا الوضع المتوحش الذي ينتهك بشكل صارم كرامة وكل الحقوق التي يتمتع بها الانسان والقوانين الخاصة بحمايتها، بالإضافة الى وضع العراق على قائمة الدول الأكثر ممارسة للعنف، له صلة كبيرة بالحكم بالإعدام الذي بدلا من ان يصحح شيء او يصنع "عبرة" كما يقول العراقيين بكل سرعة وبدون تفكير، فقط لتبرير موقف المجرم منفذ القتل لأنه غالبا ما يكون من الذكور، يتم شرعنة جريمة القتل وخاصة قتل النساء والأطفال بشتى الطرق غير اللائقة بالشخص البشري. ويتم التجاوز عمدا، على أي حق من حقوق الشخص على المحاكمات العادلة بالإضافة الى التجاوز على آليات الحكم بالإعدام نفسه التي نص الدستور عليها بشكل واضح.

"آباء وإخوان متحرشون" أو الزنى بالمحارم

لا يعني وجود العديد من الفتيات والشابات والسيدات المتزوجات في منازلهن أنهن بمأمن من التحرش إذ يتعرضن له من قبل أبائهن أو إخوانهن أو أقاربهن ويصل الأمر حد الاغتصاب وممارسة الجنس معهن تحت التهديد وبالقوة. وتُجمع الشهادات والإفادات التي استمع إليها المرصد العراقي لحقوق الانسان، على تفضيل غالبية ضحايا التحرش الصمت تجنبا لـ"المتاعب والسمعة السيئة والوصمة المجتمعية، وكذلك عدم الثقة بالمحاكم ومراكز الشرطة وصعوبة إثبات الحالات أمامها وما يتضمنه هذا الأمر من إحراج أخلاقي يمتد ليشمل عائلة الضحية في مجتمع محافظ تغلب عليه المفاهيم الذكورية والأعراف العشائرية الصارمة في قضايا الشرف". بينما في أزواجية فضيحة خارجة عن اللياقة الإنسانية، لدى أي خطأ من قبل الاناث بهذا الخصوص يحكم عليهن بالقتل!؟ وأين تكمن اذن الشيمة التي تؤدي بحياة الالاف النساء بينما حتى المقربين جدا لا تخلص النساء منهم؟ كما نرى الفاعل في اغلب الأحيان هم من الذكور الذين يعبدون ما يعتقدونه "داع الشرف"؟ وهنا نقترح الى المؤسسات الصحية والتربوية ان تخذ بجدية الجانب النفسي ويوفر العلاج اللازم لكل عراقي ومنذ عمر الحضانة والى آخر المستويات. يبدو لنا مجتمعا مريضا نفسيا وللأسف الشديد انه الاختصاص الأقل اهتماما واختيارا وانجاحا في العراق.

تنص المادة (396) من قانون العقوبات العراقي بالسجن (7) سنوات لمن يدان بالتحرش بالقوة أو التهديد أو الحيلة، وتشدد العقوبة إلى 10 سنوات في حال كان المجني عليها/ عليه دون سن الـ (18)، بينما تنص المادة (402) من القانون ذاته على معاقبة "المتحرش بالطلب" بالسجن 3 أشهر أو الغرامة على أن تضاعف العقوبة إلى السجن (6) شهر في حال تكرار الفعل، وهو ما يراه خبراء غير كافٍ للردع المطلوب. ويذكر الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى، في تقرير أوردته في 15 أيلول 2019، عن قاضي محكمة تحقيق الكرخ في بغداد، سيماء نعيم هويم قولها، إن "المحاكم ترددا قضايا وشكاوى عديدة عن حالات التحرش لكن غالبا هذه الدعاوى تنتهي بالصلح والتراضي وأحد الأسباب ترجع للصلح العشائري وكون المجتمع العراقي مجتمعا محافظا".

الابتزاز يشير الى ازمة اخلاق في العراق وهو عنف وانتهاك يومي

- أعلنت مديرية مكافحة اجرام بغداد، يوم الاثنين أيار/2022، القبض على مبتز هدد بنشر صور فتاة مقابل مالية في العاصمة. وذكر بيان للمديرية ورد لوكالة ايرث نيوز، ان "مفارز مكتب مكافحة اجرام الحرية تمكنت من القاء القبض على متهم لقيامه بابتزاز فتاة الكترونيا وتهديدها بنشر صورها الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي مقابل مبلغ مليون دينار عراقي ونصف" وأضاف البيان أن " عملية القبض تمت بعد استنجد المشتكية بمفارز مكتب الحرية لمكافحة الاجرام وتشكيل فريق عمل بالتنسيق مع المشتكية والوصول الى المتهم والقبض عليه". وأشار البيان الى انه " تم تدوين أقوال المتهم وتوثيقه أصوليا وفق أحكام المادة (430) من قانون العقوبات ". المصدر / وكالة ايرث نيوز
- تداولت وسائل التواصل الاجتماعي بينهم (فيس بوك) أن خمسيني يتحرش بطالبتين في ثانوية الفردوس للمتفوقات للبنات في منطقة العامرية في بغداد يوم الأربعاء، 26 أيار/2022 وحارس المدرسة يصيبه باطلاق النار عليه. المصدر/اخبار التربية والتعليم.
- قال المرصد العراقي لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 حزيران /2022 إن حالات التحرش الجنسي واللفظي أخذت في التزايد في كثير من المنشآت الحكومية والخاصة بما في ذلك المنازل في العراق وفق شهادات لضحايا وشهود عيان. واستمع المرصد للشهادات الشخصية وأجرى مقابلات عديدة، تحدثت خلالها نساء وكذلك رجال وعناصر أمن وصحفيون ومدرسون، تفاصيل حوادث تحرش وقعت في مستشفيات وجامعات ومدارس ودوائر حكومية وأخرى خاصة وكذلك في وسائل إعلام. وطلب المتحدثون جميعهم عدم ذكر أسماءهم أو كشف معلومات تقود إلى التعرف عليهم أو على "مرتكبي" حالات التحرش الوارد ذكرها في هذا التقرير خشية "الوصمة المجتمعية" والملاحقات العشوائية.

العلاج مقابل "الجنس"

- قالت إمراة للمرصد العراقي لحقوق الإنسان وطلبت إخفاء هويتها، إنها كانت ترافق والدتها المصابة بمرض السرطان خلال علاجها في مستشفى عام (الأمل) في بغداد عندما "سأمتها" جنسياً أحد الموظفين هناك مقابل صرف العلاج لوالدتها. وأضافت: "كان علاج والدتي يتوقف على توقيع منه. فكرت بكيفية حل المشكلة ولم أبلغ أبي لئلا تزيد متاعبه، وخشيت تضرر والدتي في حال تقدمت بشكوى رسمية فالمسؤولون لا يفقهون مع مواطن لذلك سكت". بعد يوم واحد على الحادثة، توفيت والدتها. وقالت أيضاً: "كذلك تعرضت لحالتي تحرش أيضاً، الأولى من قبل أستاذ جامعي قتل من درجتي العلمية في مادته لأنني رفضت تحرشه بي رغم أنني في المرتبة الثانية على دفعتي الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير". ومع ذلك، كان هذا "العقاب" أقل حدة مما وقع على زميلة لها "تحرش بها أستاذ أيضاً ولم تستجب له فرسبها في مادته". أما حالة التحرش الثانية التي تعرضت لها المتحدثة، فكانت بعد تقدمها بطلب للعمل مراسلة في قناة فضائية: "تحرش بي رئيس المراسلين فاضطرت للانسحاب رغم كفاءتي".
- وروى صحفي تحدث للمرصد العراقي لحقوق الإنسان وطلب عدم ذكر اسمه أو اسم المؤسسة التي يعمل لصالحها، حالة مشابهة. وقال في تسجيل صوتي أرسله إلى المرصد العراقي لحقوق الإنسان، إن "مديراً في مؤسستنا تحرش بإحدى الزميلات داخل المقر الذي نعمل فيه فبادرت هي إلى ضربه ثم طردت من العمل بعدما اتهمها كذباً بسرقة أموال من حقائب زميلاتها".
- تؤكد منظمة حمورابي قلقها لما تداولته وسائل الإعلام عن المرصد العراقي لحقوق الإنسان بخصوص التحرش الجنسي، من قبل "أستاذ جامعي تجرأ في لمس صدر طالبة عنوة" في جامعة بغداد: تعرضت الطالبة (ز.خ) لتحرش جنسي داخل غرفة أحد الأساتذة، روى قصتها زميلاً لها: "دخلت الى غرفته من أجل سؤاله عن شأن دراسي فلمس صدرها بيده ما دعاها إلى التقدم بشكوى لرئاسة الجامعة التي أوقفته عن التدريس عاماً كاملاً". وأضاف زميلها الذي يدرس للحصول على درجة الماجستير، وطلب عدم ذكر اسمه تجنباً للمضايقات الإدارية.
- أن "أستاذاً في الكلية ذاتها اتصل بزميلة أخرى في وقت متأخر من الليل وطلب منها أن تريه صدرها عارياً وأماكن حساسة أخرى من جسدها وتحجج لاحقاً بأنه يتعاطى دواءً يؤثر على عقله". هذه الحالة "لم تصل إلى عمادة الكلية أو رئاسة الجامعة، لأنها أولاً شيء غير مستغرب وشبه طبيعي ويعرفه الجميع ولا يجلب للطالبات سوى المتاعب والسمعة السيئة رغم كونهن ضحايا، لذلك فإن الغالبية منهن يفضلن السكوت ونادراً ما تتجرأ إجهادهن على تقديم شكوى رسمية وهن لا يتحدثن أصلاً إلا لمن يتقن به من زملائهن ويطلبن المساعدة والنصيحة أحياناً". يا ريت العراقيات تظهرن شهامتهن بتقديم الشكاوى وعدم التقليل من سوء هذه الجرائم كونها جرائم شائعة حتى داخل الاسرة الواحدة بين المقربين حيث لا يمكن تصغير شأن تلك الجرائم كما جرى سابقاً ويفعل ضعف القوانين لمحاسبة مقترفيها بشكل هزيل، بل ان السكوت عنها وعدم المطالبة بمعاقبة عادلة هو الامر الأكثر خجلاً ويمثل كارثة كبيرة لان الضحية تشعر أنها ضحية دون منصف طيل الحياة.

- وفقاً لشهادة طالب الدراسات العليا الذي شهد إحدى عمليات التحرش. وتفيد الشهادات التي استمع لها المرصد العراقي لحقوق الإنسان، وكذلك المقابلات التي أجراها، بأن المدارس تشهد حالات تحرش أيضاً، وتشمل الطالبات والمعلمات والمدرسات على حدٍ سواء.
- في بغداد ايضاً، ومن خلال اقوال أحد المدرسين تم كشف الانتهاكات التي يمارسها مدير المدرسة إحدى المدارس الذي طلب من زميلاته إقامة علاقة جنسية معه لكنها رفضت فضايقها كثيراً حتى انتقلت إلى مدرسة أخرى، وهو معروف بين الطلبة بلقب (الأستاذ جنسي) لأنه كان يطلب منهم إرسال مقاطع إباحية لهاتفه". كما استمع المرصد لتسجيل صوتي يوثق طلب مدرس في محافظة الديوانية من إحدى الطالبات إقامة علاقة جنسية أيضاً، وقد تشكلت لجنة تحقيقية بشأن الحادثة التي أوصلها صحفي مع الدليل، إلى مكتب وزير التربية. وأفاد طالب في مدرسة مسائية في بغداد بأن زملاء له، وهم أكبر سناً من طلبة المدارس الصباحية "لا يتوقفون عن التحرش بمحاضرة مجانية تدّرّسنا دون أي محاسبة أو اهتمام حتى من قبل إدارة المدرسة".
- نتيجة لكل هذه الأوضاع نشعر ونشهد لازمة اخلاق في العراق، لا نعلم كيف ومتى يعي المتصرف ذكورياً بان سلوكه البشري يجب ان يختلف عن همجية الحيوان المفترس الذي تقوده الغرائز الحيوانية بعيداً عن العقل والكرامة وامن الآخرين. ما الامر؟ أينما كانت النساء والفتيات تستهدف من قبل "المنحطة اخلاقهم" من الذين دون أي شك داخل اسرهم يتصرفون وكأنهم "مثل للأخلاق النبيلة" لزوجتهم وبناتهم بينما خارج اسرهم يسرحون ويمرحون مستهدفين بنات ونساء الآخرين؟! دون أي علاج نفسي يتزايد عدد هؤلاء المرضى النفسيين ويمثلون اعداد كبيرة في العراق. لذا نطالب وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع وزارة الصحة المباشرة بفتح عيادات العلاج النفسي في المدارس والجامعات لاجبار من ليس مستقراً نفسياً (الاساتذة والطلاب) على ألعلاج النفسي لانه من دونها يعد خطراً عاماً على بيئته الأسرية ومكان عمله والشارع اينما حل. والسياق العلاجي المقترح هو سياق معمول به في كل الدول المتحضرة التي تهتم بصحة مواطنيها. كم بالأحرى العراقي بحاجة إلى العلاج النفسي العميق، بعد كل الانتهاكات والأوضاع السلبية الطويلة جراء الحروب والأزمات المتراكمة بدون حلول والحرمان والفقر المادي وانعدام الاستقرار. أما الصمت عن جريمة التحرش فهو يفاقم الأزمة لتنتهي بجعلها جريمة يجب ان يحاسب عليها القانون لأنها جريمة مرتبطة بالنظرة الدونية على المرأة والتي في النظرة الذكورية لا تمثل أكثر من أداة جنسية في خمتهم.
- يمكن اعتبار هذا أمراً عالمياً، مع ذلك للعراق مستواً مقلقاً منها جراء تطور هذه الجريمة لئتمس اقرب المقربين في الأسرة الواحدة.
- قالت بلسم مصطفى، وهي باحثة في جامعة واروك في إنجلترا وناشطة نسوية خلال مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان: "تشير دراسات علم النفس الاجتماعي إلى وجود وصمة اجتماعية شديدة تحيط بالتحرش بمختلف أشكاله عالمياً مما يدفع الفتيات والنساء إلى الصمت وعدم البوح عن تجاربهن أو الإبلاغ عن أي حالة تحرش يتعرضن لها". وأضافت: "تلك الوصمة مرتبطة بنظرة دونية للمرأة تغذيها ثقافة ذكورية متسيدة تلقي باللوم على الضحية مما يضعف من ثقافتها بنفسها ويفقدها الإحساس بالأمان حيث تخشى أن تواجه بالنبذ أو التفرغ والعقاب.
- كل ذلك يستدعي تشريع قوانين قوية مصحوبة بحملات توعوية وثنائية لتغيير المفاهيم الراسخة وتعزيز من روح التضامن مع المرأة العراقية". (المرصد العراقي لحقوق الانسان) بالفعل نحن بحاجة الى قوانين رادعة وليس البالية الموجودة حالياً والتي يلتف عليها من اكثر من باب أيضاً بحاجة ماسة الى تمكين وتدريب القضاة وباقي رجال القانون ليكتسبوا وعياً صحيحاً عن الضحايا والعلاجات والانصاف بالقانون وليس لان النظرة الدونية على المرأة تبرز الذكور ليس فقط لأنه "معيلاً لأهله" وهذا اول حجة الإفلات عن العقاب ، ولأنه وحيد لأهله، ووو بل لأنه وبكل بساطة ذكر ويستحق الإفلات امام المرأة التي في فكرة ونظرة القاضي هي لا تمثل اكثر من انثى لا قيمة لها اكثر من نصف ما للرجل. يعني النظرة الدونية على إنسانية المرأة هي أساس المشكلة حتى في تجرباً الجاني على المرأة. لذا تغيير النظرة النمطية مطلوبة في المناهج الدراسية من صفر الى آخر مستوى الدراسات العليا كما في القوانين التي تكفل قدسية وجود النساء كما الرجال بدون أي حق او تساهل في المس بحريتهم وحياتهم لا من حيث التحرش ولا من حيث القضاء على الحياة بالقتل وغيرها من أدوات القتل الممارسة ضد النساء والفتيات والتي وضعت العراق في مقدمة الدول الممارسة للعنف ضد الاناث!

"عناصر في الشرطة يساومون"

- في الإطار ذاته، يروي عريف الشرطة (ع.م) حادثة مساومة متسولة عربية ضبطتها دوريته في إحدى شوارع بغداد دون أوراق رسمية ولا تصريح إقامة. "قبل أن ينادي أمر الدورية قيادتنا العليا

عبر جهاز اللاسلكي ويبلغها بالحالة، بدأ الفزع على وجه المتسولة فطلب منها ممارسة الجنس مقابل تركها تذهب، وهو ما حصل فعلاً" وفقاً لشهادة العريف. لا أمان حتى في المنزل" في المطاعم والأسواق والحدائق العامة والشوارع وسيارات الأجرة والنقل العام، وحتى في بعض الأماكن ذات الطابع الديني، قال أشخاص من كلا الجنسين وبأعمار مختلفة للمرصد العراقي لحقوق الانسان، إنهم "تعرضوا لحالات تحرش جنسي ولفظي من قبل عمال ومارة وسائقين بينهم كبار في السن، رغم أن بعض الضحايا لم يكونوا بمفردهم لحظة التحرش وكانت ملابسهم فضفاضة". كل هذا يؤثر ليس على كرامة ونفسية الضحايا بل وايضا على مقدرات البلد كالقطاع السياحي الذي يمكن ان يتعرض أي سائح لمثل هذه الأبتزازات . لذا نحث يجب مختلف السلطات على تأمين حياة الناس والسواح من هذه الجرائم التي ليس تسى الى سمعة العراق الحضارة فحسب بل وأيضا تسى الى الأقتصاد بعدم تشجيع السواح التوجه الى العراق.

• الإغتصاب

بهدف لفت انظار السلطات العراقية الى نوع الجرائم التي تقع في المجتمع طالبين منهم الشروع إلى الحلول، اختارت حمورابي بعض الأمثلة التي تنقل الأغتصاب كانتهاك متعدد جوانب البشاعة من الكثير الذي رصدته:

- تداولت الفضائيات بينها سومرية نيوز، في احدى ضواحي بغداد قصة مأساوية يندى لها الجبين. رجل يقتل شقيقه ويسبي أرملته ولم يكتف بذلك الفعل الشنيع بل وصل به الامر الى اغتصاب بنات اخيه القاصرات. حدثت هذه الجريمة يوم الجمعة المصادف 11 شباط/2022، والفتيات المغتصابات من قبل عمهن، لا يبلغن من العمر خمسة عشر. جعل هذا المجرم هذه العائلة تعيش حالة من الرعب نتيجة ما تتعرضت له من قسوة ووحشية. يعلم والدتها التي استحوذ عليها الجاني بعد قتل زوجها. وتحدثت احدى هؤلاء الطفلات بأن عمها استخدم أبشع وسائل التعذيب والاغتصاب بحق شقيقتها التي لا تبلغ من العمر سوى عشر عاما وتهديد بالقتل لهذه العائلة في حال الافصاح عما يقوم به شقيق والدهن او التجروء بالذهاب الى الجهات الامنية للإبلاغ عن هذه الجريمة النكراء.

- كشف نائب برلماني يوم الجمعة نيسان/2022، في اقليم كردستان العراق عن جريمة اغتصاب لخمس نساء من قبل طبيب تجميل يعمل في مدينة السليمانية. وقال النائب عن كتلة الاتحاد الإسلامي في برلمان كردستان أبو بكر هلدني في تصريح متلفز، تابعته "العين الاخبارية"- إن "إحدى النساء الخمس قالت له ان أحد أطباء التجميل في السليمانية اغتصبها ومن ثم وعدها بالزواج بعد أن حملت منه، لكن الطبيب لم يفي بوعدده"، وأضاف هددني. أن "الطبيب ذاته اغتصب 4 نساء أخريات بعد الاحتيال عليهن باسم الزواج، حسب أقوال الضحايا ". وبعد ساعات من انتشار التصريح وظهور ردود فعل متنوعة على القضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أصدرت وزارة الصحة في الإقليم في وقت متأخر من ليل الجمعة بيانا ذكرت فيه أن "وزير الصحة سامان برزنجي أجرى اتصالا هاتفيا بالنائب لمعرفة التفاصيل ووعده بفتح تحقيق وزارتي بالتعاون مع نقابة الأطباء في الإقليم وإحالة القضية إلى الادعاء العام والقضاء". المصدر /العين الاخبارية.

• الاتجار والاختطاف

حسب الأمم المتحدة العراق هو أحد البلدان التي تضم أكبر عدد من المفقودين في العالم، وأكثرهم مختفين قسرا. وأن عدم تحديد الاختفاء القسري باعتباره جريمة في القانون العراقي، يفق حائلا أمام عمل البحث عن الضحايا ومعاقبة الجناة أصبح غير وارد ومنذ ١٩٦٨ الى داعش وما يعنيه العراقيون بهذا الخصوص ما يقرب من مليون مختفي عراقي لا يزال مصيرهم مجهول.

القت مديرية مكافحة الإجرام القبض على متهمة بالاتجار بالبشر لقيامها بالمتاجرة بالفتيات، وطبق عليها أحكام المادة (6) من قانون الاتجار بالبشر لتتال جزائها العادل ". وشخص آخر قام بتزوير صكوك بقيمة (170) ألف دولار في بغداد وتم توقيفه وفق أحكام المادة (289)، (298) من قانون العقوبات لينال جزاءه العادل. وكان ذلك في نيسان 2022 عندما تمكنت مفارز مديرية مكافحة إجرام بغداد قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الكرخ من توقيفهم والتحقق معهم حيث تم تدوين أقوالهما بالاعتراف ابتدائيا وقضائيا وعرض الأوراق التحقيقية على أنظار قاضي التحقيق وقرر توقيفهما.

- سجلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان إعلان قيادة عمليات بغداد، السبت 12 شباط/2022، عن تحرير فتاة مراهقة واعتقال خاطفيها بعد استدراجها عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسب اقوال والدتها ". وعلى الفور جرى تشكيل فريق عمل مشترك من اللواء السادس للفرقة الثانية بالشرطة الاتحادية، ومفرزة من مكافحة اجرام بغداد، وبالتنسيق مع قسم استخبارات قيادة العمليات، وتحليل وتقاطع المعلومات، توجهت القوة الى أحد الدور

في منطقة (الديوان) بالكركخ وداهمت المكان وفق أمر قضائي ، وتمكنت من تحرير الفتاة والقاء القبض على متهمين اثنين من الخاطفين.

- رصدت حمورابي لحقوق الانسان، تحرير والقبض على خاطفيهم، من قبل قيادة قوات الشرطة الاتحادية، لامرأة وأولادها الثلاثة (بنتين وولد) المختطفين يوم الاربعاء 23/ آذار2022، شرقي العاصمة بغداد. وذكر إعلام القيادة أن "قوة من اللواء الثاني الفرقة الاولى شرطة الاتحادية وبلاشتراك مع مفارز استخبارات الفوج الثالث التابعة لوكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، تمكنت من القاء القبض على ثلاثة متهمين، بعد قيامهم باختطاف امرأة مع أطفالها الثلاثة". و اضاف بيان قيادة قوات الشرطة، أن " عملية القبض جاءت بعد ورود معلومات عن وجود حالة خطف في منطقة الامين شرق العاصمة بغداد، حيث تم تطويق المنطقة ونصب سيطرات وكمانن مؤقتة ومتابعة تحركاتهم، أسفرت عن القاء القبض عليهم بفترة زمنية قياسية. نطالب محاسبة القائمين على هذا النوع من الجرائم التي تترك بأثرها الإرهابي على المواطنين من جانب وتساهم في تراجع الوضع الأمني وإطالة مدد الفوضى من الجانب الآخر

الحاجة ماسة لقانون جديد

عن الخبير القانون علي التميمي، في حديث مع المرصد العراقي لحقوق الانسان، أن "الحاجة ماسة لتشريع قانون جديد، يجمع المواد القانونية المبعثرة، لردع التحرش الذي بات ظاهرة شائعة في العراق بما ينطوي عليه من آثار نفسية واجتماعية. التطور التكنولوجي وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي تفاقم حالات التحرش يحث المرصد العراقي لحقوق الانسان، السلطات العليا في العراق، بتشديد المتابعة وتفعيل الإجراءات القانونية بحق المتحرشين وتخصيص أقسام مدربة على التعامل مع قضايا التحرش تضمن عدم إفلات الجناة من العقاب أولاً، وحفظ سرية هوية الضحية التي تبلغ عما تتعرض له ثانياً. كما يدعو المرصد البرلمان ومجلس القضاء الأعلى إلى التعاون لإيجاد تشريعات وقوانين أكثر صرامة لردع المتحرشين وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب لمجرد حصول "الصلح العشائري" خاصة إذا كانوا موظفين حكوميين. وأكد المرصد العراقي لحقوق الانسان أن هذه القضايا تؤثر بشدة على نفسية الضحايا وتؤثر على مستقبلهم بما في ذلك الدراسة والعمل وصولاً إلى الهجرة والانتحار. المصدر/ IOHR 14/حزيران 2022.

تتضمن منظمة حمورابي لحقوق الانسان مع المرصد العراقي لحقوق الانسان وتحت مطالبين المجلس التشريعي وباقي السلطات العراقية بتقديم مشروع قانون جديد يتمكن من ردع هذا الواقع السلبي المستشري في العراق والمتمثل في الانتهاكات المخزية واللاإنسانية من خلال التحرش بأشكاله.

نستخلص من هذه الجرائم بان **العراق بحاجة**، بالإضافة الى غيرها من الإجراءات، الى:

- **منظومة قانونية** إجرائية جديدة وتدريب المعنيين بالتنفيذ على تنفيذ القوانين الخاصة بالأمن المجتمعي للمواطنين وبشكل خاص امن النساء والأطفال حيث يتحملون الحصة الأكبر من العنف والانتهاكات المتصاعدة داخل وخارج بيوتهم الاسرية كما خارج النطاق الاسري في العمل والشارع والمدرسة الخ. المصدر / قناة السومرية

- تلاحظ منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان عمليات القتل هذه تتجاوز على الدستور بكل قيمه حين ان الدستور ينفي أي عقوبة دون محاكمة عادلة. لذا نطالب السلطات العليا بإلغاء الحكم بالإعدام جملة وتفصيلاً، واستبداله بالأحكام المؤبدة في السجون والجزاءات المالية الباهظة، ما سوف يساهم بتقليل جرائم القتل بدلاً من استئثارها وتضاعفها سنوياً ومنذ ان تم سن قانون العقوبات 111 لسنة 1969 لم يخلق اية "عبرة" بل تزايدت الجرائم بشكل لا يوصف.

- لنبذ الثقافة العنيفة، مطلوب من وزارة التربية تمكين السلك التربوي ورفد المناهج التربوية بمواد خاصة بحقوق الانسان وبناء السلام لتعلم ثقافة حقوق الانسان وتعريف الطلاب بكيفية المطالبة بحقوقهم بعيداً عن الفوضى وبالمقابل الوعي من واجبه في احترام حقوق الآخرين والابتعاد عن النظرة الدونية على أي انسان انثى او ذكر لا بل على كل الخليقة هي عبارة عن امانة بين أيدينا.

- لحل مشكلة اللاجئين، تحث منظمة حمورابي لحقوق الانسان الحكومة العراقية، على توقيع وتبني اتفاقية جنيف للأمم المتحدة لسنة 1951 الخاصة بحقوق اللاجئين لتجنب استغلال اللاجئين الذين يستحقون الحماية في بلدنا. وحمايتهم أيضاً من العودة القسرية الى بلدانهم وتنظيم اقاماتهم القانونية لتأهيلهم على اشغال عمل وتمتع بحقوق إنسانية خاصة بوضعهم خلال فترات بداية اقامتهم لتجنب أي عمليات الاتجار والتسول ومخالفات أخرى بغرض توفير لقمة العيش. وتلاحظ حمورابي في بلد صاحب الموارد الطبيعية وبشرية وغيرها يمكن تحقيق تعامل حضاري متقدم خاص بهذه الازمات.

- مد يد المساعدة الإنسانية بالتعويضات وبشكل منظم لجميع الفئات المهجرة داخل وخارج المجمعات النازحين العراقيين ودعم العودة الطوعية للنازحين كما للمهاجرين العائدين من خارج العراق بوضع استراتيجيات وخطط

ترفق باليات تنفيذ برامج حكومية خاصة بإعادة تمكين العائدين من النساء والرجال بغرض تشجيع العودة الطوعية والأمنة وإعادة ادماجهم في المجتمع العراقي

-الاتجار بالبشر والاختطاف كونهما أحد سبل الاختفاء القسري نطالب السلطات العراقية: تشريع قانون خاص يحدد الاختفاء القسري ويعاقب الجناة كما يحقق ولو جزء من العدالة الانتقالية لذوي المختفين قسراً بغض النظر عن انتمائهم الديني والقومي والجغرافي، سواء للذين اختفوا في الحملات المنظمة ضد المواطنين في الإبادة الجماعية كالتي حصلت ضد الايزيديين في سنجار وتوابعها والتي ضد المسيحيين في الموصل وتوابعها، وأيضاً التي حدثت سنة 2014 كالذين اختفوا في السجون او عمليات جماعية في بطش الأنظمة السابقة وغيرها كعمليات الانفال لسنة 1988 ضد المسيحيين والاكرد والانتفاضة الشعبانية كما الذين اختفوا جراء الحروب الطاحنة ضد ايران والكويت دون ان ننسى ضحايا الاستهداف على الهوية حيث يكون هناك تعاون انساني بين اهل الضحايا والسلطات المعنية من خلال عدالة انتقالية لتحقيق العدالة وتعويض الضحايا تعويضاً مجزياً. وتحقيق هذه المطالب سوف يحسس ذوي الضحايا بإنصاف وامل الشفاء النفسي.

المظاهرات والحراك الشعبي والاقتصاد

● اغتياالات الناشطين

تنظر منظمة حمورابي لحقوق الانسان بعين الحذر والخشية للإنتهاكات الخطيرة على حياة الناشطين المدنيين، إذ يعد الحق في الحياة من اهم الحقوق التي من الواجب ان يتمتع بها اي شخص بالعالم. وهو حق كفلته المواثيق الدولية كافة، فضلاً عن الدساتير الوطنية، لقد المنظمة رصدت عدداً من حوادث الاغتيالات التي قيدت ضد مجهول وقسم منها معروفين الهوية.

- كانت استجابة الحكومة لتلك الحوادث ضعيفة، فعلى سبيل المثال اغتيل الناشط (حيدر صبري) يوم الاربعاء الموافق 26 كانون الثاني 2022، في قضاء القرنة في محافظة البصرة، اذ اصدرت قيادة شرطة البصرة توضيحاً حول اغتيال الناشط، وافادت في بيان "ان الحادث جنائي بحت نفذ من قبل شقيقه (م ص ع) بسبب خلاف عائلي ولا صحة لما تم نشره، مشيراً الى انه تم إلقاء القبض على شقيقه، وتم توقيفه وفق أحكام المادة (406) من قانون العقوبات وضبط بحوزته المسدس المستخدم بالجريمة.

- قام مسلحون مجهولون في قضاء سنجار يوم الخميس الموافق 30 حزيران 2022، بقتل الناشط المدني (جميل سلمان) حسب اعلان المرصد العراقي لحقوق الانسان.

- تعرض الناشط المدني (ضرغام ماجد) يوم الثلاثاء 8 آذار 2022، في محافظة بابل وسط البلاد، الى محاولة اغتيال، نقل على اثرها الى المستشفى بعد تعرضه لإطلاق رصاص وطعنات بآلات حادة من قبل حماية نائبة في مجلس النواب تدعى (سهى السلطاني)، وتشير المعلومات الى أن حالة الناشط حرجة، إذ يعتبر (ضرغام) أحد أبرز نشطاء الاحتجاجات، وما زال يقود نشاطات احتجاجية رغم تراجع الاحتجاجات في البلاد، ودائماً يظهر في مقاطع فيديو وهو ينتقد شخصيات سياسية كبيرة وزعماء دين وقادة جماعات مسلحة، وعلى اثر ذلك الحدث، خرجت مظاهرات حاشدة في محافظة بابل في اليوم التالي، مطالبين الحكومة بإلقاء القبض على منفذي عملية الاغتيال. وفي الوقت نفسه تشيد منظمة حمورابي بالاجراءات الحكومية المتعلقة بملاحقة المطلوبين والمتهمين بقضايا الاعتداءات بحق المدنيين والنشطاء، حيث قامت قوة من تشكيلات شرطة الديوانية يوم الاثنين 5 أيلول 2022 باعتقال القيادي في سرايا السلام (كفاح الكريطي)، اذ ذكر بيان من الشرطة ان المتهم كان احد المتهمين والمطلوب بقضايا مختلفة وفقاً لمذكرات أوامر القاء القبض الصادرة بحقه من القضاء، وازاف البيان ان عملية القبض تمت بعد رصد وتحري لحظة تواجده في مديرية البلدية؛ فيما تم وعلى الفور توقيفه من قبل قاضي التحقيق تمهيداً لإحالاته إلى الجهات المختصة للتحقيق معه. ويذكر ان الكريطي متهم بقتل أحد متظاهري تشرين.

- تابعت منظمة حمورابي عن كذب قرار محكمة التمييز في واسط يوم الاربعاء 6 نيسان 2022 الخاص بإلغاء قرار الإعدام الصادر بحق الرائد (طارق الجابري) المتهم بالقتل، بعد إدانته بقتل متظاهرين في انتفاضة تشرين 2019، وذلك لعدم كفاية الأدلة، وهنا بدورنا كمنظمة تعنى بحقوق وحرريات الانسان نثمن جهود السلطة

القضائية بعدم الاسراف او التسرع بتنفيذ عقوبات الاعدام بدون أدلة واضحة وكافية. من جانب آخر نكرر المطالبة بإلغاء الحكم بالاعدام وتبديله بالسجن المؤبد...

• الاعتداءات بحق الاعلاميين

تتابع منظمة حمورابي لحقوق الانسان ملف الانتهاكات والاعتقالات بحق الاعلاميين والنشطاء المدنيين بشكل مباشر ومستمر، وتعارض المنظمة مسألة تقييد الحريات وسياسة تكميم الأفواه التي تمارسها الحكومة بحق هؤلاء، والتي تعد من ضمن الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها كل مواطن والتي يكفلها الدستور والقانون فضلاً عن كفالتها الواضحة في العهدين الدوليين لعام 1966 الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الملحقان بهما:

- رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن مصدر امني، بأن قوة أمنية اعتقلت الاعلامي الدكتور (قصي شفيق) يوم الثلاثاء 13 آذار 2022 ، وذلك بعد رفع دعوى قضائية ضده من قبل وزير المالية بسبب موافقه الراضة لسياسة الوزارة، ومنها ارتفاع سعر صرف الدولار وانتقاده للمواقف التي تضر بسياسة البلد.
- أقدمت عناصر من قوات مكافحة الشغب في بغداد يوم الخميس 14 نيسان 2022، بالاعتداء على أساتذة من جامعة بغداد تظاهروا للمطالبة بتوزيع أراضي العامرية المخصصة للسكن لمستحقيها من الاساتذة بدلاً من عرضها للاستثمار التجاري للقطاع الخاص، إذ شاب هذه الصفقة فساداً واضحاً.
- اصيب (5) من المحتجين المحاضرين المجانيين ومنتسبي العقود يوم 31 أيار 2022 ، بإصابات متفاوتة بالرأس والاطراف بعد ضربهم بهراوات عند تقربهم من حاجز أمني لأحد بوابات المنطقة الخضراء من جهة كرادة مريم وسط بغداد.

- كما رصدت منظمة حمورابي بيان أدانة المرصد العراقي للحريات الصحفية الإعتداء الوحشي الذي تعرض له مقدم البرامج في قناة البغدادية الدكتور (علي الذبحاوي) يوم السبت 30 تموز 2022، من قبل مسلحين مجهولين وسط مدينة الكوفة بعد إنتقاله إليها من بغداد إثر تهديدات تلقاها ومداهمات لمحل سكنها، عائلة الذبحاوي شرحت تفاصيل الإعتداء الذي وقع عند العاشرة من ليل الجمعة حيث كان الذبحاوي مع أطفاله في مدينة الكوفة حين داهمه مسلحان، وأخذوا يضربانه بعصي مسدس وسلاح رشاش على رأسه وانفه وفمه ماتسبب بإصابات بالغة نقل على إثرها الى مستشفى الصدر في الكوفة وهو يعاني من فقدان للوعي. وتأكد من الفحص الطبي عند الساعة الحادية عشرة ليلاً أنه مصاب في الأنف وتهشم في أحد أسنانه ونزيف حاد وصداع وآلام مبرحة، رقد على إثرها في المستشفى لتلقي المزيد من العلاج والمراقبة الطبية.

- أحصت منظمة حمورابي لحقوق الانسان من خلال ما وصل إليها من رصد أوضاع العنف عدد القتلى والجرحى نتيجة الوضع الأمني المتردي في 2022 كان يفوق الأرقام المتوفرة لها وهي: مقتل (101) من الذكور، و (20) امرأة، و (8) أطفال ، وبلغ عدد الجرحى (151) جريحاً في إصابات متنوعة بين جرائم القتل المعمد وأستهدافات بسبب حرية التعبير.

-وفي الوقت الذي تطالب حمورابي الأجهزة الأمنية والسلطات السياسية الاضطلاع بمسئولياتها ونزع السلاح المنتشر للحد من الجريمة وهذه العمليات الدموية التي تفتك بالمجتمع العراقي وتزيد من اعداد المختفين قسراً.
- تشير منظمة حمورابي لجهود البرلمان في محاولته كشف الحقائق، إذ ذكرت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب في بيان ان "مجلس النواب صوت على تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق، والبحث عن المفقودين من المتظاهرين والمغييبين والضحايا من الأجهزة الأمنية، والاعتداءات على المؤسسات الحكومية، ومتابعة ملف قتل المتظاهرين"، كما صوت المجلس على "إلغاء قرار مجلس الوزراء الخاص بتكليف وزير النفط بمهام مدير شركة النفط الوطنية إضافة لوظيفته لمخالفته للقانون".

• الحراك الشعبي

اطلعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان من خلال تقارير راصديها على العديد من الأحداث التي رافقت التظاهرات والاحتجاجات السلمية على بعض القضايا السياسية والخدمات. وتأسف المنظمة على ما يحدث خلال هذا الحراك الشعبي من أعمال عنف واحتكاك أصاب المتظاهرين وكذلك بعض منتسبي القوات الأمنية، وتدعو المنظمة الجميع الى الالتزام بالمعايير الاخلاقية والقانونية والانسانية في التعامل مع هذه الحالات، كون هذه الإصابات والخسائر تقع في أجساد العراقيين لا بل تقوض الحصول على الحقوق والمطالب.

- بدعوة من مختلف القوى التشريعية والاحتجاجية ومن مختلف انحاء العراق، خرجت تظاهرات جماهيرية واسعة ليلة الجمعة 16 نيسان 2022، مطالبة بالاسراع في:

- 1- تشكيل الحكومة وإنهاء حالة الانسداد السياسي،
- 2- البدء فوراً بإجراءات ملموسة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمعيشية
- 3- محاسبة قتلة المنتفضين
- 4- إتمام ملف تعويض عوائل الشهداء
- 5- معالجة الجرحى، وغيرها من الملفات.

وأنت هذه التظاهرات، بعد فترة خلت فيها الساحة الاحتجاجية من الفعاليات المطالبة ذات الطبيعة السياسية: وما يحرك الحيوية والنشاط في هذه الفعاليات هو التوق الكبير الى حرية التعبير التي هي المشاركة في تصحيح المسار لبناء الديمقراطية التي أحد مظاهرها الواضحة هو المطالبة بالحقوق والحريات من خلال المظاهرات السلمية التي ضمت الحضور الكبير والواسع من الشباب التشريعي المنتفض ومعهم التنسيقيات والحركات الأخرى التي انبثقت عن الانتفاضة، ناهيك عن مشاركة قوى سياسية بمسميات مختلفة.

يتوجب التأكيد على ضرورة الوعي التام بشرعية التظاهرات وواجب حمايتها وعدم منعها في نظام أراد نيل الدكتاتورية واختيار الديمقراطية. ورأينا تطوراً بهذا الخصوص، وان كان مطلوب توسيعه أكثر، من الجانب الأمني وهو في التجمعات الأخيرة توفير نسبة معينة من الحماية للمتظاهرين وتنظيم الوقوف في الشوارع للتجمعات الواسعة في بعض المناطق. مع ذلك يتطلب الأمر من المتظاهرين وغيرهم، عدم استغلال هذا الحراك لصالح قضايا خاصة وضيقة، بل الحفاظ على السلمية وتجنب الاحتكاك مع القوات الأمنية بسبب التخريب الذي من المحتمل ان يقع جراء التجمعات الواسعة التي تتطلب تنظيمًا فعليًا وشاملاً لتمثل التظاهرات تلك اللغة الديمقراطية المفهومة من الشارع الى السلطات المعنية وذلك من خلال وحدة الشعارات والتهافتات بما ينسجم مع الحدث والهدف من التظاهرات.

صورة عن موقع A/A



ان تنوع الفعاليات الاحتجاجية وفي أماكن مختلفة، مثل التي وقعت في بغداد، يدل على إمكانية تنظيم فعاليات احتجاجية متنوعة وكبيرة وواسعة ذات اهداف مشتركة يتم تحضيرها بشكل حضاري، مع أهمية التنسيق بين مختلف التجمعات المحتجة وان تكون الحقوق المسلوقة هي العامل الموحد للعمل. وفي حال النتيجة تكون كما التجربة تقول بان القوى السياسية المنتفذة، لم تراجع مواقفها او لم تصلح سياستها، وهي لا تستجيب الى مطالب الشارع الا بالضغط الجماهيري الواسع فحق إعادة تكرار التظاهرات يجب ان يكفل.

- اتساقاً مع ماتقدم، الأمل في البناء الصحيح يبقى حافزاً اذا لاحظت منظمة حورابي أهمية الوقت في التمكين الديمقراطي المشترك بالوعي الشعبي وذلك من خلال انطلاق تظاهرات رافضة لترشيح (المهندس محمد شياع السوداني) لمنصب رئيس الوزراء يوم الثلاثاء 26 تموز 2022، أمام منزله في بغداد، كما تظاهر العشرات امام مكتب السيد السوداني في منطقة الشعب - حي التجار - شارع الاسواق المركزية، وعلى اثر ذلك قامت قوة من الجيش بالانتشار أمام منزله، وفي ذات السياق أعلن الإطار التنسيقي، وبشكل رسمي اختيار السوداني مرشحاً لرئاسة الوزراء، وذلك خلال اجتماع وصف بأنه عقد "بأجواء إيجابية". ويعد السيد محمد شياع السوداني من قيادات حزب الدعوة الإسلامية وأدار عدة وزارات في الحكومات المتعاقبة، وتم ترشيحه من قبل السيد نوري المالكي لرئاسة الحكومة الجديدة، علماً انه قد أسس حزباً يرأسه ويدعى تيار الفراتين على أساس قائمة انتخابية متحالفة شيعياً. وفي وقت لاحق وسط اجراءات أمنية مشددة، توافد عدد من المتظاهرين يوم السبت 30 تموز 2022، الى ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، استعداداً للتظاهرات المرتقبة، احتجاجاً على ترشيح (محمد شياع السوداني) لرئاسة الحكومة، إذ أفاد مصدر أمني أن المتظاهرين وصلوا الى بوابة المنطقة الخضراء من جهة وزارة التخطيط بعد تمكنهم من اجتياز الحواجز الكونكريتية على جسر الجمهورية، وبالنهاية تمكن المتظاهرون من الدخول الى مبنى البرلمان واعلنوا الاعتصام المفتوح داخل البرلمان، وبناءً على ذلك وجه القائد العام للقوات المسلحة (مصطفى الكاظمي) القوات الامنية بحماية المتظاهرين، داعياً المتظاهرين الى

التزام السلمية في حراكهم وعدم التصعيد، والالتزام بتوجيهات القوات الامنية التي هدفها حمايتهم وحماية المؤسسات الرسمية.

وفي اليوم التالي دعت اللجنة التنظيمية لدعم الشرعية والحفاظ على مؤسسات الدولة، المنبثقة عن الاطار التنسيقي، يوم الاحد 31 تموز 2022، للتظاهر يوم الاثنين المصادف 1 آب 2022، عند محيط المنطقة الخضراء، وذكرت اللجنة في بيان لها "ندعو ابناء شعبنا العراقي بكافة اطيافهم وفعاليتهم العشائرية والاكاديمية والثقافية الى ان يهبوا للتظاهر سلمياً للدفاع عن دولتهم التي ثبتت اركانها دماء الالف الشهداء، بوجه الطغيان الدكتاتوري والاحتلال والطائفية والارهاب الداعشي، ومستقبل ابنائهم الذي حرص حشد العراق وقواته الامنية على ضمانه، لاسيما بعد التطورات الاخيرة التي تنذر بالتخطيط لانقلاب مشبوه واختطاف للدولة والغاء شرعيتها واهانة مؤسساتها الدستورية والغاء العملية الديمقراطية فيها"، وازافت " كونوا على العهد والوعد وهيات منا الذلة ، وبالفعل في اليوم التالي رصدت منظمة حمورابي احتكاك وضرب من قبل بعض منتسبي قوات حفظ النظام لمتظاهري الاطار التنسيقي قرب الجسر المعلق في بغداد. وفي وقت لاحق أعلن قائد قوات "حشد الدفاع" العميد (عبد الناصر سلمان العقابي) يوم الاثنين، 1 آب 2022، انضمامه إلى اعتصام أنصار التيار الصدري في مبنى مجلس النواب، داعياً مقاتليه إلى التوجه للمنطقة الخضراء لإسقاط الفاسدين بالقوة، وقال العقابي في بيان تداولته منصات التيار الصدري، مخاطباً قوات حشد الدفاع والعراقيين "لقد كنتم وما زلتم بأعلى مستويات الانضباط والاحترام وقد حان الوقت لاخذ حقوقنا من الفاسدين". وأضاف "كوننا من أبناء الشهيد محمد الصدر فعلينا واجب الاشتراك بالتظاهرات مع اخوتنا ابناء محمد الصدر"، وتابع "لم ينصفنا أحد خلال تسع سنوات من العمل في جبهات القتال بدون حقوق ورواتب ولدينا من الشهداء والجرحى، ولم يبقى شيئاً لم نفعله ولا باباً من أبواب الدولة لم نطرقه ولكن الفساد والمحسوبية والانتماءات الحزبية هي سبب عدم صرف مستحقاتنا". ودعا العقابي "جميع مقاتلي حشد الدفاع للتوجه الى المنطقة الخضراء والاشتراك في التظاهرات لإسقاط الفاسدين ونيل الحقوق بالقوة".

وفي ذات صدد التظاهرات اقتحم أنصار التيار الصدري، صباح يوم السبت 30 تموز 2022 المنطقة الخضراء ومبنى مجلس النواب العراقي واصلوا من هناك اعتصاماً مفتوحاً تحت قبة البرلمان لحين تحقيق مطالبهم



الصورا عن الجزيرة

المتمثلة بتشكيل الحكومة الجديدة من قبل زعيم التيار السيد مقتدى الصدر. ويذكر ان حشد الدفاع يضم مقاتلين شيعية، ومرتبطة بوزارة الدفاع العراقية، إلا أنه لا يتبع "هيئة الحشد الشعبي"، ويقدم "حشد الدفاع" الدعم والاسناد للقوات العراقية في محاربة فلول تنظيم "داعش" الارهابي، اضافة الى تأمين الحماية لبعض المناطق، وأفاد مصدر في اللجنة المشرفة على اعتصامات أنصار التيار الصدري في البرلمان لاحد راصدنا في المنظمة، يوم الثلاثاء 8 آب 2022، بصور تعليمات خاصة بمشاركة النساء في الاعتصام انه "يمكن للنساء التظاهر أو الالتحاق بالتظاهرات عند بوابة البرلمان في ساعات النهار فقط، وغير مسموح لهن المبيت او البقاء لساعات متأخرة من الليل ، حرصاً على سلامتهن"، فيما أوضح مكتب الصدر ان "انسحاب المعتصمين سيكون من قاعة مجلس النواب وليس من المبنى، وعلى المتظاهرين المعتصمين الاستمرار بالتواجد داخل جميع اروقة

مبنى مجلس النواب دون اي انسحاب"، وان "هناك تعليمات ستصدر خلال الساعات المقبلة من قبل (محمد صالح العراقي) وزير الصدر تتضمن الأماكن التي سيتم الاعتصام أمامها، وأن الأماكن التي سيتم الاعتصام أمامها غير محددة إلا أنها داخل المنطقة الخضراء". وأضاف ان "الاعتصام مفتوح ومستمر ولا يوجد اي بوادر لإنهائه والانسحاب من المنطقة الخضراء، وان إخلاء مبنى البرلمان من المعتصمين جاء للحفاظ على الممتلكات العامة ويكون الاعتصام خارج مبنى مجلس النواب". هذا وقد كان السيد صالح محمد العراقي الملقب ب (وزير القائد) المقرب من زعيم التيار الصدري قد قال في تغريدة على تويتر، مخاطباً المعتصمين في مبنى مجلس النواب " إخلاء المبنى وتحويل الاعتصام أمام وحول البرلمان ومقترباته خلال مدة أقصاها (72) ساعة من تاريخ هذا المنشور"، وتابع "إن كانت هناك أماكن أخرى ينبغي الاعتصام أمامها فسنأتيكم التعليمات تبعاً"، مؤكداً على أن "ديمومة الاعتصام مهمة جداً لتتحقق مطالبكم التي سنوافيكم بها لاحقاً، لذا يجب تنظيم الاعتصام على شكل وجبات مع بقاء زخم الاعداد في اوقات محددة.

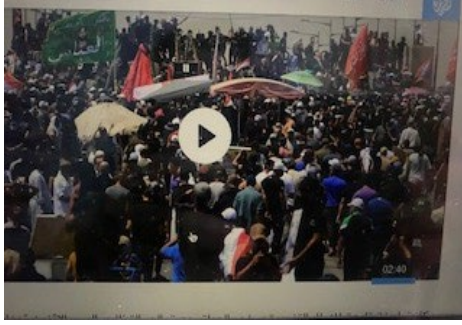
تتري منظمة حمورابي لحقوق الانسان هذا الشد والجذب السياسي والصراع على السلطة أدى الى وقوع انتهاكات حقوق الانسان، وانسداد الشوارع الرئيسية، واختناقات المرور، مما ولد انعكاسات سلبية على نفسية ومزاج ومصالح المواطن العراقي واهتزاز ثقته بضمن الاستقرار والأمن في العاصمة بغداد.

من ناحية أخرى، تثن منظمة حمورابي جهود بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) على دعمها لملفات حقوق الانسان وتعزيز الحريات المدنية والسياسية، اذ اكدت يوم الأربعاء 27 تموز 2022 في بيان رسمي لها، ان التظاهر السلمي أساسي للديمقراطية لاقفة الى أهمية احترام مؤسسات الدولة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، كما وشددت البعثة على ضرورة استمرار المظاهرات السلمية والامتنال للقانون، وتزامن ذلك بعد انسحاب المتظاهرين من مبنى البرلمان والمنطقة الخضراء التي دخلوها في وقت سابق، استجابة لدعوة زعيم التيار الصدري السيد (مقتدى الصدر) المتظاهرين للعودة الى منازلهم .

- لاحظت المنظمة في ساحة الاحتفالات الكبرى بالمنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد، يوم الجمعة 5 آب 2022، اقامة صلاة موحدة، جمعت الآلاف من أنصار التيار الصدري من عدد من محافظات الفرات الاوسط، وذلك استجابة لدعوة من السيد مقتدى الصدر، وكانت اللجنة المركزية لـ"ثورة عاشوراء" قد أعلنت قبل ذلك بيوم: إنهاء الاستعدادات اللوجستية والفنية لتنظيم الصلاة الموحدة، وقد ترأس قائد عمليات بغداد الفريق الركن (أحمد سليم) اجتماعاً أمنياً موسعاً حضره قادة المقار المتقدمة في جانبي الكرخ والرصافة، وقادة الفرق ومدبري الأجهزة الأمنية العاملة ضمن قاطع مسؤولية القيادة، شهد الاجتماع مناقشة الخطة الأمنية الخاصة بتأمين الحماية اللازمة للمصلين، كما شهدت مدينة الصدر شرقي بغداد، منتصف شهر تموز الماضي، إقامة صلاة موحدة كبرى امتدت من شارع الفلاح إلى السدة، شارك فيها أكثر من مليونين ونصف المليون شخص، حسب تقديرات غير رسمية، وفي الوقت ذاته انطلقت تظاهرة من ساحة النور وسط بغداد في ظل اجراءات أمنية مشددة وقطع جزئي للطرق، يهتفون "باسقاط النظام وكلا كلا للحزاب"، وفي السياق نفسه، قالت اللجنة المنظمة للتظاهرة في بيان لها "تتشرف قيادات وحركات وتنسيقيات تشرين بدعوتكم لحضور تظاهرة جمعة قلب المعادلة يوم الجمعة 5 آب 2022 في ساحة النور الساعة الخامسة مساءً لتأكيد مطالب تشرين بحل البرلمان ومحاسبة الفاسدين.

-استكمالاً لتداعيات الملف السياسي رصدت المنظمة انطلاق تظاهرة حاشدة يوم الأربعاء 28 أيلول 2022، في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد احتجاجاً على عقد مجلس النواب جلسة شهدت تجديد الثقة برئيس المجلس (محمد الحلبوسي)، واختيار (محسن المنذلاوي) نائباً أول للرئيس، وحدث احتكاك بين المتظاهرين والقوات الأمنية أدى إلى إصابة (122) منتسباً أمنياً بينهم أربعة ضباط، وكما أصيب 11 متظاهراً، حسب وكالات الانباء، وفي ساعة متأخرة من نفس اليوم، بدأت القوات بتكثيف انتشارها في محيط الخضراء وأغلقت جسري السنك والجمهورية المؤديين إلى المنطقة الخضراء بحواجز إسمنتية، كما انتشرت قوات عسكرية في عدد من تقاطعات وجسور شرق العاصمة بغداد وتحديداً في (مدخل مدينة الصدر، ومنطقة البلديات، وقناة الجيش، وساحة مظفر، وتقاطع حي أور، والبنوك)، مع فتح منفذ واحد للحركة فيها، وذكرت مصادر أمنية عراقية أن الطرق الرئيسية في بغداد أغلقت ضمن خطة أمنية مشددة، وأوضحت أن "الخطة الأمنية الخاصة بتأمين تظاهرات محتملة وجلسة البرلمان دخلت حيز التنفيذ"، و"تم تقسيم بغداد ثلاثة أقسام، حيث خرجت أكثر من (70%) من الطرق والجسور عن الخدمة، بالإضافة إلى -إغلاق المنطقة الخضراء بالكامل والمداخل الرئيسية الى العاصمة".

بالتزامن مع الذكرى الثالثة لانطلاق احتجاجات تشرين عام 2019، تابعت منظمة حمورابي الاحداث بشكل مباشر، في محاولة لرصد وتوثيق الاحداث التي قد ترافق الفعاليات المتوقع حدوثها، اذ انطلقت صباح يوم السبت 1 تشرين الأول 2022، تظاهرات حاشدة وسط العاصمة العراقية بغداد، لإحياء هذه الذكرى، اذ رفع المحتجون عدداً من المطالب هي ذاتها التي رُفعت في عام 2019، إلا أنها شهدت هذا العام مشاركة علنية لأنصار التيار الصدري الذين رفعوا شعارات التيار المعروفة وارتدى اغلبهم "الملابس السوداء".



صور الجزيرة



وحسب مصادر أمنية " أطلقت القوات الامنية قنابل مسيلة للدموع على المتظاهرين لمحاولة تفريقهم على جسر الجمهورية وسط بغداد"، وأضاف، أنه "تم تسجيل سبع حالات اختناق جديدة نتيجة الغازات المسيلة للدموع"، مبيئاً أن "حصيلة حالات الاختناق نتيجة الدخان والحجارة تمثلت بعشرة اشخاص"، وفي ذات الوقت تمكن متظاهروا ساحة التحرير من ازالة البوابة الحديدية التي وضعتها قيادة عمليات بغداد في بداية جسر الجمهورية كحاجز أول يمنعهم من التقدم نحو المنطقة الخضراء، كما قام المتظاهرون برمي الأعمدة الحديدية للبوابة في مياه نهر دجلة، موضعاً أنهم وبعد هذه الخطوة، قد تجاوزوا خط الصد الأول للجسر، ويستعدون لتجاوز بقية الخطوط باتجاه المنطقة الخضراء؛ فيما اقدم بعضهم على رمي قوات الامن بالحجارة، من جانبه أفاد مصدر أمني، بأن "قوات حفظ القانون انسحبت من الحاجز الاول على جسر الجمهورية، وتوجهت الى نصف الجسر مع بقاء وجود المتظاهرين عند صبات الحاجز المذكور".

"يمكن القول أن، كل هذه الاحداث ان شهدت لشيء فهي تشهد لتحسن وعي العراقيين بمتطلبات الديمقراطية على مستويين السلطات التي تجنبت المنع والردع بالأسلحة من جانب، والحراك الشعبي الذي رفع صوته واقتحم بشكل مسالم بهدف الحصول على حقوقهم المنتهكة والمتمثلة في الحق على الوطن، وحقوقهم الفردية وحق الدولة في ان يحكمها من يحترمها كما هتف المتظاهرون. وهذا يعتبر عملاً إيجابياً لتمكين السياسيين في العمل الديمقراطي كحق من الحقوق العامة للعراقيين. التظاهرات حالة صحية في بلد لا زالت الديمقراطية فيه فتية لكن يقتضي ان تكون بدون احداث تخريب.

• البطالة والفقر

تتابع منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن كئيب الملف الاقتصادي. فبالرغم من امتلاك العراق لثروات طبيعية هائلة من نفط وغاز وفوسفات وكيريت وارضيات زراعية غير مستغلة، اذ يملك رابع احتياطي نفطي عالمياً والثاني عربياً. وكما أعلن المجلس العالمي للذهب، يوم الأحد 6 شباط 2022 ، تقدم العراق مرتبة واحدة ضمن جدول أكثر دول العالم في احتياطي المعدن النفيس، ووفقاً لأحدث جدول نشره المجلس في شباط 2022، ان "العراق تقدم مرتبة واحدة ليصل الى المركز (38) من أصل (100) دولة مدرجة بالجدول بأكبر احتياطي للذهب بعد تراجع لترتيب ليبيا ضمن الجدول"، مبيئاً ان "العراق احتل المرتبة الرابعة عربياً بعد كل من السعودية والجزائر ولبنان"، واطاف ان "العراق حافظ على حيازته من الذهب بدون تغيير لتبلغ حيازته من الذهب (96.4) طناً وهي تمثل (8.8 %) من باقي احتياطاته الأخرى، الا انه لازال ما يقارب ال (40 %) من سكانه هم تحت خط الفقر. أما معدل البطالة بين الشباب وصل قرابة (30 %)، وهذا امر مقلق جداً لاسيما وحجم الفساد الكبير الذي يعاني منه البلد والذي بلغ ارقاما قياسية مهولة. فقد قامت الحكومات الثلاثة السابقة بسلب الحقوق التقاعدية للمواطنين وعدم اجراء أي زيادات عليها بل منهم تم حجبها كلياً (تصفيرهم) ومنهم بقوا لم يحظوا الا بأقل من (20 %) من رواتبهم الاصلية كما هو الحال مع الوزراء السابقين حيث منذ 2015 تم المس برواتبهم بشكل لا يصدق وبذريعة دفع رواتب الحشد الشعبي خلال تحرير العراق من الغزو الداعشي. لكنهم في نفس الوقت قاموا بالتنازل على قانون التقاعد وتلاعوا به بهدف المس بالحقوق المكتسبة لهؤلاء المضحين بحياتهم وانباءهم في خدمة البلد في أسوأ الأحوال الأمنية في العراق، خاصة ان بعضهم يعدون من المفصولين السياسيين، اذ تم انتهاك حقوقهم عندما تم اعتبار الوزراء موظفين عاديين وهذا يتنافى مع كافة القوانين والأعراف الدولية التي تعتبر منصب الوزير تكليفاً سياسياً وليس منصباً وظيفياً بحتاً. ان ادخال هذا المفهوم في "قانون التقاعد الموحد" ضمن قرار مجلس الوزراء رقم (333)، يعد جهلاً بالقوانين الدولية، وتأثر به سلباً جميع الوزراء السابقين الذين أصبحوا خارج السلطة. ان التصرفات المنتهكة للحقوق هي جزء من عقلية

رجال السياسة في العراق، حيث لدى وصولهم الى السلطة يعتبرون القانون هو وسيلة تثبيت المزيد من التسلط على رقاب وارزاق الناس لفرض النفوذ وحسب ما يحلو لهم. اما ما يسمونه "التعديلات القانونية" فيحققونها آليا دون أي وعي بان القوانين والخدمة العامة بكامل معناها الحقيقي هي لأجل تنظيم الحفاظ على حقوق المواطن، وتوسيع اعداد من يجب ان يصبحوا فوق خط الفقر وليس لأجل المزيد من التسلط والعدوان والاحساس بالحاجة الى الثأر وتطبيق انتهاك حقوقهم وكأنهم (أي السلطات) بذلك هم مخلصين ومصالحين والشعب مكلف! بينما الحقيقة كما رأينا أعلاه، المقدرات الهائلة التي يمتلكها العراق اقتصاديا وبشريا، يتم هدرها في مساومات سياسية خاصة دون أي اعتبار لمصالح الوطن والشعب وذلك ابتداء من الاسرة التي يتفاهم العنف فيها، مروراً بجميع الشرائح المجتمعية والى المتقاعدين لا بل البقاء على ضعف الامن القومي، وفي بعض المناطق الحدودية انعدام تامين الحدود لمنع المتجاوزين على العراق.

دون أي شك، جميع هذه الانتهاكات الصارخة بحق الشعب، يدفع الناس الى التظاهر والاحتجاج بسبب سوء توزيع الثروات وفساد الادارات المتعاقبة على حكم البلد، مطيحين حتى بحقوق اضعف الشرائح في المجتمع أمثال من هم بحاجة الى يد العون من كل المؤسسات في البلد ما سبب قيام العشرات من ذوي الاحتياجات الخاصة (صم وبكم وكفيفي البصر)، يوم الاحد 6 آذار 2022، بالتظاهر وقطع الطريق بالقرب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن منطقة الوزيرية ببغداد، مطالبين بإقالة وكيل وزارة العمل (عبير الجلي) وتحسين مستوى دخلهم.

- رصدت المنظمة احتجاج العشرات من سائقي سيارات الأجرة أمام مبنى محافظة السليمانية يوم الاحد 3 نيسان 2022، معبرين عن رفضهم لارتفاع أسعار البنزين في اقليم كردستان، وحاول سائقون إغلاق الطريق الرئيسي الرابط بين السليمانية – كركوك، إلا ان قوات الأمن لم تسمح لهم بذلك، وطالبوا أمام مبنى المحافظة بخفض أسعار البنزين، واجتمع (3) سائقين ممثلين عن جميع السواق مع المحافظ وقدموا مطالبهم مباشرة

- وفي بغداد نظم الطلاب الخريجون الثلاثة الاوائل يوم 29 أيار 2022، تظاهرات امام مبنى وزارة المالية، تطالب الحكومة العراقية بتطبيق قانون (67) وتعينهم على الملاك الدائم، وفي مناسبة لاحقة ضمن اطار التعاون بين الحكومات المحلية والمواطنين، أعلن نائب محافظ ذي قار (رافع الشامي) يوم الخميس 16 حزيران 2022، أن ابرز مطالب المتظاهرين في المحافظة يتمثل في التعيين، مشيراً الى ان المحافظة خاطبت البرلمان والحكومة الاتحادية تنفيذ هذه المطالب، ومنها تخصيص (27) ألف درجة وظيفية لأبناء المحافظة، تعليقاً على التظاهرات التي شهدتها مركز قضاء الناصرية، إذ أغلق خريجون وكسبة عدداً من الدوائر الحكومية مطالبين بفرص عمل، كما اكد الشامي إن جزءاً من مطالب المتظاهرين يرتبط بإقرار الموازنة العامة، فيما يقع تلبية الجزء الآخر منها على عاتق الحكومة المحلية، وحسب أرقام وزارة التخطيط العراقية، تبلغ نسبة الفقر في ذي قار (49%)، وتأتي المحافظة في المرتبة الثانية في الفقر بعد محافظة المثنى التي تصل فيها نسبة الفقر الى (50%)، ويعاني أكثر من نصف سكان ذي قار البالغين أكثر من مليونين و (130) ألف نسمة من البطالة.

- وفي بغداد تظاهر العشرات من خريجي الدراسات العليا والبيكالوريوس في المهن الصحية والطبية وكليات الطب البيطري، يوم الثلاثاء 28 حزيران 2022، امام المنطقة الخضراء وبالقرب من وزارة التخطيط للمطالبة بتعيينهم، مستبقين جلسة لمجلس الوزراء برئاسة الكاظمي والضغط باتجاه قرارات تخدم مطالبهم.

- وفي ميسان جنوب العراق رصدت المنظمة يوم الأربعاء 27 تموز 2022، حدوث صدمات واطلاق نار جرت بين متظاهرين حاصروا مقر شركة بتروجاينا النفطية مطالبين بالتعيين وقوات أمنية في المحافظة، كما أوضح المصدر أن صدمات أخرى جرت بين متظاهرين وقوات الأمن أمام أبواب شركات نفطية أخرى في قضاء الكحلاء، كما شهدت البصرة انطلاق تظاهرة غاضبة ، يوم الاثنين 8 آب 2022 في تقاطع كوت الحجاج وسط المحافظة احتجاجاً على أنقطاع التيار الكهربائي، وملوحة المياه، وغياب الخدمات، وتفشي البطالة، إذ تشهد المحافظات الجنوبية انقطاع تام في الطاقة الكهربائية للمرة الثالثة خلال اسبوع، ويذكر أن وزارة الكهرباء العراقية قد اعلنت في وقت سابق حالة الاستنفار العامة في مواجهة موجة الحر تحسباً لحدوث زيادة في الطلب أو حدوث أعطال .

بالمقابل تشير حمورابي وتشجع بعض الطول والقرارات الحكومية التي من شأنها ان ترفع من مستوى معيشة الفرد، حيث قرر المصرف العراقي للتجارة، يوم الإثنين 15 آب 2022 ، تخفيض فائدة القروض للموظفين الوطنية رواتبهم لديه، اذ تم تخفيض فائدة القروض الشخصية من (8%) الى (5%) للموظفين الوطنية رواتبهم لدى هذا المصرف ليشمل ذلك جميع القروض الممنوحة من تاريخ 1 تموز 2022، وقرر المصرف، "إلغاء شرط الكفيل (لموظفي الملاك الدائم فقط) للقروض التي تصل قيمتها لغاية (15) مليون دينار، وتابع، "اما بالنسبة للقروض الممنوحة قبل هذا التاريخ فسيتم احتساب المتبقي من القرض وفق النسبة المخفضة حالياً (5%) مع ابقاء شرط الكفيل"، وفي ذات السياق، أعلنت وزارة التجارة، يوم السبت 6 شباط 2022، عن مشروع جديد لتخفيض اسعار مادة الطحين في السوق المحلية من خلال الاستفادة من كميات الطحين (النمو المائي) في المطاحن الحكومية، وقال وزير التجارة (علاء الجبوري)، في بيان أن "هناك لجان فنية تم تشكيلها لغرض دراسة المشروع والاستفادة من كميات الطحين الموجودة في المطاحن، لغرض بيعها في السوق المحلية واصحاب المخازن والافران" وأضاف أن "ذلك يأتي للمساهمة في خفض أسعار مادة الطحين في الاسواق المحلية والتي شهدت ارتفاعا نسبيا بسبب ارتفاع اسعار مادة الحنطة في السوق العالمية واعتماد السوق المحلية على ما يصلها من مناشئ اجنبية ودول الجوار"، وشدد بالقول إن "هذه الاجراءات تأتي ضمن استراتيجيات الوزارة لتخفيض اسعار المواد الغذائية في السوق المحلية إضافة لتوفير جميع المفردات"، وتابع الوزير، أن "هناك كميات من مادة الطحين توجد كنمو مائي في المطاحن الحكومية وسنعمل على استغلالها وإدراجها في السوق المحلية للمساهمة في خفض الاسعار، فضلا عن السيطرة على حركة السوق من خلال الاستفادة من هذه الكميات لتكون مساعدة للمواطنين في الحصول عليها من خلال الاسواق المحلية كذلك حصول اصحاب المخازن والافران" وبين أن "تقارير اللجان الفنية التي شكلتها الوزارة اكدت اهمية الاستفادة من كميات الطحين هذه الموجودة في المطاحن الحكومية، لغرض بيعها في السوق المحلية بأسعار تنافسية تقل كثيرا عن الاسعار السائدة في السوق والتي يتم استيرادها من مناشئ اجنبية ومن دول الجوار" ولفت إلى أن "هذا المشروع يسبق المشروع الاقتصادي الكبير الذي يسهم به القطاع الخاص في ردف السوق المحلية بمادة الطحين الصفر او الطحين الابيض والاعتماد على القطاع الخاص في استيرادات كبيرة تغطي حاجة السوق المحلية" وأوضح، "قيام الوزارة بهذا الجانب هو لحث القطاع الخاص على العمل بهذا المشروع الكبير الذي تم المصادقة عليه من المجلس الوزاري للاقتصاد، فضلا على انه يوفر مادة الطحين بشكل جيد في الاسواق المحلية ويمنع ارتفاع الاسعار من خلال منافسة الاسعار التي يعمل بها القطاع الخاص من خلال استيرادات عبر دول الجوار".

كما تابعت المنظمة اجراءات الحكومة في مكافحة التسول التي تعد ظاهرة غير حضارية وتعطي صورة غير ايجابية للبلد، فضلاً عن كون اعمال التسول تفوقها عصابات ومافيات الهدف منها التربح غير المشروع وليس بسبب الفقر، حيث وجه مدير نجدة بغداد اللواء (عبد الكريم الغراوي) ، يوم الجمعة 22 نيسان 2022 ، قاطعي الكرخ والرصافة بألقاء القبض على المتسولين وتسليمهم الى الجهات ذات العلاقة، وفي وقت لاحق أعلنت مديرية شرطة نجدة بغداد ، يوم الأربعاء 27 تموز 2022، استمرار حملتها للحد من ظاهرة التسول في العاصمة بغداد، وذكرت المديرية في بيان، انه بتوجيه من قبل وكيل الوزارة لشؤون الشرطة وبإشراف مباشر من قبل مدير شرطة نجدة بغداد اللواء (صباح عبد الحسن جعفر الربيعي)، ان "دوريات النجدة مستمرة بتنفيذ الممارسات الأمنية للحد من انتشار ظاهرة التسول في عموم مناطق العاصمة بغداد"، وتم توجيه الدوريات بالقبض على المتسولين وعلى مدار الساعة وتم القبض على العديد منهم وماتزال الحملة مستمرة الى ان يتم الحد من هذه الظواهر السلبية". علما ان هذه الإجراءات لا تكفي لوحدها إذا لا يتم علاج المشكلة من أساسها الحقيقي المتمثل في العوز والفقر المستشري بين الاسر المتعففة واللاجئين السوريين وغيرهم. فعلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقديم الدعم الاقتصادي وبوضع جميع الوزارات المعنية بمصادر الاقتصاد كالنفط والتجارة والمالية بالطبع، وضعها امام مسؤولية تعاونية بغرض تقديم المعونة المالية وحل مسالة التسول حلا كريما وسلميا على المستويين المهمين المعيشي والسكني كأبسط حقوقهم الإنسانية.

• الجفاف والتغير والمناخي

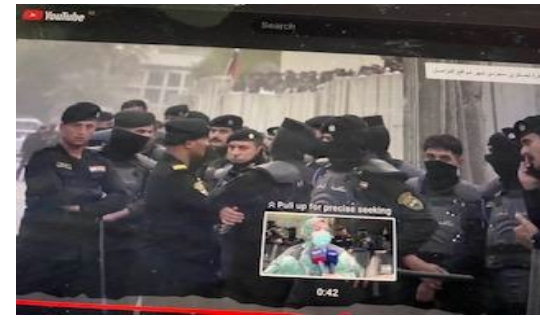
تنظر منظمة حمورابي لحقوق الانسان بعين القلق الى ظاهرة الاحتباس الحراري التي يعاني منها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، اذ اثارَت مسألة الجفاف وانحسار مناسيب المياه في حوضي دجلة والفرات قلقاً حكومياً وشعبياً واسعاً لما له من تداعيات سلبية على مستوى الانتاج الزراعي والحيواني في البلد وبالتالي يؤثر سلبياً على الحياة المعيشية، ومن جانب اخر قد يشكل خطراً ديموغرافياً في حال حدوث هجرة من الريف الى المدينة، فعقب الانحسار الكبير في المياه وقلة سقوط الأمطار خلال الموسم الشتوي الماضي، أخذ الجفاف ينهش بحيرات وانهر اروائية مهمة في محافظة ديالى، منها بحيرة حميرين ونهر ديالى الكبير، حيث قال مدير ناحية السعدية (احمد الزركوشي)، إن "ما يسمى بـ (بحيرة حميرين)، لم يعد موجوداً وما تبقى في المحافظة من المياه فقط موجود في نهر ديالى"، وبحسب التقديرات، فإن الخزين المائي لبحيرة حميرين كان بنحو ملياري و (400) مليون متر مكعب من المياه، وأشار الزركوشي، إلى أن "المتضرر الأكبر من جفاف هذه البحيرة هي مناطق جنوب السعدية كـ (المقدادية، وقضاء بعقوبة، وقضاء بلدروز)، ومناطق أخرى زراعية، كما شهدت العديد من مناطق وقرى شمالي محافظة ذي قار ازمة مروعة تمثلت بشح المياه فتكت بزراعتهم وحيواناتهم، فيما اجبرت العديد من سكان هذه المناطق على الهجرة لخارج المحافظة باتجاه مناطق الفرات الاوسط، وذكر احد وجهاء قرية العبود البطوش وقرية العبود البارز، اضطر سكان (76) قرية في سيد دخيل بذى قار على الهجرة، وصرح ايضا بأن اصواتهم وصلت الى المسؤولين لكن يوجد تضليل من المسؤولين في المحافظة، وفي محافظة ديالى مدينة البرتقال دق مسؤول حكومي في المحافظة، يوم الاثنين 11 تموز 2022، ناقوس الخطر من اقتراب اشهر بساتين المحافظة من الهلاك، وقال قائممقام قضاء بعقوبة (عبدالله الحياي)، إن "وضع بساتين حوض نهر ديالى ضمن قضاء بعقوبة في حالة حرجة للغاية ودخلت مرحلة خطيرة جدا خاصة مع عدم حصول اغلبها على اي مياه منذ (50) يوماً رغم دخولنا ذروة الصيف وارتفاع درجات الحرارة الى (50) مئوية" وفي مبادرة من الناشط البيئي (احمد الساعدي) لتسليط الضوء على موجة الجفاف التي تواجه الأهوار، قام بطبع صورة بطول (50) متر "بهاشتاك الأهوار تستغيث"، على ارضية ملعب لكرة القدم في ناحية المشرح القريبة من الأهوار الشرقية، يقول الصحفي (مهدي الساعدي) ان أحمد جلب جماجم لجواميس نفقت بسبب الجفاف، والمثير في الموضوع أن دموعه انحدرت حال مسكه لجماجم هذه الجواميس وبدأ يبكي بصوت عالي في انتماء أهواري يصعب تفسيره، ويأمل الساعدي بإدراج الهاشتاك ضمن موسوعة غينيس للأرقام القياسية في محاولة منه للإضاءة على مشكلة الجفاف في الأهوار تستغيث، واختار الساعدي ناحية المشرح كونها معقل آبائه وأجداده، وتعيش ظروفًا بيئية قاسية جراء موجة الجفاف التي ضربت الأهوار الشرقية وتسببت بنزوح مئات العائلات منها.تفتتح منظمة حمورابي لحقوق الانسان عقد مؤتمر طوارئ لمعالجة الشحة المائية والحد من الهدر رغم وجود هذه الشحة.

• الاعتداءات الخارجية

تقف منظمة حمورابي لحقوق الانسان مع ما ذهبت اليه قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي في مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والأعتداء عليها على اعتبارها خرقاً للسيادة الوطنية، وما يترتب على مع العراق، مما اثار موجات استياء وغضب شعبي واسع، وعلى سبيل المثال لا الحصر: - احتجاجات على القصف التركي لمصيف (برخ) في قضاء زاخو بمحافظة دهوك، والذي راح ضحيته العشرات من الشهداء والجرحى وحيث اقدم متظاهرون غاضبون يوم الاربعاء 20 تموز 2022، على إغلاق مكتب إصدار الفيزا التركية في النجف وانزال العلم التركي من عليه، وفي اليوم التالي وقع اشتباك في وسط بغداد بين القوات الامنية ومحتجين غاضبين امام مبنى السفارة التركية وسط بغداد، ونتج عن الاشتباك ثمانية اصابات من الطرفين وتضرر عجلتين للشرطة، فيما رفع المحتجون العلم العراقي فوق بوابة السفارة التركي.



قصف في دهوك والمتظاهرين العراقيين امام السفارة التركية يطالبون قطع العلاقات معها، والقوات الامنية تحمي السفارة التركية



- وفي وقت لاحق منعت القوات الامنية في اربيل يوم السبت 23 تموز 2022 الكثير من الناشطين والسياسيين ومواطنين من المشاركة في الوقفة الاحتجاجية ضد الاعتداءات التركية على شمال العراق، اذ قاموا باعتقال ثلاثة ناشطين من المتظاهرين.

- قصف مطار أربيل وبغداد بصواريخ وطائرات مسيرة ما يمثل عملا اهابيا منتهكا للامن والسيدة العراقية. تطالب منظمة حمورابي الأجهزة الأمنية الكشف عن القائمين ومن وراء تلك العمليات الإرهابية وتقديمهم الى العدالة.

تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان، حكومة إقليم كردستان الحفاظ على أسس الديمقراطية المتمثلة في احترام حرية الراي والتجمع والتظاهر.

• الحراك الشعبي في اقليم كردستان العراق

لم تقتصر التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في العراق على مناطق الوسط والجنوب، اذ تابعت منظمة حمورابي الحراك الشعبي للاكراد في الاقليم، وهو حق شعبي كفلته كافة الشرائع والمواثيق الدولية والداستير الوطنية والقانون، وهو غير محصور بمنطقة محددة او شعب معين، فايضا يرى الناس هناك ظلم وتقصير وانتهاك بسلب لحقوقهم وحررياتهم من قبل حكاهم، فلا بد ان يكون هناك ردود افعال تتناسب مع حجم الانتهاكات، اذ انطلقت تظاهرات واسعة في شارع (مولوي) الشهير وسط محافظة السليمانية يوم السبت 6 آب 2022،

دعا لها رئيس حركة الجيل الجديد (شسوار عبد الواحد)، تطالب بإجراء تغييرات في نظام الحكم وفي الآليات المتبعة في إدارة الحكم في اقليم كردستان، فيما دعا آخرون إلى اقتحام مبنى برلمان الإقليم على غرار سيناريو التيار الصدري الذي اقتحم مجلس النواب العراقي في بغداد وأعلن اعتصاماً مفتوحاً لحين تحقيق المطالب التي نادى بها زعيم التيار مقتدى الصدر. وعلى إثر ذلك انتشرت القوات الأمنية بشكل مكثف وسط المدينة قبيل بدء التظاهرة، وبعد تجمع المتظاهرين قامت بتفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع، كما منعت وسائل الإعلام من الوصول إلى مكان التظاهرة، وكذلك منعت المواطنين من استخدام أجهزة الهاتف النقال حتى وإن كان لإجراء اتصال، حيث يتم اعتقال من يستخدم هاتفه فوراً. كما قامت المحال التجارية في الشارع باغلاق أبوابها بعد انطلاق التظاهرة. وفي اليوم التالي صرحت رئيس كتلة الجيل الجديد الكردية (سروة عبد الواحد)، "إن تظاهرات يوم أمس في السليمانية كانت تظاهرات شعبية سلمية كغيرها التي تنطلق في شوارع بغداد وتطالب بالخدمات وتعديل الوضع الاقتصادي". وأضافت ان "السلطات في الاقليم قمعت التظاهرات".



في الصورة هنا قوات الأمن تواجه المظاهرة في السليمانية واستخدمت الغاز المدمع والرصاص المطاطي (صورة الفرنسية ٢٤)

رغم ان الدعوات كانت للاحتجاج السلمي"، مشيرة الى ان "اكثر من (600) معتقل القي القبض عليهم من قبل قوات الامن في الاقليم في كافة مدن الاقليم"، وأشارت عبد الواحد الى، ان "التظاهرات في الاقليم ستستمر حتى تتحقق مطالب ابناء الشعب في اقليم كردستان"، لافتة الى ان " ما حدث هو دليل على خوف احزاب السلطة في الاقليم من صوت الشعب" ، وكان ضمن المعتقلين نواباً وصحفيين وناشطين. تلاحظ منظمة حمورابي تقويضاً للديمقراطية في أربيل وسليمانية وباقي محافظات الإقليم، وتطالب السلطات إيقاف التعرض لحق التظاهر والعدول عن تحديد الحريات التي أكثر فأكثر تنزايد الشكاوى لأجلها. كون التظاهر من الحقوق الدستورية ومن حق كل مواطن ان يتمتع بجميع حقوقه كإنسان وتحفظ كرامته دون اي تجزئة ولا مساس بها، نطالب السلطات في اقليم كردستان تبني نهج احترام الحريات العامة والتعبير الحر كما الحريات الفردية الخاصة تنفيذا لالتزامات العراق الدستورية والدولية. علما ان ان اقليم كردستان قد اعلن خطة خمسية لمعالجة قضايا حقوق الانسان في اقليم كردستان العراق

● المشكلة الاقتصادية

لم تتمكن الحكومة العراقية برئاسة الكاظمي من تلبية مطالب العراقيين المطروحة من قبل المحتجين. وفي اربيل اشبه الوضع بانهباء يتكرر في العقد الاجتماعي في كل انحاء العراق بما فيه في إقليم كردستان العراق، وخير دليل لذلك هو هناك انتهاكات متواصلة تهديد واضح لحقوق الانسان والذي ليس بجديد وشاهدنا بعض وقائع من خلال الاستهداف القائم ضد النساء والاطفال كما ضد الجهات والأشخاص الفاعلة في المطالبة والدفاع عن حقوق الانسان. حسب تقديرات السلطات في الإقليم، يبلغ عدد سكان كردستان نحو (6 ملايين و (33) ألف نسمة، منهم (1.2) مليون موظف حكومي، ويحتاج الإقليم إلى (895) مليار دينار (614) مليون دولار شهرياً لتوزيع الرواتب، أي نحو (10) تريليونات و(740) مليار دينار (7 مليارات و(368) مليون دولار) سنوي وأضاف محمد، في حديثه للجزيرة نت، أنه منذ بداية عام 2022 ولغاية شهر مايو/أيار الحالي استلم الموظفون (3) رواتب في أربيل ودهوك، في حين استلم موظفو محافظات السليمانية وحلبجة وكيرميان راتبين فقط من أصل (5).

علما ان إقليم كردستان العراق يمتلك (3) مصادر للإيرادات العامة: حصته من الموازنة العامة الاتحادية، وعائدات بيع النفط، والعوائد غير النفطية من الضرائب والرسوم والرسوم الجمارك. وضعت منظمة حمورابي رؤيتها الخاصة بعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، إذ شخصت الجوانب السلبية والتي تشوب الجانب الاقتصادي خلال العام 2022، علماً ان هذه المشكلات ليست وليدة وقتها؛ وانما هي مجموعة تراكمات لعشرين سنة مضت في العراق بشكل عام وبشكل خاص في الإقليم أكثر من (32) سنة بعد التدخل الاممي وفرض منع التدخل للنظام السابق بعد خط عرض (36) ،خلت ولم يتم التصدي لها او حلها بما يتطلب وعملية النهوض والتنمية الاقتصادية، فلا يمكننا اجراء اي تقدم او خطوة باتجاه الإصلاح الاقتصادي، مالم نجد الحلول المناسبة لهذه المشكلات والازمات بشكل علمي وحقيقي وجاد. وتكمن المشكلات الاقتصادية في العراق بهذه الجوانب المذكورة ادناه- :

الفساد الذي ينخر هذا الاقتصاد بأكثر من رأس منها: السياسي و الاداري والمالي وقد ادى الى ضياع مليارات من العملة الصعبة.

تلك المشاريع التي وضعت على قائمة الميزانيات السنوية نتيجة ضعف المراقبة الحكومية ونقص ميزانية الحكومة التنموية اللازمة لادارة العمليات التنموية.

المناهج الاستيرادية الواسعة التي ابهظت الميزانيات العامة وعطلت الى حد بعيد النهوض بالصناعات والخدمات الوطنية والبرامج الزراعية.

تفاقم البطالة بمعدلات كبيرة وبالاخص في صفوف الشباب المتعلمين الذين اكملوا دراساتهم في المعاهد والجامعات العراقية حيث يظل الانتظار يحكم في الحصول على وظائف حكومية بعيدين عن التفكير في تبني

مشاريع خاصة بهم، وتشهد البطالة المتعلقة بالجانب الاقتصادي بخريجي المعاهد والكليات الزراعية بما فيهم المهندسون الزراعيون واطباء البيطرة والاختصاصات الزراعية في عمليات البستنة والمحاصيل الحقلية. الشحة المائية التي ضربت العراق وادت الى انتشار الجفاف وانحسار البقعة الزراعية، وتعود الشحة الى سببين اساسيين، السبب الطبيعي الذي ادى الى انحسار كميات الامطار، والثاني بسبب الاجراءات التركية والايرانية في التعامل مع الانهار والروافد النابعة منهما، الامر الذي ادى الى انخفاض شديد في المياه السطحية وخاصة في جنوب العراق، حيث ضربت الشحة احوار العراق وادت الى ارتفاع وتيرة الهجرة الاقتصادية باتجاه المدن العراقية وتكوين احزمة فقر حولها جلبت المزيد من الجرائم والانحرافات التي يصنعها الفقر بالذات. انعدام القدرة وضعف اداء المسؤولين الحكوميين القائمين على ادارة الاقتصاد العراقي، إذ لم تتوفر حتى الآن على منصة الحكومة بمؤسساتها الثلاث، رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب اية خطة موحدة للنهوض بالتنمية المستدامة، وان وجدت كالتى تخص النهوض بالمرأة فهي أيضا ولدت ميتة لانعدام الاليات اللازمة مثل وزارة او مجلس لتنفيذها، او أي آلية تتمتع بكفاءة مالية مطلوبة. ظواهر التهريب ذات الطبيعة الاقتصادية عبر الحدود البرية والبحرية وحتى عبر المنافذ الجوية، الامر الذي تسبب في هدر كبير بالمال العام. الضغوط الإقليمية والدولية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي جعل العراق مجرد مستقبل للبضائع المستوردة من جانب، وساحة لتصفية معارضهم من جهة أخرى.



حسب ما تقوله السلطات التركية يقود الجيش التركي عملية عسكرية ضد تنظيم "بي كي كي" المتمركز في شمال العراق- جيتي

وقد ادى ذلك الى توقف العديد من المشاريع المحلية؛ لانها لا تستطيع أن تنافس تلك البضائع بالاسعار والجودة بالإضافة الى سوء الأوضاع الأمنية جراء تدخلات دول الجوار في شؤون العراق بما فيه التدخل المسلح الذي يمنع السكان من البقاء في مناطقهم واستثمار أراضيهم ومواشيتهم كما هو الحال في منطقة إقليم كردستان على طول الشريط الحدودي بمسافات آلاف الكيلومترات داخل الأراضي العراقية على الحدود التركية والإيرانية المتاخمة للعراق، حيث رصدت حمورابي لحقوق الانسان انها أصبحت ساحات معارك لدول الجوار مبدئياً، "ضد معارضيتهم" وبالنتيجة، الشعب العراقي هو من يدفع الخسائر سواء كانت بالأرواح والأموال ثمن الخطط العسكرية المنفذة بشكل غير مشروع على الأراضي العراقية امام مرأى ومسمع السلطات الحاكمة تهدر ابسط حقوق الاف المواطنين في حياة أمنة وكريمة لانعدام الامن كما حدث في المصيف في منطقة زاخو محافظة دهوك جراء القصف التركي للمرفق السياحي المذكور. وفي تصريح لرئيس اركان الجيش العراقي في تموز 2022، أكد ان عدد نقاط الجيش التركي في العام 2021 كانت (40) نقطة، وفي بداية 2022 بلغت (90) نقطة، واليوم هناك (100) نقطة داخل أراضي العراق، تبعد مسافات قليلة عن مناطق زاخو والعمادية ودهوك. المصدر موقع لندن - العربي.

لذا تطالب السلطات العراقية في الإقليم وفي بغداد، تكثيف الجهود الدبلوماسية والاضطلاع بمسؤولياتهم الأمنية وعدم تبسيط هذه الأوضاع الخطيرة المنتهكة وبأبشع الوسائل، السيادة العراقية والحقوق والحريات وذلك منذ بداية التسعينات القرن الماضي. وتطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان، إخراج ترسانة القوات التركية الفارضة نفسها على الأراضي العراقية بكل حرية. كما تطالب حمورابي تركيا، بالإضافة الى احترام حسن الجوار، ممارسة لغة الحوار والمصالحة واحترام حقوق وحريات مواطنيها والاستماع لمطالبهم وارضاءهم واستعادتهم الى مناطقهم داخل الحدود التركية مع ضمان امنهم وسلامتهم. وأيضا تطالب حمورابي، اخراج المتسللين المسلحين ل (PKK) في حال رفضهم وقف استخدام السلاح انطلاقا من داخل الأراضي العراقية...

ملف النفط

-لا يخفى على الجميع ان اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي احادي قائم على انتاج وتصدير النفط، وهذا يشكل معضلة قائمة ومستمرة طالما تعتمد على جانب واحد، فالدول ذات الاقتصادات الريعية تعاني باستمرار من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وعليه تحت منظمة حورابي الحكومة على بذل مزيداً من الدعم والتسهيلات للقطاع الزراعي والصناعي، والاهتمام بالقطاع الخاص.

- وانسجاماً مع الطرح اعلاه، أكدت وزارة النفط، في بيان لها يوم الخميس 4 آب 2022، مضيها بخطى إدامة وزيادة الانتاج والتصدير للسنوات الخمس القادمة، وقال النائب الاول لرئيس شركة النفط الوطنية (سومو) والمدير التنفيذي (حامد يونس) خلال الاجتماع الذي ترأسه لمسؤولي الشركات؛ إن "الوزارة والشركة ماضيتان في تنفيذ البرنامج المعد لهذا الغرض، بالتعاون مع الشركات العالمية المقاوله". وفي ذات السياق والوقت أكد السيد حامد، امتلاك البلد قدرات إنتاجية واعدة، تؤهله ليكون أحد أهم المنتجين، فيما أشار إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط، عطلت خطط زيادة الإنتاج؛ وإن الوزارة والشركة ماضيتان في تنفيذ البرنامج المعد لزيادة الإنتاج والتصدير، بالتعاون مع الشركات العالمية المقاوله. كما أعلن وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية (ماهر حماد جوهان)، يوم السبت 10 كانون الأول 2022، أن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2023، يتضمن احتساب سعر برميل النفط بين (65 إلى 75) دولاراً، مع وجود آليات لتوفير الحماية الكاملة للفئات الهشة والفقيرة من خلال توفير السلع الأساسية في البطاقة التموينية، ونقل عن جوهان قوله إن "رئيس الوزراء محمد شياع السوداني كلف وزارتي التخطيط والمالية بسرعة إعداد الموازنة العامة لعام 2023 وتقديمها ضمن فترات زمنية مناسبة إلى مجلس النواب"، وفي معرض كشف البيانات والحقائق، صرح الخبير النفطي الدولي ووزير النفط العراقي الاسبق (عصام الجبلي)، يوم الخميس 8 كانون الأول 2022، عن استحصال العراق اكثر من ترليون و 310 مليارات دولار منذ عام 2003 لغاية الان من عمليات بيع النفط، اذ انتقد الخلل في إدارة لدولة والتقصير في تقديم الخدمات، وقال ان هذه المبالغ الهائلة كانت تكفي لبناء بلد متطور في جميع المجالات، وحول جولات التراخيص قال الجبلي ان الشركات الاجنبية التي خرجت من الباب عادت من الشباك بعد عام 2003 .

مع كل هذا الواردات من أموال مهدورة جراء اللامسؤولية وانعدام القدرة على قيادة وتنفيذ المشاريع البنوية، يواصل العراقيون التظاهرات للحصول على حقوقهم المسلوبة. وهنا بعض الأمثلة:
تظاهرة في واسط للطلبة الخريجين من اجل التعيين بعقد لا اكثر/ افاد مصدر امني، ايوم الثلاثاء 31 أيار 2022، تم الاعتداء عليهم وقمعهم وضربهم نساء ورجال حيث اكد المصدر بأن "متظاهرا توفي واصيب 21 من المحاضرين الذين اقتحموا مبنى البرلمان". وقال المصدر، ان "القوات الأمنية اشتبكت مع المحاضرين المجانيين الذين اقتحموا مبنى البرلمان". المصدر/ الداعي نيوز 31 أيار 2022
اقدم عدد من المتظاهرين في الناصرية، يوم الخميس 8 كانون الأول 2022، بإغلاق جسر النصر وتقاطع البهو وسط المدينة بالاطارات المحترقة؛ من جانبه منع محافظ ذي قار (محمد هادي الغزي) استخدام الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، اذ اصدر المحافظ توجيهات مهمة وعاجلة للقيادة الجديدة لشرطة المحافظة تتعلق بالتعامل مع الاحتجاجات والمظاهرات في ذي قار بشكل مهني وانساني، وكان وزير الداخلية (عبد الامير الشمري) قد وجه باستبدال قائد شرطة ذي قار الفريق الركن (سعد حربية) وتكليف العميد (مكي شناع) بدلا عنه. وفي إقليم كردستان بالإضافة الى التظاهرات الدامية، يعاني المواطنون من تأخير استلام الرواتب. رصدت حورابي عن الجزيرة التي التقت السيد ريدار محمد قال: نستلم راتبنا شهريا واحدا كل (50) يوما وأكثر (الجزيرة)



كما قال النائب الكردي السابق غالب محمد علي أن "سوء توزيع واردات النفط والسيطرة العائلية والحزبية من أسباب أزمة الرواتب"، ويقول للجزيرة نت إن الإقليم يعتمد بنسبة (85-90%) على واردات النفط، إذ ينتج يوميا (500) ألف برمیل تشكل إيراداتها ملياراتاً و 200 مليون دولار شهريا حسب الأسعار الحالية، في وقت

يبلغ فيه مجموع الرواتب نحو (600) مليون دولار. ويتهم علي الأحزاب النافذة الحاكمة في الإقليم بالاستحواد على (60%) من تلك الإيرادات البالغة 14 ملياراً و400 مليون دولار سنوياً، مما يسبب أزمة رواتب مستمرة مؤثرة على اقتصاد كردستان وموظفيه.

ويشير الخبير الاقتصادي إدريس رمضان إلى انتقال قسم كبير من موظفي القطاع العام في الإقليم إلى القطاع الخاص الذي يعاني بدوره من مشاكل كثيرة، وقال للجزيرة نت إن "القطاع الخاص لا يستوعب الأعداد الكبيرة من الموظفين، إضافة إلى أنه لا يملك مؤهلات تلبي رغبات العاملين، منها التأمين الصحي والضمان الاجتماعي". وخلص رمضان إلى أن القطاع الخاص في كردستان يعرقل عملية التنمية في الإقليم نتيجة عدم وجود قانون يضمن حقوق العاملين فيه

وفي ضوء ما تقدم تحت مظلة حمورابي لحقوق الانسان السلطات في إقليم كردستان على تصحيح المسار وفسح المجال امام العراقيين اكانوا كوردستانيين ام غيرهم في الإقامة والاستثمار والمساهمة في اعادة البناء كمواطنين لهم حقوق وواجبات تستوجب الاحترام الكامل وليس كغزباء.

واقع التعليم

لا يخفى ان قطاع التعليم في العراق يعاني من إخفاقات مزمنة شملت جميع المراحل الدراسية من الابتدائية الى الجامعية وأن قد تحقق بعض التحسن النسبي في هذا الميدان فانه تصور لا يتناسب الحاجات المتفاقمة فيه، واذا كان لا بد من التفصيل نشير الى بعض الملاحظات المؤشرة في العديد من تقارير الرصد التي سجلتها منظمنا في هذا المجال

لا زال نقص الأبنية هو تحدي واضح في جميع محافظات العراق فسجلت منظمنا صورة مؤلمة لتلاميذ مدرسة ام النخيل في ذي قار بتاريخ 27 كانون الثاني 2021 وهم مفترشين الارض لأداء امتحانات نصف السنة، واشادت منظمة حمورابي بتوجيه معالي وزير التربية علي حميد الدليمي بتشكيل لجنة تحقيقية عاجلة مع مدير مدرسة ام النخيل حول بعض الاجراءات المتبعة اثناء الامتحانات . وأمر الدليمي بإعلان نتائج التحقيق خلال ثلاثة ايام ، مشددا على عدم التهاون في محاسبة من يعرض ابناءنا الطلبة للخطورة أو يجعلهم في مواقف لا تليق بمكانة الطالب العراقي المتميزة في نفوسنا وعملائنا، في حين ان التقرير الذي وعد به الوزير لم يرى النور، بل ووصل المطاف بنصب سرداق (العزاء) في ناحية الحمزة (الديوانية) لسد نقص الابنية. بل وصل المطاف ان أصدرت محكمة التمييز الاتحادية يوم الاحد 4 أيلول 2022، قراراً بالزام وزير التربية بدفع مبلغ قدره (40) مليون دينار كتعويض عن سقوط مروحة على رأس طالبة في محافظة النجف في سابقة هي الاولى بالعراق وبينت محكمة بداءة النجف ، أنه " ثبت من خلال التحقيقات التي أجرتها المحكمة مقصرية تابعي المدعى عليه (الميز) وزير التربية، وذلك لعدم اتخاذهم العناية الكافية بفحص والمتابعة الجدية لكل مرافق المدرسة من أثاث ومعدات ضمن بناية المدرسة". وبحسب وثيقة الدعوى ، فإن "الطالبة وصلت نسبة العجز بها الى (100%) جراء سقوط المروحة في احد الصفوف المدرسية".

والأمر الذي يحتاج الى وقفة جادة من لدن وزارة التربية هي النقص الحاد في المناطق المحررة من الغزو الداعشي التي لا زال الاهمال يعتريها رغم الوعود بمعالجة النقص الحاد في الابنية المدرسية وجاءت المناشدة هذه المرة من لدن السلطة التشريعية مناشدة الحكومة للتدخل فقد دعا النائب عن محافظة نينوى نايف الشمري، اليوم الاحد 11 أيلول 2022، وزير التربية للتدخل وإنقاذ مدارس الجانب الايمن في الموصل من كارثة تربية مع قرب انطلاق العام الدراسي الجديد (2022-2023).

وما ينطبق على الابنية ينطبق على النقص ايضا في عدد المعلمين والمدرسين وخصوصاً في المناطق البعيدة عن مراكز المدن الكبيرة والسبب في ذلك قلة التعيينات والتأثيرات السلبية السياسية التي تقوم على حشد المعلمين والمدرسين في مراكز المدن وترك المناطق الريفية البعيدة تحت وطأة هذه الحاجة بالرغم من وعود وزارة التربية بتثبيت المحاضرين والتي ربما تسد ذلك النقص.

رغم المطالبات والتظاهرات المستمرة للمحاضرين المجانيين واصحاب العقود لتثبيتهم على الملاك الدائم بعد خدمة عقدية تجاوزت لدى البعض الثلاث سنوات.

-رصدت منظمنا في 11 ايلول 2022 استشهاده محاضر واعداد الجرحى لاتحصى من محاضرين في بغداد نتيجة الإعتداء عليهم بالهروات من قبل قوات مكافحة الشغب.

-رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان قضية مهمة تحتاج الى معالجات حقيقية والمتمثلة بتسرب التلاميذ والطلبة من المدارس وان هذه النسبة ترتفع بمعدلات كبيرة في اوساط الاناث على وجه الخصوص في المناطق الشعبية بسبب الوضع المعاشي المتردي وكذلك بسبب عوامل طائفية وتخلف اجتماعي.

رفع مدير مدرسة في المحمودية دعوة قضائية في يوم الاربعاء المصادف 9 شباط 2022 ، على طالب عمره (15) سنة ، "قام بكسر مقعد صف لم يكن متعمد" ، وقامت المكافحة بسجن الطالب في سجن في منطقة الطوبجي، وقيام ولي امر الطالبين بالتهجم على ثانوية هاجر للبنات يوم الثلاثاء 15 آذار 2022 في ذي قار ، واعتدى لفضياً على ادارتها وملاكها التدريسي بسبب رسوب ابنتيه.

تكررت حوادث الاعتداء على الابنية المدرسية فقد تعرض مبنى اعدادية صفي الدين للبنين في ناحية اور التابعة الى محافظة ذي قار يوم الثلاثاء 5 نيسان 2022، الى حادث إطلاق نار من قبل احد الطلبة على خلفية تشكيل مجلس تحقيقي ونقله الى مدرسة اخرى.

وأشادت منظمة حمورابي بقرار مدير عام لتربية البصرة الدكتور عبد الحسين سلمان عيد الحسن يوم الخميس 21 نيسان 2022 ، بإعفاء مدير مدرسة السالمية للبنين وإحالته للتحقيق على اثر انتشار فيديو يؤكد قيامه بضرب التلاميذ، مما يتنافى مع توجيهات وزارة التربية ويعطي انطباعاً سيئاً عن العملية التربوية لأن مسؤوليتنا الحقيقية هي تربية جيل صالح ولن نسمح أبداً بتجاوز هذه المبادئ ونحن أمناء عليها وتلاحظ حمورابي في هذه الحالات العنيفة التجاوز على الدستور الجديد والتزامات العراق.

من النقاط التي سجلتها منظمنا هي العجز في تجهيز الكتب المنهجية بالرغم من بدء العام الدراسي في بداية تشرين الاول 2022 وحدث حالة من الازباك لدى اولياء امور الطلبة ومنها توجيههم لشراء الكتب من السوق الاهلية وقيام الوزارة بطبع مادة الاقتصاد للصف الخامس الاعدادي الفرع العلمي ومن ثم الغاء المادة من الخامس العلمي فأين مصير الالاف النسخ التي طبعت؟؟ ومن ضمن قرارات الوزارة هي طرح مفهوم الانتساب للطلبة الصفوف المنتهية وهذا يخلق حالة من الازباك والتخبط بالنسبة للطلبة ويتركهم دون متابعة حقيقية وواقعية من المدرسة ففتح المجال لالاف من الطلبة للتوجه لخيار الانتساب واقتصار امتحانهم على نصف السنة فقط.

لازال الواقع الجامعي هو الآخر يعاني من معوقات جسيمة تحتاج الى حلول جذرية التي دونها تقريرنا السابق والتي تمثلت بتخبط في القرارات الوزارية والمتمثلة بتغيير الانظمة الجامعية مع كل تبدل وزاري يطال وزارة التعليم فمن تعليم يتبع النظام السنوي الى نظام الكورسات الى نظام يتبع المقررات ومن ثم الغائها والعودة الى نظام المقررات الذي وعدت به الوزارة الحالية يدُخل الجامعات في حالة من التخبط وازباك للتدريس. هناك نقطة في غاية الاهمية يجب التوقف عندها وهي عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل في فتح الدراسات العليا بل وحتى اعداد الطلبة وتخرجهم بإعداد كبيرة دون ان تلقى هذه الشريحة الاهتمام من قبل المسؤولين ولا بتعيينهم في مجال تخصصهم.

ومن ضمن القرارات التي تحتاج الى مراجعات هي في الظلم الذي يطال طلبة الكليات الساندة كالعلوم والآداب والتي لا تقبل في التعيينات الحكومية ويخصص لها حوالي (10%) من نسبة الكليات الاخرى فشهدت هذه الكليات عزوف من الطلبة فوصل الحال بقسم التاريخ في كلية الآداب -جامعة ذي قار الى تعليق الدراسة للمرحلة الاولى بسبب عدم التحاق اي طالب به.

ايضا سجلت حمورابي مسألة التمييز الواضح بين النساء والرجال في عملية عدم تحقيق المساواة المطلوبة بعدم فسح المجال أمام الكفووات من الأساتذة الجامعيات في تبوء المراكز القيادية في الجامعات والكليات العامة والأهلية (راجع وضع المرأة في هذا التقرير).

منظمة حمورابي لحقوق الإنسان رصدت بخصوص عدم تسلم الاساتذة الجامعيين مخصصاتهم المالية المتعلقة بتدريس وأشرف طلبة الدراسات العليا لأعوام سابقة رغم الوعود التي اطلقتها الوزارة في وقت سابق.

تلاحظ منظمة حمورابي عدم اجراء اي تغييرات في القيادات الجامعية ووصل الحال ببقائهم خارج السقف القانوني المحدد لهم بسبب عدم الالتفات الجدي والحقيقي الى هذه المسألة التي تحتاج الى وقفه جادة وحقيقية تشعر الاخرين بالتغيير الحقيقي والالتزام بالقانون.

وفي الوقت نفسه عضدت منظمة حمورابي محاولات وزارة التعليم العالي في اقامة الورش التدريبية بشأن الحد من التطرف العنيف بالتعاون مع منظمة اليونسكو في يوم الثلاثاء 19 تموز 2022، وبين المدير العام لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة الدكتور إيهاب ناجي عباس في كلمته إن وزارة التعليم تعمل مع المنظمات الدولية المهمة بالقضاء على التطرف من خلال تنظيم الدورات والورش العلمية لتطوير الملكات المختصة للحد من هذه الظاهرة والعمل على إرساء دعائم التواصل والسلم المجتمعي ونبذ الكراهية. من جهته أشار معاون مدير برنامج الحد من التطرف العنيف في اليونسكو السيد همام طلال الى أن منظمة اليونسكو ومن خلال تعاونها مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسعى لتدريب عدد من القادة في جامعات عدد من المحافظات العراقية على موضوعات التفكير الناقد والإعلام ومحو الأمية المعلوماتية للحد من التطرف العنيف من خلال التعليم في العراق.

كما ايضا رصدت منظمة حمورابي عن مصدر أمني ، الثلاثاء 29 آذار 2022 ، بأنه تم اعتقال الأستاذ الجامعي في مادة علم الكيمياء بجامعة البصرة الدكتور احمد يحيى بسبب انتقاده الواقع الامني والسياسي، أثار

دعوى قضائية مقامة ضده من قبل قائد شرطة البصرة، مطالبين الجهات الرسمية توضيح الاسباب وراء الاعتقال. بينما هذا الامر هو مناقض لمعايير الدستور العراقي بالإضافة الى التزامات العراق الدولية التي معا تنص على احترام حرية التعبير وخاصة في الأوساط التعليمية التي بحاجة الى دعم فكرة التنمية الكفورية لدى الشباب لاكتساب روح التحليل والنقد وصناعة الرأي الحر.

ومن حوادث الاعتداء على الكوادر الجامعية استهداف منزل عميد كلية الادارة والاقتصاد يوم الجمعة 6 أيار 2022 بعبوة ناسفة، حسب ما ذكر مصدر أمني بأن " مجهولون وضعوا عبوة محلية الصنع أمام منزل عميدة كلية الادارة والاقتصاد الدكتور (ب. ر) ضمن منطقة البلديات " .

القضاء والسجون والمعتقلات

لا يقل ملف القضاء عن الملفات التي تناولها تقرير منظمة حمورابي لحقوق الانسان أهمية لما يمثلته القضاء من قيمة قانونية وسلطة ثالثة مستقلة لا يمكن الاستغناء عنها بل ويعول عليها في الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بكل موضوعية وكونها بذلك هي ايضا سلطة مستقلة وتمثل صمام امام للمواطن في الحفاظ على حقوقه ومكتسباته التي اقرها الدستور العراقي لعام 2005.

ويتعرض القضاء الى ضغوط عديدة ولاسيما من القوى السياسية وهو ما عبر عنه رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي فائق زيدان بأن مجلس القضاء يتعرض لضغوط سياسية عديدة للتأثير على قراراته القضائية وانه يواصل رد هذه الضغوط والتحصن ضدها، يتبين من ذلك أن هناك مشكلة بنيوية عامة ما زالت سائدة تحاول تسيير القضاء وفق مصالحها، وهو من اخطر الظواهر المؤلمة التي يتسبب فاسدون بها تسخير المزيد من الامكانات لصالحهم لا بل الامر هو واضح للمس باستقلالية القضاء ونزاهته.

ومن الملاحظات التي دونتها منظمة حمورابي على القضاء هو التأخر الواضح في اجراءات الحسم القضائي للعديد من القضايا التي تتطلب اسبقيات في الحسم لوضع حد لظواهر التمرد على القانون ولأبصال واقع ان القضاء عليه أن يتحمل مسؤولياته في مواجهة كل القضايا المعروضة له دون ابطاء او اهمال، لقد كشفت بعض وسائل الاعلام عن معلومات امنية منشورة عن وجود متهمين في مراكز التوقيف لم تحسم قضاياهم في المحاكم من مدة تزيد على المدد المقررة في هذا الشأن. كما يتطلب الامر الاستجابة لمطالب عوائل الضحايا واصحاب الحق في تغيير المحكمة التي تبحث في قضاياهم الى محكمة اخرى انصافاً للعدل واحقاقاً للحق.

وصلت مناقشات الى منظمة حمورابي من خلال راصديها بأنه يشاع على نطاق واسع بأن بعض المحامين لايلتزمون بقسم العدل ففي الوقت الذي يتوافقون في قضايا لصالح مواطنين، فأنهم في الوقت نفسه يمدون جسور العلاقة مع المتهمين وممثلهم في هذه القضايا ليستفيدوا مالياً من الجانبين خلافاً للعرف الاخلاقي الامين على هذا الواجب الحقوقي الذي يتطلب الإخلاص والنزاهة.

ومن بين ما ينتظر القضاء للحد من بعض الظواهر التي تشكل تحدياً كبيراً للسلطة القضائية مواجهة ظواهر "الدكة العشائرية" والفصل العشائري الذي يتحقق باستغلال المواطن بمبالغ باهضة وكثرة التسليح في أوساط العشائر يمثل تهديداً دائماً في المجتمعات حيث يستغني هؤلاء عن قوة القانون مطبقين قانون القوة التي هم صناعها والتي يعتبرونها بديلة الدولة. وأكثر المتأثرين بالأعراف العشائرية تلك هن النساء حيث يتعاملون بمختلف الطرق والأعراف التي تحد من مساواتها في الحقوق والحريات الخ بل وتبادل في بعض الأحيان كسلعة لدفع قضايا ما يسمونه بالفصل العشائري بين عشيرة وأخرى. يجب ألا يستسلم القانون أمام هذه الإجراءات بل يلاحق مرتكبيها ان هذا التوجه بحاجة الى المزيد من الاجراءات القضائية في وخاصة في بعض المحافظات التي لازالت سائدة، مثلاً وليس حصراً في محافظتي البصرة، وميسان، على وفق معلومات منشورة. والمهمة الصعبة في ملعب القضاء هذه المرة هي ما يعرف بـ "سرقة القرن" رغم اعلان مجلس القضاء متابعته الحثيثة والمستمرة لما يعرف بسرقة القرن الخاصة بأمانات الضرائب في مصرف الرافدين وكذلك ماكشف من عمليات تهريب النفط في محافظة البصرة، حيث تابع القضاء اصدار مذكرات التوقيف والملاحقة بحق متورطين وكذلك وضع اليد على ممتلكات عائدة لهم، لكن هذه الاجراءات بحاجة الى تفعيل اوسع من اجل السيطرة القضائية الكاملة على الفساد وعرض النتائج على الرأي العام العراقي.

تطالب منظمة حمورابي بتوجيهات في مجلس القضاء للحد من ظواهر الفساد السياسي والإداري والاقتصادي الذي ينتحر البلاد في عملية البناء ويفسح المجال لدول الجوار للاعتداء على المرافق الاقتصادية والحيوية الأخرى بهدف منع إرساء أمن في التنمية المستدامة في العراق. أي المرافق المتمثلة بسيادة العراق. لذا كل تلك التجاوزات تعد امراً مرفوضاً لأنها انتهاكات صارخة من قبل دول الجوار ضد العراق سواء الضرب الجوي او السيطرة الكاملة على أسواق العراق بمنع الصناعة والزراعة ونسيان السياحة هي كلها اهداف لجعل العراق مكسباً لتجار دول الجوار ودحر الإنتاج العراقي المحلي هذا بحد ذاته يمثل انتهاكاً صارخاً ضد السيادة العراقية.

السجون والمعتقلات

رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الحالة المزرية وفائقة الخطورة في السجون العراقية خلال 2022

يبدو وحسب التصريحات الرسمية ومختلف التقارير الاعلامية ان هناك في السجون العراقية اكتظاظ مهمول ونفوذ سياسي وتعذيب واهمال طبي لا يوصف.

بين تلك الجهات التي اثار موضوع الاكتظاظ، حسب ما ورد في موقع العرب الجديد، كانت اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان التي دعت لتشريع قانون "الأحكام البديلة" للتخفيف من اعداد السجناء. لكن مشكلة العراق سوف تبقى عدم وجود احصاءات رسمية دقيقة. مع ذلك هناك ارقام متضاربة تؤكد انها تقارب المائة الف سجين يتوزعون على سجون وزارات العدل والداخلية والدفاع، اضافة الى سجون تمتلكها الاجهزة الأمنية مثل جهاز المخابرات والأمن الوطني ومكافحة الإرهاب، والحشد الشعبي، سطر استمرار الحديث عن سجون سرية غير معلنة تنتشر وتضم لآلاف المعتقلين.

أما رئيس اللجنة البرلمانية السيد أرشد الصالحي وصف واقع السجون بغير جيد وأكد حسب معلوماته ان هناك "سبعون الف سجين". كما أكد الصالحي بان هناك ايضا في السجون تدخلات حزبية وسياسية بامتياز في ملف الاطعام بالدرجة الأولى وتشغيل الحوانيت وان الشركات المتعاملة بهذه الاحتياجات لا يمكن السيطرة عليها بسبب الضغوطات السياسية التي تمنع اي تدخل برلماني او غيرها... واذف الصالحي ان هناك نفوذ لاطراف قوية داخل السجون وادارتها ومديرو السجون يواجهون ضغوطا تمارس عليهم وهذا ما يضيف الى معاناة السجناء.

تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان الجهات المعنية والبرلمان خاصة الشروع في وضع حلول مرضية فيها يتم احترام كرامة الانسان الذي كونه داخل السجن يكفر عن تجاوزاته القانونية او الجرائم التي ارتكبها فهو نتيجة لذلك محكوم قانونا ومحروم من ممارسة حرياته ومضروبا في انسانيته بسبب الاحتجاز فلا يصح بأي شكل من الأشكال تعذيبه ولا معاملته معاملة اسوأ داخل السجون. و بما أن العراف صادق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ظروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة التي صادقتها الأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1984 وبدأ النفاذ في 26 حزيران 1987 وفقا للمادة 27 منها. والعراق سن قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ظروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة رقم 30 لسنة 2008

ضحيا التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة يمكن ان يقدموا شكوى الى القضاء باستخدام هذا القانون الوطني النابع من الأتزام الدولي الذي التزم به العراق وشرع ذلك بقانون نشر في الجريدة الرسمية. هكذا يعوض الضحية تعويضا مجزيا.

الوضع الصحي

لم تطراً اية متغيرات إيجابية تذكر على الخدمات الصحية والبيئية المقدمة الى المواطنين العراقيين فقد ظل السائد من السياسات والخطط الوزارية من قبل وزارة الصحة العراقية ودوائرها الخدمية، إذ لازالت الخدمات الصحية متذبذبة وضعيفة وغير قادرة على النهوض بالواقع الصحي والبيئي للبلد، واذا كان لابد من التفصيل الاحصائي فلنا أن نشير الى الشواخص الآتية.

هناك نقص في عدد اسرة المستشفيات قياساً بعدد السكان وهذا النقص ينحكم الآن في العاصمة بغداد، ومحافظة البصرة، والموصل، مع هامش منه معروف في محافظتي ذي قار، وميسان، والسماوة، وتعلل وزارة الصحة ذلك بقلة التخصيصات المالية المرصودة لتوسيع المستشفيات الحالية، أو لبناء مستشفيات جديدة يمكن أن تلبى النسبة التي تعتمدها منظمة الصحة العالمية في معادلة معروفة لدى المعيين في ميدان الصحة. إذ إنخفض عدد الأسرة للفرد في المستشفيات العراقية بشكل فعلي مابين عامي 1980 و2017 من (1.9) سرير لكل (1000) عراقي إلى (1.3) سرير لكل مواطن بحسب " البنك الدولي" بسبب عدم مواكبة الحكومة العراقية لذلك بسبب الزيادة السكانية الحاصلة مابي عام 1960 حيث كان عدد السكان حينها (7.28) مليون ليصل الى (39) مليون عام 2017 وبحدود (40) مليون في نهاية عام 2022.

تفتقر المناطق البعيدة من مراكز المدن الكبيرة من مراكز صحية تلبى الحاجات الاسعافية والعلاجية لسكان تلك المناطق وهذا الافتقار يشمل بدرجة اساس الكوادر الطبية والادوية والمستلزمات الاخرى.

وفق مراجعة ميدانية اجراها الراصد المتخصص في منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان العديد من الادوية المجانية التي تمنح المستشفيات تتسلل الى السوق لتباع. او تستبدل بأدوية فاقدة لصلاحيتها، ولذلك لم يسجل ان الادوية تلك التي تصرف الى المرضى تحقق نتائج ايجابية، الامر الذي يضطر أهالي المرضى لشراؤها من الصيدليات وهذا الوضع تعاني منه اغلب المراكز الصحية البعيدة عن مراكز المدن.

تبين من الزيارات التي قام بها السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لعدد من المستشفيات وفي مقدمتها مستشفى الكاظمية وفي المذكرات التي رفعت له، وخصوصاً من محافظة نينوى، كيف تسلل الفساد المالي والاداري الى قطاع الخدمات الصحية.

تفيد دراسات ميدانية عن واقع العيادات الخاصة، ان الطب تحول الى تجارة ووفق دراسة ميدانية قام بها الراصد المتخصص في منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان الكلفة الاجمالية لمراجعة مريض الى شارع

الاطباء في حي الحارثية في بغداد يكلف ربع مليون دينار بين الفحص والاشعة والمختبرات والادوية التي تصرف.

يستفاد من اجهزة رقابة ميدانية داهمت الصيدليات، ان بعضها لا يلتزم بأخلاق المهنة، لامن حيث سعر الادوية، ولامن حيث صلاحية الدواء من حيث انتهاء زمنه علماً ان العديد من المرضى لا يعرفون قراءة مدة الصلاحية، المقرف في الامر ان العديد من الاطباء يرفض صرف الدواء الا من صيدليات معينه حتى قبل أن لكل طبيب صيدلية معينه، وان هناك عمولات تدفع لهم من جراء ذلك.

لاتزال النفايات الطبية وطريقة معالجتها والتخلص منها في العراق سبب للتلوث البيئي ولانتشار العديد من الأمراض ومنها فيروس " كورونا" .

ان الواقع الطبي العام في العراق بحاجة ماسة الى انجازات جذرية تأخذ بنظر الاعتبار اعتماد الواقع الوقائي بصورة عامة وليس الاقتصار على الاجراءات العلاجية.

• حرق المشافي

لابد من ذكر بعض امثلة حرق المستشفيات الذي يمثل انتهاكا صارخا بحق المرضى، لابل بحق منشآت عامة خدمية وحسب ما تداولته وسائل الاعلام العراقية منها السومرية نيوز وشفق نيوز اندلع حريقاً في مستشفى الهندية في محافظة كربلاء، داخل ردهتي الخدج والباطنية، اقتصر على حالات الاختناق نتيجة الدخان في صفوف المرضى والكوادر الطبية

1. اخمد حريق بمستشفى الاطفال في محافظة بابل، يوم الخميس 24 آذار 2022 كان الحريق قد اندلع داخل غرفة المنظومة الكهربائية الرئيسية في مستشفى الاطفال والولادة في مركز محافظة بابل / .

2. اندلاع حريق داخل مستشفى "رويال" وسط المدينة السليمانية، مساء يوم الأربعاء 1 حزيران 2022، كان سبب الحريق خلل في مولدة الكهرباء التي تقع في أعلى البناية

3. نشب حريق في مستشفى" ويلفير" في منطقة بختياري. يوم الخميس 6 تشرين الأول 2022، كان سببه المولدة الكهربائية المنصوبة على سطح المستشفى. والنتيجة لم يتسبب بإصابات بشرية

• خلل في الرقابة

1. رصدت مصادر حمورابي يوم الجمعة 11 شباط 2022، أن محطات الصرف الصحي تهدد التنوع الاحيائي في نهر الفرات. كما رصد العديد من المشاكل والجرائم البيئية في ذي قار وخصوصاً الملوثات البيئية وخاصة محطات الصرف الصحي التي تصب في نهر الفرات دون معالجة والتي نالت اهتمام مختلف الجهات الحكومية المختصة"، لافتاً إلى انه "تم رفع أكثر من دعوى قضائية عن طريق القاضي البيئي على شبكات الصرف الصحي والتي تم نصبها دون معالجة والتي أثرت على التنوع الاحيائي وكذلك أثرت على الجوانب الصحية والاجتماعية والزراعية إضافة للجانب البيولوجي لأنها تقلل من الاوكسجين المذاب في المياه وبالتالي رمي كميات كبيرة من المواد الكيميائية الى المياه سيؤثر بايلوجياً عليها". و ان "هناك أكثر من 10 محطات للصرف الصحي منصوبة على نهر الفرات دون معالجة وبالتالي أثرت على التنوع الاحيائي، وكذلك على الصحة العامة في مركز المدينة من قضاء البطحاء وفي سوق الشيوخ ايضا ومحطات تصريف الصحي في مناطق الفهود والمنار اضافة الى الجبايش". و الى ان "تصريف المياه أثر على الطيور والأسماك في الاهوار وايضا على الاحياء الأخرى وتسبب كذلك بتركيز نسبة من الاملاح العالية خصوصاً في الصيف ما اثر على الجانب الزراعي". و ان "تصريف المياه الصحي أثر كذلك على الجانب الصحي والصحة العامة وادى الى ظهور كثير من الامراض منها الجلدية وبالتالي كان هناك اولويات للمشاكل البيئية وفي مقدمتها مشكلة تلوث المياه". المصدر/ وكالة الانباء العراقية.

2. خلال ولادة لتوأميها توفيت الشابة دنيا قيس عبد المجيد السامرائي صاحبة (25) عاما أثر خطأ طبي في احدى المشافي الاهلية في بغداد بتاريخ 25 أيار 2022. المصدر / الشرقية.

3. بهجوم كلاب مسعورة في قضاء العلم شرق تكريت، أصيب رجل وإثنين من أولاده قرب منزلهم واصابتهم بجروح متفاوتة. وتم نقل الأب وولديه إلى مستشفى تكريت لتلقي العلاجات اللازمة فيما أبلغت السلطات الأمنية الأهالي بالحيطه والحذر والإبلاغ عن أماكن الكلاب السائبة لمعالجتها ومنعها من مهاجمة المواطنين. المصدر / وكالة شفق نيوز 9 أيلول 2022 ، وكانت وزارة الصحة العراقية قد حذرت من أن انتشار الكلاب السائبة هو سبب رئيسي لزيادة حالات الإصابة بداء الكلب. تطالب منظمة حمورابي من الخدمات البلدية الالتزام بواجبها تجاه المواطنين.

• خلل تعاقدي

يقول مدير مستشفى الزهراء في بغداد، عباس الحسيني لموقع (IQ NWES)، إن "خللاً تعاقدياً" أوقف عمل أجهزة فرم النفايات الطبية، التي يُطلق عليها أيضاً "المثرامة" في المستشفيات العراقية ومنها المشفى الذي يديره و"كذلك مستشفى ابن البلدي" في جانب الرصافة من بغداد، لذلك يتم اللجوء لأسلوب الحرق. ويوضح الحسيني، أن "النفايات الطبية توضع في صندوق أمان محكم الغلق، بعد حساب وزنها، ثم تحرق داخل المستشفى ذاتها ولا تخرج مطلقاً ويتم التعامل معها بكل حذر".

• كوادر غير مدربة

ورصدت حمورابي من خلال مختلف التقارير بأن هناك تقصير أو نقص واضح يخص الإهتمام بالبيئة.

1. "قلة عدد المحارق الخاصة بالنفايات الموجودة او قدمها او عطلها.
2. عدم القيام باجراءات دفن النفايات التشريحية والاكثفاء بالحرق غالباً.
3. عدم توفر منظومة معالجة ثلاثية للنفايات السائلة في اغلب المستشفيات؟
4. قلة او رداءة نوعية الاكياس الواجب توفرها للتعامل مع النفايات المختلفة وايضا الية التعامل معها حسب المعايير الصحية والبيئية".

وحسب تقارير مفوضية حقوق الانسان هناك "قلة في اجهزة القطع والتعقيم مقارنة باعداد المستشفيات وعدم وجود تدريب كافي للكوادر عليها، وعدم وجود وسائل توعوية حول الية التعامل مع النفايات من قبل المرضى والمرافقين مع غياب التدريب للكوادر الصحية حول التعامل مع انواع النفايات الخطرة وغير الخطرة".

1. لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان نداء وزارة الصحة العراقية يوم الجمعة المصادف 4 شباط 2022، إلى المواطنين بضرورة تلقي اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، فيما أكدت أن نسبة الإصابات بالمتحور الجديد بلغت (80) في المئة. وبدوره؛ صرح المدير عام الصحة رياض عبد الأمير، قائلاً إن "نسبة الإصابات بالمتحور اوميكرون وصلت الآن أكثر من (80) بالمئة"، مبيناً أن "معظم الراقيين هم غير ملقحين". وناشد بضرورة إقبال المواطنين كافة لتلقي اللقاحات. علماً أن الفايروس لا يزال حاضراً في العديد من المناطق. وتواصل الحكومة العمل على إيجاد الحلول للحد من الإصابات
2. تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان مدى خطورة النسب العالية للإصابة بمرض السرطان في العراق بحسب ما كشفت منظمة الصحة العالمية، حيث نشرت اعداد المصابين، مشيرة إلى أن أكثر من نصف الاصابات من "النساء". وقالت المنظمة، في حديث نشر لها، إن "في العراق (35) ألف مصاب بالسرطان"، مبينة أن "57% منهم نساء". وأضافت: معاً يمكننا ان نوفر "الرعاية العادلة لمرضى السرطان" وضمان وصولهم الى الشفاء من خلال تطوير برامج الوقاية والتشخيص المبكر والعلاج الجيد. المصدر/ شفق نيوز 5 شباط 2022
3. أعلنت دائرة صحة أربيل، تسجيل (222) حالة اختناق أثر العاصفة الترابية في المحافظة، بحسب وكالة الأنباء العراقية. المصدر / IQ بغداد – 8 نيسان 2022
4. وفق المعلومات الطبية التي توفرت لمنظمة حمورابي أن أعداد الإصابة بمرض الحمى النزفية قد وصلت إلى أرقام مخيفة في عدة محافظات عراقية، وسجلت المنظمة في محافظة ذي قار جنوبي العراق، حالتين جديدتين مؤكدتين بمرض فيروس " الحمى النزفية ". وقال مدير قسم الصحة العامة في المحافظة حسين رياض، سجلنا اصابتين جديدتين بمرض الحمى النزفية من أصل (6) حالات مشتبه بها في مناطق شمالي المحافظة ". المصدر /شفق نيوز 26 نيسان 2022، علماً أن الوباء قد ظهر للمرة الأولى في العراق في محافظة السليمانية. كما حثت منظمة حمورابي وزارة الصحة على الوقوف في وجه انتشار الوباء في البلاد والاهتمام بتأمين اللقاحات والعلاجات اللازمة لكافة المصابين.
5. لفتت العاصفة الترابية أنظار منظمة حمورابي لحقوق الانسان بما رصدته في محافظتنا الانبار والنجف بأن أكثر من (800) حالة اختناق جراء العاصفة الترابية، وقال مدير اعلام صحة الانبار انس قيس العاني في تصريح صحفي، ان " المراكز الصحية في مدينة الرمادي شرعت بفتح أبوابها منذ بدء العاصفة الترابية وحتى الان". وحسب مختلف التقارير قد اكتظت مستشفيات المحافظتين بالمصابين جراء العاصفة. المصدر/ وكالة انباء الرأي العام 5 أيار 2022.

6. أعلنت دائرة صحة محافظة ميسان، تسجيل أول إصابة مؤكدة بمرض الحمى النزفية في المحافظة. وقال مدير عام دائرة صحة ميسان (علي محمود العلق) ، في بيان ورد ل (السومرية نيوز) ، انه " بعد إجراء الفحوصات المختبرية في مختبرات تخصصية في وزارة الصحة ، تم تأكيد الإصابة والمريض حالياً في ردهة العزل الخاصة بالحمى النزفية في مستشفى الشهيد الصدر التعليمي لتلقي العلاج ، تحت اشراف كادر طبي وصحي تخصصي ". المصدر / السومرية نيوز 8 أيار 2022
7. راقبت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان من خلال إعلان وزارة الصحة، عن ارتفاع عدد إصابات التظاهرات إلى (125) بينهم (25) عسكرياً. وذكر بيان للوزارة أنه " إلحاقاً بالبيان السابق ولغاية إعداد هذا البيان بلغ عدد الإصابات التي استقبلتها مؤسسات وزارة الصحة (125) جريحاً بينهم (100) مدني و (25) عسكرياً" المصدر / ايثر نيوز 30 تموز 2022
8. راقبت منظمة حمورابي عن كئيب إغلاق (79) مركز تجميل في بغداد بذريعة أنها غير مسجلة.. المصدر / قناة الرشيد الفضائية 7 تشرين الثاني 2022. تعتبر حمورابي هذا الأمر اعتداءً على مبادرات وإبداع لأجل خلق العمل، في حين أن البطالة فاقت ما يقارب (30%) من الشعب العراقي.
9. راقبت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان الوضع المزري جراء الأمطار الذي لم يقتصر على الدور بل وأيضاً المستشفيات، حيث تسربت المياه فيها كما حدث في مستشفى النعمان في منطقة الأعظمية بالعاصمة بغداد، جراء شدة الأمطار . المصدر/ قناة ناس / 12 تشرين الثاني 2022
10. ثمنت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان جهود هيئة النزاهة في المستشفيات للوقوف على مدى التقصير الحاصل.

الاستنتاجات والمقترحات

الأقليات

من الاستنتاجات التي توصلت إليها منظمة حمورابي لحقوق الإنسان بشأن الأقليات ان حقوقها مازالت تخضع لمساومات من نزعة التهميش مع تأثير واقع الوضع الاقتصادي لبلد بصورة اشد من المكونات الاخرى، وانه لا حلول لهذا المكون العراقي الواسع الذي يشمل (المسيحين، الايزيديين، الشبك، الكاكائين، الصابئة المندائين، وأقليات أخرى) ما زال يراوح لإي توجهات لم تكتسب حتى الآن صورة الجهد المنظم الوطني الاستراتيجي في التصدي لانتهاكات التي يتعرض لها هذا المكون.

واقع المرأة العراقية

ترى منظمة حمورابي لحقوق الإنسان من خلال رصدتها لانتهاكات خطيرة التي تتعرض لها المرأة أن هناك تمادياً واضحاً في تكريس هذه الانتهاكات و أن قوى سياسية ودينية واجتماعية غير مهتمة تحاول أن تغطي على هذه الانتهاكات:
-وجدت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان أن الدستور والقوانين التي صدرت من أجل حماية الحقوق التي تتضمن حقوق المرأة لا تغطي هذه الحقوق. لذا تطالب حمورابي بسن قوانين خاصة بحماية الأسرة عامة والمرأة خاصة.

الواقع التعليمي

تعتقد منظمة حمورابي لحقوق الإنسان أن هناك تردياً واضحاً في المستوى التعليمي لجميع المراحل الدراسية، مع وجود تشخيصات بعدم كفاءة العديد من الإدارات والهيئات التعليمية، وأن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر في السياسات التي تعتمدها وزارتي التربية والتعليم العالي لإنصاف حقوق جميع المشاركين في العملية التربوية.

الوضع الاقتصادي

تستنتج منظمة حمورابي لحقوق الإنسان من رصدها لوضع الاقتصاد العراقي العام بافتقاد العراق إلى خطة تنموية مستدامة تقوم على مرتكزين أساسيين، الأول التنمية البشرية المستدامة والتنمية بمفهومها الذي يحقق العدل وتلبية احتياجات المحافظات الأكثر تضرراً من هذا الوضع المزري، وتطالب في الوقت نفسه اعتماد رؤية جديدة تضع بالاعتبار تنوع مصادر الدخل والتحرر من الضغط الاقتصادي احادي الانتاج وتأمين فرص عمل مرتبة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية البشرية المستدامة و تكوين المزيد من القنوات لمعالجة ظواهر الفقر والتأثيرات المناخية التي أدت إلى المزيد من الجفاف والهجرة باتجاه المناطق التي توفر فيها مصادر مائية مهمة.

الوضع الصحي

تكشفت لدى منظمة حمورابي لحقوق الانسان الكثير من الظواهر السلبية في الخدمات الطبية تعلق في كفاءة الأطباء، ظواهر الاختلال بالمعالجات الطبية، النقص في الأسرة المعدة للعمليات الطبية الكبرى والصغرى، شحة الأدوية وتسرب بعضها من المستشفيات الحكومية إلى جهات تجارية على حساب حقوق المرضى من العراقي

التظاهرات والحراك الشعبي

لمست منظمة حمورابي لحقوق الإنسان من خلال مراجعتها لمطالب التظاهرات والاعتصامات والحراك الشعبي الذي حصل، أن هذه المطالب لم تجد الأذن الصاغية لدى الحكومات المتعاقبة بدليل أن العديد من الوزارات المعنية بخدمة المواطنين اقتصادياً وإشرافاً على البنية التحتية الخدمات العامة، التربية، الصحة، الوضع الاجتماعي العام، لم تأخذ بنظر الاعتبار تلك المطالب ولم تؤسس لها استراتيجيات تُلبي تلك المطالب المشروعة.

النزوح والتهجير

وفق قراءة ميدانية قامت بها منظمة حمورابي لحقوق الانسان لظواهر النزوح والهجرة خلال عام 2022 تبين لها أن هذا الملف مازال مفتوحاً على الكثير من المفاجآت السلبية بالرغم من ان العديد من العراقيين النازحين والمهجرين عادوا إلى مناطقهم التي نزحوا منها، وإذا كان لابد من تشخيص فلنا أن نشير إلى هذه الحالة في واقع سكان جرف الصخر ومناطق في ديالى مازالت تنتظر عودة سكانها الأصليين إليها، وكذلك الحال في بعض مناطق نينوى.